الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

العمادة

سياسة الصين الإقتصادية اتجاه العالم العربي

" في إطار مبادرة الحزام والطريق"

إعداد:

زينب علي يونس

إشراف:

العميد الدكتور كميل حبيب

٢٠١٩-٢٠٢٠

الجامعة اللبنانية غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذه الرسالة وهي تعبّر عن رأي صاحبها فقط

الشكر:

أتوجّه بجزيل الشكر إلى كل من ساندني مادياً ومعنويّاً وتحمّل معي الظروف بحلوها ومرّها من أهلي وزوجي الحبيب وصديقتاي رشا صالح وإيمان نورالدين.

كما أتقدّم بخالص الإحترام والتقدير من الأستاذ المشرف العميد الدكتور كميل حبيب على متابعته وملاحظاته القيّمة رغم انشغالاته وكذلك اللجنة الكريمة....

الإهداء :

إِلَى رُوحْ أُمّي.....

خُطّة البحث

- المقدمة.
- الفصل الأول: الإطارالنظري للسياسة الخارجية، وتاريخ العلاقات العربية – الصينية منذ ١٩٤٩.

❖ المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة الخارجية.

١- الفقرة الأولى: مفهوم السياسة الخارجية وعلاقتها ببعض المفاهيم المتعلقة بها.

٢- الفقرة الثانية: أهداف وأدوات السياسة الخارجية وعلاقتها ببعض المفاهيم المتعلقة بها.

❖ المبحث الثاني: تاريخ العلاقات العربية – الصينية منذ إنتصار الثورة الشيوعية ١٩٤٩.

١- الفقرة الأولى: الإطار السياسي للعلاقات العربية – الصينية منذ ١٩٤٩.

٢- الفقرة الثانية: الإطار الإقتصادي للعلاقات العربية – الصينية منذ ١٩٤٩.

٣- الفقرة الثالثة: الإطار الثقافي للعلاقات العربية – الصينية منذ ١٩٤٩.

- الفصل الثاني: الإقتصاد الصيني ومبادرة "الحزام والطريق".

❖ المبحث الأول: التطور الإقتصادي الصيني منذ ١٩٧٨

١- الفقرة الأولى: الإطار الجغرافي للصين.

٢- الفقرة الثانية: مراحل صعود الصين وتطوّر إقتصادها منذ ١٩٧٨.

❖ المبحث الثاني: مبادرة الحزام والطريق.

١- الفقرة الأولى: طريق الحرير بين الماضي والحاضر.

٢- الفقرة الثانية: أهداف مبادرة "الحزام والطريق" وآليات تنفيذها.

- الفصل الثالث: العالم العربي في المشروع الصيني (الحزام والطريق).

❖ المبحث الأول: التعاون العربي – الصيني في ظل مشروع "الحزام والطريق" وسياسة الصين الإقتصادية اتجاه العالم العربي.

١- الفقرة الأولى: التعاون الصيني– العربي في ظل مبادرة " الحزام والطريق".

٢- الفقرة الثانية: سياسة الصين الإقتصادية اتجاه العالم العربي.

❖ المبحث الثاني: التحديات والظروف الدولية.

١- الفقرة الأولى: الظروف والتحديات العربية.

٢- الفقرة الثانية: الظروف والتحديات الدولية.

- الخاتمة.

المقدمة:

مبادرة "الحزام والطريق"، مبادرة صينية تمّ اطلاقها عام ٢٠١٣، يمكن اعتبارها باكورة الجهد والتطوّر الصيني الإقتصادي والتميّز التنموي السريع الذي حققته جمهورية الصين الشعبية كنموذج غير مسبوق في مواجهة تحديات ضخمة داخلية وعالمية، وكحركة إصلاحية جذرية طالت كافة جوانب وقطاعات الدولة. فقط أطلق على هذه المبادرة اسم مشروع القرن، نظراً لضخامته وشموليته واحتوائه استثمارات ضخمة ضمت عدد كبير من الدول.

كما ويشكّل العالم العربي محوراً بالغ الأهمية في هذا المشروع نظراً لموقعه الاستراتيجي واحتياطاته من النفط والغاز وغيرها من الموارد ، واتساع رقعته الجغرافية والسكانية كسوق استهلاكي ضخم لاستيعاب فائض الانتاج الصيني من السلع والمنتجات بكافة أنواعها.

وتكمن **أهمية** الموضوع في كونه جديد نسبياً، ويصنّف نوع جديد من المشاريع الدولية والعلاقات الاقتصادية التي تضم عدد كبير من دول العالم في مشروعٍ واحد قائم على قاعدة رابح – رابح، مما قد يطبع المرحلة القادمة _ كي لا نبالغ اذا قلنا القرن القادم – من العلاقات الدولية السلمية والوديّة بسبب التقاء المصالح وربط اقتصادات العالم بطريق واحد وشبكة مترابطة.

ولذلك، صغت **إشكالية** البحث إنطلاقاً من أهمية كلا الطرفين الصيني والعربي الإقتصادية في المنطقة، وهي التالية:

إن التطور والنمو الاقتصادي السريع للصين ينذر بتحوّلها من قوّة إقليمية إلى قوّة عالمية خلال السنوات أو ربّما العقود القادمة، ولعلّ مشروع مبادرة " الحزام والطريق" أولى الخطوات الثابتة نحو التحوّل إلى قوة عالميّة، والتي هي قاب قوسين أو أدنى منها. إنطلاقاً من الإطار النظري للسياسة الخارجية وإنطلاقا من تاريخ العلاقات العربية الصينية الودية، هل السياسة الخارجية الصينية اتجاه العالم العربي كفيلة للاستفادة من خيراته ومواجهة التحديات الهائلة في منطقة

مضطربة أمنياً وسياسياً؟ وهل تستطيع الصين مواجهة التحديات المحلية والاقليمية والعالمية لتنفيذ مشروعها المتمثّل بمبادرة "الحزام والطريق" للوصول إلى العالمية المنشودة؟

بفرضيّة أن النموذج الصيني التنموي والاقتصادي أثبت نجاحه بالتقدم بشكل سريع وفعال جدا، وبالتالي من المرجّح أنه قادر على تحقيق أهدافه رغم كل التحديات العالمية، لطالما واجه تحديات في الماضي واستطاع المضي قُدُما دون توقف. كما أنه من المفترض الاستمرار بعلاقات ودية مع العالم العربي نظراً لحجم المصالح المتبادلة بين الطرفين مما يسهّل تنفيذ المشروع الصيني الكبير .د

وسيتم اعتماد **المنهج** التاريخي، والوصفي التحليلي في هذا البحث من أجل إحاطة الموضوع من كافة جوانبه وتحليل أبعاده علّنا نستخلص أجابة.

كما تم **تقسيم البحث** إلى ثلاثة فصول إحتوى كل فصل على مبحثين، وكل مبحث على فقرتين. تحدّثت في الفصل الأول عن الإطار النظري للسياسة الخارجية وإرتباطها ببعض المفاهيم ذات الصلة، بالإضافة إلى تاريخ العلاقات الصينية – العربية منذ عام ١٩٤٩ تاريخ تأسيس الجمهورية الشعبية الصينية في إطارها السياسي والاقتصادي والثقافي. أما في الفصل الثاني فتناولت مراحل تطور الاقتصاد الصيني قبل مرحلة الاصلاح الانفتاح وبعدها، وكذلك عن طريق الحرير بين الماضي والحاضر وعن أهدافه وآلية تنفيذه. أما في الفصل الثالث تطرّقت إلى التعاون العربي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق، كما سياسة الصين اتجاه العالم العربي والتحديات التي تواجه تنفيذ المشروع الصيني على الصعيدين العربي والدولي.

وللإحاطة بجوانب البحث ومحاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة، إستعنت بمجموعة قيّمة من الكتب والمؤلفات العربية والأجنبية وكذلك الدراسات وبعض المواقع الإلكترونية الباحثة في هذا المجال.

وتكمن **الصعوبة** في تناول هذا البحث بأن الموضوع لم يمر عليه عقد من الزمن، والتالي فهو نسبيا حديث ولم يؤتِ ثماره بعد، ومن الصعب استشراف مستقبل مبادرة الحزام والطريق نظراً لإنطلاقة في مرحلة دولية وعربية تحديداً صعبة وضبابية في ظل ما تشهده الدول العربية من ازمات متلاحقة على كافة الصعد، بالإضافة إلى قلّة المراجع الصينية بسبب صعوبة اللغة الصينية وبالتالي صعوبة الحصول على الرأي الصيني من مصدره الأصلي، وبالتالي تم الاعتماد بشكل كبير على المراجع العربية والتي بطبيعة الحال تتبنى التحليلات ووجهات النظر العربية دون الصينية.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الخارجية، وتاريخ العلاقات العربية – الصينية منذ ١٩٤٩.

أن الحديث عن العلاقات الدولية أو سياسة دولة اتجاه اخرى، تنطلق من إطار السياسة الخارجية للدولة والتي تشكّل بمجموعها العلاقات الدولية، ومن المسلم به أن العلاقات بين الدول قائمة على المصالح المشتركة أو المتقاطعة، وهو ما يحدد حالة الحرب والسلم بين الدول بحسب المصالح.

إنطلاقاً من ذلك سنتطرّق إلى الإطار النظري للسياسة الخارجية وربطها ببعض المفاهيم ذات العلاقة الوثيقة بها، فما هي المصالح التي تجمع الصين بالدول العربية وكيف بدت هذه العلاقات على مدى العقود الماضية؟

للإجابة عن هذا التساؤل، قسّمنا هذا الفصل إلى مبحثين، نتناول في المبحث الأول الإطار النظري للسياسة الخارجية ربطاً ببعض المفاهيم المتعلقة بها، أما المبحث الثاني فسوف نتناول خلاله تاريخ العلاقات العربية – الصينية منذ ١٩٤٩ في إطارها السياسي والإقتصادي والثقافي.

المبحث الأول : الاطار النظري للسياسة الخارجية.

تعتبر السياسة الخارجية موضوعا محوريا في العلاقات الدولية، فالسياسة الخارجية لا تخرج عن إطار سلوكيات الدولة وأنشطتها الخارجية – مجموع السياسات الخارجية تشكل العلاقات الدولية – التي تسعى إلى تحقيق أهداف مسطرة سواء كانت أهدافا قريبة أم بعيدة المدى.[١]

فالسياسة الخارجية تعد من أهم مجالات البحث في العلاقات الدولية، لأن من خلالها تتبلور العلاقات بين الدول، ولفهم هذه العلاقات يجب فهم السياسة الخارجية. ففي بداية الستينات من القرن الماضي تطورت ظاهرة السياسة الخارجية تطورا واضحا وذلك لتعدد قضاياها وتزايد الوحدات الدولية وتنوعها في النظام الدولي، مما اكسب دراستها أهمية بالغة[٢].

سيتم التطرق في هذا المبحث الى الجانب النظري والمفاهيمي للسياسة الخارجية، لذا قسم المبحث الى فقرتين، تتناول الفقرة الاولى تعريف السياسة الخارجية ربطا ببعض المفاهيم ذات العلاقة الوثيقة والمشابهة، اما الفقرة الثانية فتتناول أدوات وأهداف السياسة الخارجية وأهمية العامل الاقتصادي.

---

[١] :لادمي محمد عربي، **السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والوحدات**، المركز الديمقراطي العربي، الجزائر، ٢٠١٦. http://democraticac.de/?p=41719

[٢] : **المرجع نفسه**.

الفقرة الأولى : مفهوم السياسة الخارجية وعلاقتها ببعض المفاهيم المتعلقة بها.

شهد مفهوم السياسة الخارجية تنوع و تعدد من خلال إعطاء تعريفات من قبل المفكرين و الباحثين و هذا لتنوع مجالاتها ، سنحاول إبراز هذا المفهوم من خلال عرض بعض التعريفات التي اوردها بعض الباحثين في مؤلفاتهم.

١- تعريف السياسة الخارجية :

يذهب الكثير من المهتمين بالعلاقات الدولية الى تقسيم سلوكيات و تصرفات الدول التامة السيادة الى تصرفات وسلوكيات تمارسها الدولة داخل اقليمها وهو ما اتفق على تسميته بالسياسة الداخلية، وتصرفات وسلوكيات تمارس خارج اقليم الدولة وهو ما يطلق عليه اصطلاح السياسة الخارجية، وبواسطة هذا النوع الثاني من التصرفات تدخل الدولة في شبكة من الارتباطات والعلاقات متعددة الاوجه و المواضيع مع اطراف خارجية اخرى بغية تحقيق مجموعة من المآرب.[٣]

وعلى هذا الاساس ازدادت أهمية السياسة الخارجية وأصبحت اكثر تنوعا وتعقيدا وتعددت التعاريف المقدمة من طرف المفكرين والباحثين، تعاريف تركز على نشاط الدول، وأخرى تركز على سلوكياتها.[٤]

فقد عرفها **حامد ربيع** (الدكتور حامد ربيع ١٩٢٤-١٩٨٩ مؤلف ومفكر عربي، عمل كاستاذ ورئيس قسم العلوم السياسة في جامعة القاهرة ، وأستاذ النظرية السياسة.) على انها: جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية. ان نشاط الجماعة كوجود

---

[٣] : ترفاس نائلة، **البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا** ، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية والاستراتيجية، جامعة محمد خضير، الجزائر، ٢٠١٧، ص:٧

[٤] : بوقارة حسين، **السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل**، دار هومة، الجزائر، ٢٠١٢،ص:١٤.

حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فريدة للحركة الخارجية تنطوي وتتدرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية.[٥]

كما عرفها **مارسيل ميرل** بأنها : " هي الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج أي معالجة مشاكل ما وراء الحدود".[٦]

أما **دانيال باب** فعرفها بأنها: " الأهداف التي توجه مجموعة الأفعال التي تقوم من خلالها الدولة وإنجاز أهداف سياستها الخارجية".[٧]

كما عرفها **جيمس رونزو** على أنها: " تعني تلك النشاطات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات اما لتغيير وضع معين أو الإقرار به في البيئة الدولية ".[٨]

ومن جهته **محمد السيد سليم** عرف السياسة الخارجية على أنها : "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي ".[٩]

كذلك قدم الباحث **عربي لادمي محمد** تعريفا للسياسة الخارجية – بعدما أورد في دراسته مجموعة من التعريفات التي طرحها عدد من الباحثين – قد يكون شاملا لها، على أنها : "مجموع نشاطات الدولة الناتجة عن اتصالاتها الرسمية مع مختلف فواعل النظام الدولي ،وفقا لبرنامج محكم التخطيط ومحدد الأهداف، والتي تهدف إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو المحافظة على الوضع الراهن في العلاقات الدولية.كما أنها تتأثر بالبيئتين الداخلية والخارجية" .[١٠]

---

٥ : السيد سليم محمد، **تحليل السياسة الخارجية** ، ط١، مركز البحوث والدراسات السياسة ، القاهرة ، ١٩٨٩، ص:١١

٦ : ميرل مارسيل، **السياسة الخارجية**، تر: خضر خضر، جريس برس، بيروت، سلسلة آفاق دولية، (د س ن)، ص:٣

7: Daniel S. Papp, **Contemporary International Relations: Frameworks for Understanding**, New York, Macmillan College Publishing Company, 1994, p:139

8: James N. Rosenau **, Comparing Foreign Policies: Theories, Findings and Methods,** New York, sage publications, 1974, p: 6

٩ : السيد سليم محمد، **المرجع السابق**، ص:١٦

١٠ : لادمي محمد عربي، **مرجع سابق**

فالسياسة الخارجية هي مجموع العلاقات الرسمية التي تقوم بها جهة فاعلة رسمية كانت أم مستقلة (عادة دولة وليس حصرا) في العلاقات الدولية، وتعتبر خارجية لأن العالم لا يزال منفصلا إلى مجتمعات متمايزة عن بعضها، حيث تحتاج هذه المجتمعات إلى استراتيجيات وأدوات محددة ومعترف بها للتعامل مع العالم الخارجي في مختلف الجوانب.[١١]

أيضا تعرف، عادة، السياسة الخارجية لدولة ما ، بأنها النهج أو الخطة التي تتبناها في علاقاتها مع غيرها من أعضاء الجماعة الدولية .[١٢]

اما الدكتور **ناصيف يوسف حتى** فقد أوجز تعريفا "للسياسة الخارجية بشكل عام على انها سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي"، كما اشار إلى امكانية **تصنيف السلوكية الخارجية :** " دفاعية أم هجومية، محايدة، غير منحازة، ذات توجهات استراتيجية كونية أم إقليمية ضيقة[١٣]...الخ". أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الصينية أو "السلوكية الخارجية الصينية" فيمكن تصنيفها على انها محايدة غير منحازة من خلال علاقاتها السلمية وعدم خوضها الحروب والمواجهات المسلحة، وذات توجهات استراتيجية كونية، وخير دليل على ذلك السلع الصينية التي تغزو أسواق العالم وكذلك مبادرة الحزام الاقتصادي وطريق الحرير (موضوع بحثنا) الذي يربط القارات الثلاث آسيا أوروبا وإفريقيا.

فيما يتعلق بسياسة عدم الانحياز ، تجدر الإشارة إلى مؤتمر باندونغ، الذي عقد عام ١٩٥٥ والذي شكل المحطة الرئيسية في بلورة مفهوم عدم الانحياز. ويمكن اعتبار "باندونغ" في اجتماع " بروني" الذي عقد عام ١٩٥٤ وشاركت فيه يوغوسلافيا للمرة الأولى مع كل من مصروالهند، تعبيرا عن التيار الفلسفي السياسي الدولي الذي كان ناشطا والداعي إلى محاربة الاستعمار ومساندة الدول

11: Christopher Hill**, Foreign Policy in the Twenty-First Century**, The United Kingdom, Second Edition, Palgrave, 2016, Page: 4,5.

[١٢] :الشامي علي، **الدبلوماسية؛ نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحانات والامتيازات الدبلوماسية**، رشاد برس، ط٣ ، بيروت ، ٢٠٠٧، ص: ٤٥.

[١٣] : يوسف حتى، ناصيف؛ **النظرية في العلاقات الدولية**، دار الكتاب العربي، ط١، بيروت، ١٩٨٥، ص ١٥٨

المستعمرة للتحرر والعمل على الحفاظ على الهوية الوطنية والشخصية المتميزة لهذه الشعوب . كان هناك تخوف أيضا في تلك الفترة من مخاطر التجاذب الدولي والدخول في احلاف تتمحور حول القوتين العظميين مباشرة أو بشكل غير مباشر. ايضا يمكن القول ان حركة عدم الانحياز جاءت كردة فعل على الحرب الباردة وسياسة بناء الاحلاف التي كانت تقوم بها القوتان العظمتان.

لقد حدد مؤتمر بلغراد التأسيسي عام ١٩٦١ المبادئ العامة أو مقاييس الانتماء إلى عدم الانحياز كما يلي، منها:

١- دعم التعايش السلمي بين الدول ذات النظم السياسية والاجتماعية المختلفة.

(* تعايش سلمي : مبدأ في العلاقات الدولية يشير الى حالة السلم ، التي تعيش فيها دول ذات انظمة اجتماعية وعقائد سياسية متباينة).[١٤]

٢- محاربة الاستعمار ودعم حركات التحرر الوطني.

٣- عدم الانضمام إلى أي حلف عسكري جماعي مرتبط بشكل أو بآخر بإحدى القوتين العظميين.

٤- عدم الانضمام إلى أي اتفاق ثنائي مع دولة عظمى.

٥- رفض إقامة قواعد عسكرية للدول الكبرى في أراضي الدولة غير المنحازة.[١٥]

كما تجدر الإشارة إلى أهمية مؤتمر باندونغ الذي شكل نقطة انطلاق للعلاقات العربية – الصينية (التي خصصنا لها المبحث الثاني من الفصل الأول حيث انها تشكل محور هذا البحث)، وبلورة الموقف السياسي الصيني اتجاه القضية الفلسطينية ، فقد لعب الرئيس جمال عبد الناصر

---

[١٤] : ظاهر حسين، **معجم المصطلحات السياسة والدولية**، مجد (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع)، ط٢، بيروت، ٢٠١٣، ص: ٩٤

[١٥] :يوسف حتى ناصيف، **مرجع سابق**، ص: ١٦٥،١٦

والديبلوماسي الفلسطيني أحمد الشقيري دورا" للتأثير إيجابيا" على موقف رئيس الوفد الصيني **شو ان لاي**.[١٦] ان ما اشرنا اليه حول المبادئ العامة التي حددها مؤتمر بلغراد التأسيسي يظهر انها تتلاقى بشكل كبير مع مبادئ السياسة الخارجية الصينية التي سنأتي على ذكرها في معرض بحثنا.

يمكن ايجاز تعريف السياسة الخارجية على انها تلك الآليات السياسية ، الاقتصادية، العسكرية والثقافية الضامنة لمصالح الدولة القومية في المحيط الدولي والهادفة الى توطيد أمنها الداخلي وسيادتها الوطنية .

٢- علاقة السياسة الخارجية ببعض المفاهيم:

السياسة الخارجية لا تعرف كموضوع مجرد، بل تعرف من خلال مجموعة من مكونات وعناصر تدخل كلها في تركيبها، كما تبين من خلال التعاريف السابقة الذكر مدى الارتباط والتكامل بين مجموعة المفاهيم السياسية ، لذلك ستتناول علاقة السياسة الخارجية بالسياسة الداخلية أولا ثم بالعلاقات الدولية والدبلوماسية وكذلك بالسياسة الدولية.

السياسة الخارجية والسياسة الداخلية:

تتسم السياستان الداخلية والخارجية بالترابط ، وقد ازداد الترابط وضوحا ورسوخا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثامية .[١٧]

إن للسياسة الخارجية بالغ الاهمية والاثر على الوضع الداخلي للدولة، وهذا ما المح اليه ميخائيل غورباتشوف في خطابه في الدورة الثانية للسوفييت الأعلى للإتحاد السوفيتي في موسكو (٢٢،ت٢، ١٩٨٩) حين قال : " أن تردي العلاقات مع اية دولة باهظ الثمن. أما

[١٦] : فضل عثمان، **العرب والصين .. علاقات راسخة على مبادئ "باندونغ"**، البيان، ٢٠١٥ www.albayan.ae
[١٧] : دبور أمين، **السياسة الخارجية** ، ٢٠١٥، http://site.iugaza.edu.ps

المجابهة فقادرة، ودون مبالغة، على افلاس البلد. **والسياسة الخارجية الرشيدة هي اسهام مباشر في رفاهية البلد، وفي الصحة الروحية والجسدية للامة، ولكل أسرة وكل فرد فيها.**"[١٨]

اذن فللسياسة الخارجية انعكاسات في داخل الدولة، كما ان السياسة الداخلية قد تنتج آثاراً بالنسبة لسلوك الدولة الخارجي، فللمصالح الداخلية تأثيرا على صناعة السياسة الخارجية.

السياسة الخارجية لا تتحدد طبقا لتشريعات ملزمة كما هو الحال في السياسة الداخلية. فالسياستان المذكورتان تتحددان وفقا لمصالح الدولة وامكانياتها ومكانتها على الصعيد الداخلي والاقليمي والدولي.... الخ. فإن "الدولة تبحث بواسطة سياستها الخارجية على ان تتجاوب مع سلوك الأطراف الدولية الأخرى، وبصورة اعم، على ان تؤثر في محيطها للحفاظ عليه كما هو عندما يكون في صالحها " ، وعلى هذا الاساس تشكل السياسة الخارجية جزءا أساسيا من السياسة العامة للدولة، حيث تعتبر مرآة سياستها الداخلية وامتدادا لها، وبهذا تصبح السياسة الداخلية والسياسة الخارجية مقولتين غير متناقضتين بل متكاملتين على حد تعبير بريار وجليلي.[١٩]

ويظهر الترابط أيضاً بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية حيث ان صنع السياسة الخارجية يخضع أساساً للسياسة الداخلية ويمكن القول في هذا المجال بأن السياسة الخارجية هي استمرارية للسياسة الداخلية، فإن صياغة السياسة الخارجية تتأثر بالمحيط الداخلي سواء على مستوى الفرد "القيادة"، أو على مستوى الجماعة "طبيعة المجتمع وخصائصه المرحلية".[٢٠]

على رغم الترابط بين السياستين الداخلية والخارجية، يمكن التمييز بينهما بشكل بسيط ، فالسياسة الخارجية" وإن كانت تصاغ في اطار الوحدة الدولية إلا أنها تسعى الى تحقيق اهداف

---

[١٨] :شيفاردنادزيه ادوارد، **السياسة الخارجية والبيروسترويكا**، دار نشر " نوفوستي"، موسكو ، ١٩٩٠، ص: ٦١

[١٩] : الشامي علي ، **مرجع سابق**، ص: ٤٥

[٢٠] : نوري النعيمي أحمد، **السياسة الخارجية** ، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١١، ص: ٤٧

إزاء وحدات خارجية. وهذا ما يميز السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية، والتي ترمي الى تحقيق أهداف داخل المجتمع الذي صيغت في إطاره.[٢١]

السياسة الخارجية والعلاقات الدولية:

تشكل السياسة الخارجية موضوعا محوريا في العلاقات الدولية ، فالسياسة الخارجية لا تخرج عن اطار سلوكيات الدولة وأنشطتها الخارجية، حيث ان مجموع سياسات خارجية تشكل العلاقات الدولية ، وهذا ما اشرنا اليه في مقدمة هذا المبحث ، الا ان العلاقات الدولية لا تقتصر فقط على السياسات الخارجية للدول .

فإن العلاقات الدولية لا تنحصر فقط في السياسات الخارجية للدول لأن هذه الأخيرة عبارة عن عملية تتم داخل الدولة عادة ما يكون صانع القرار على علم و إطلاع بمختلف بدائلها و اختياراتها بينما الأولى هي نتيجة تفاعلات متعددة صراعية و تعاونية بمختلف الفواعل في النظام الدولي . وبالتالي فإن العلاقات الدولية أوسع في مداها و أشمل في آفاقها من السياسة الخارجية للدول ، فإذا كانت السياسة الخارجية تمثل جزءا لا يستهان به من العلاقات الدولية فإن هذه الأخيرة تتكون كذلك من التفاعلات التي تحدثها القوى الأخرى في العلاقات الدولية (منظمات غير حكومية و شركات متعددة الجنسيات....)[٢٢].

مفهوم السياسة الخارجية اقل شمولا من مفهوم العلاقات الدولية. فالسياسة الخارجية لمجموعة من الدول تشكل جزء من العلاقات الدولية،لأن فواعل العلاقات الدولية اشمل من الدول،فهي تحتوي المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات ...الخ.[٢٣]

---

[٢١] : السيد سليم محمد، **مرجع سابق**، ص: ٣٣

[٢٢] : بوقارة حسين، **مرجع سابق** ، ص: ٢٦.

[٢٣] : لادمي محمد عربي ، **مرجع سابق** .

السياسة الخارجية والدبلوماسية :

إن السياسات الخارجية للدول قد تتوافق وقد تتصادم، بسبب تلاقي مصالح بعض الدول مع مصالح الدول الأخرى.

وبإعتبار ان الدبلوماسية هي العملية السياسية التي تتحقق بها علاقات الدولة ومصالحها، فإنها تصبح على علاقة وطيدة مع السياسة الخارجية ، بل وتشكل جزءا أساسيا منها، فبقدر ما تعتبر الدبلوماسية أداة تنفيذ للسياسة الخارجية ، بقدر ما تكون أداة تحضير وإعداد لها في ذات الوقت. بالطبع، هناك عدة وسائل لتنفيذ السياسة الخارجية، منها السلمية ومنها العنيفة. ولتحقيق مصالحها تلجأ الدول إلى هذه الوسائل، حيث تشكل الدبلوماسية الوسيلة الأساسية سواء في السلم أو في الحرب، على اعتبار انها لا تتوقف لا اثناء السلم ولا اثناء الحرب.[٢٤]

فالدبلوماسية هي الأداة الرئيسية في السياسة الخارجية للدول خاصة في وقت السلم من خلال عملية التمثيل والتفاوضات التي تجرى بين الدول خاصة والتي تتناول علاقاتها ومعاملاتها ومصالحها، فالدبلوماسية هي الأداة التي تدعمها كل أدوات السياسة الخارجية الأخرى ان كانت الأدوات سياسة أو دعائية أو اقتصادية أو عسكرية ، فهدفها هو تحقيق التوافق بين الدول لتحقيق الأهداف المرجوة.[٢٥]

السياسة الخارجية والسياسة الدولية :

إن أية سياسة خارجية حينما تخرج وراء حدود الدولة فإنها تلتقي يغيرها من السياسات الخارجية للدول الأخرى وهي تسعى للبحث عن إنجاز أهدافها وقيمها، وأن التفاعل الناجم عن

[٢٤] الشامي علي، **مرجع سابق** ، ص: ٤٥.
[٢٥] نصر مهنا محمد، **تطور السياسات العالمية والإستراتيجية القومية** ،ط١، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص:٩٤.

ذلك يطلق عليه السياسة الدولية أي التفاعل السياسي الدولي الذي ينطوي في آن واحد على على نمط الصراع والتعاون. [٢٦]

فالسياسة الدولية تتكون من السياسات التي تربط الدول بعضها ببعض، أي من السياسات الخارجية لهذه الدول. والسياسة الخارجية لدولة من الدول هي تنظيم نشاطها في علاقاتها مع الدول الأخرى. وهذه السياسة تتوخى تحقيق مصالح الدولة والحفاظ عليها. وهي تتأثر بعوامل متعددة، كالوضع الجغرافي والاوضاع الاقتصادية والديموغرافية، والقوة العسكرية، والنظام السياسي. فهذه العوامل تؤثر تأثيرا مباشرا في رسم سياسة الدولة الخارجية.[٢٧]

بحيث عرف **مايكل هاس** السياسة الدولية بأنها ذلك الحيز من العلاقات الدولية التي توظف القوة، والإجبار والمساومة لتحديد كيفية تخصيص الموارد العالمية بين مختلف الدول والتنظيمات الدولية .[٢٨]

يعرف الدكتور "حامد ربيع " السياسة الدولية بأنها"التفاعل الذي لا بد أن يحدث الصدام والتشابك المتوقع والضروري نتيجة لاختلاف الأهداف والقرارات التي تصدر من أكثر من وحدة سياسية واحدة".[٢٩]

رغم وضوح هذا التعريف وإقراره بان السياسة الدولية هي مجموع التفاعلات الصادرة عن أكثر من دولة والتي يمكن أن يطلق عليها تفاعل مجموع السياسات الخارجية للدول.إلا أن هذا التعريف أعطى لهذه التفاعلات صفة التصادم، وهذا ما لا يميز السياسة الدولية دائما فالسياسة الدولية يمكن أن تتضمن تفاعلات منسجمة وتعاونية بين الدول.

---

[٢٦] :حقي توفيق سعد، **مبادئ العلاقات الدولية** ، ط٥، المكتبة الوطنية القانونية، بغداد، ٢٠١٠، ص: ١٨.

[٢٧] : سليمان عاصم، **مدخل الى علم السياسة** ، د.ن. ،ط٥، بيروت ، ٢٠٠١، ص: ١١٢-١١٣

[٢٨]: السيد سليم محمد، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة،٢٠٠٢، ص:٦

[٢٩] : نوري النعيمي أحمد، **مرجع سابق**، ص: ٢٨

وأهم الفروق بين السياسة الخارجية والسياسة الدولية، هي أن عناصر السياسة الخارجية هي الأفراد والمؤسسات والأحزاب وهي تختلف عن عناصر السياسة الدولية والمتمثلة في الدول والمنظمات الدولية والجماعات النشطة. وهكذا فأن عنصر التحليل في السياسة الخارجية يختلف عن عنصر التحليل في السياسة الدولية.[٣٠]

الفقرة الثانية: أهداف وأدوات السياسة الخارجية وأهمية العامل الاقتصادي .

إن السياسة الخارجية للدول التوجهة بنشاطها الخارجي نحو الوحدات الدولية الاخرى منوط بمجموعة من الأهداف تسعى لتحقيقها ، فإن سياسة كل بلد الخارجية تتناول اولا المحافظة على استقلاله وامنه ومتابعة مصالحه الاقتصادية ثانياً[٣١], كما للسياسة الخارجية كذلك أدوات لتنفيذها ولتحقيق هذه الأهداف . فما هي أهداف السياسة الخارجية وما هي محدداتها وأدواتها؟, وما مدى اهمية العامل او المحدد الاقتصادي في تحديد سلوك وتوجه الدولة الخارجي؟

١ – أهداف السياسة الخارجية :

تتضمن السياسة الخارجية اختيارا لمجموعة من الأهداف وتعبئة بعض الموارد المتاحة لتحقيق تلك الاهداف . فالسياسة الخارجية ليست مجرد رد فعل آلي للبيئة الخارجية ولكنها بالاساس عملية واعية تنطوي على محاولة التأثير في البيئة الخارجية، أو على الأقل التأقلم مع تلك البيئة، لتحقيق مجموعة من الأهداف. ومن ثم فإنه من العسير تصور وجود سياسة خارجية لا تتتضمن مجموعة من الأهداف أو لا تضطلع بوظيفة محددة في إطار السياسة العامة للوحدة الدولية.[٣٢]

عموما يمكن ان نلخص اهم الأهداف السياسات الخارجية للدول على النحو التالي:

---

[٣٠] :حقي توفيق سعد، **مبادئ العلاقات الدولية** ، دار وائل للنشر، ط٣ ،عمان، ٢٠٠٦، ص:٢٠.

[٣١] : دوتيش كارل، **تحليل العلاقات الدولية** ، تر. محمود نافع ونور الدين الزراري، مكتبة الانجلو المصرية، مصر ، ١٩٨٢، ص: ١١١

[٣٢] : السيد سليم محمد ، **تحليل السياسة الخارجية ، مرجع سابق** ، ص: ٢٨

- **حماية السيادة الإقليمية ودعم الأمن القومي:** هناك اتفاق بين أساتذة العلاقات الدولية على ان الهدف الأول في السياسات الخارجية للدول – أيا كانت طبيعة نظامها السياسي أو معتقداتها الإيديولوجية أو إمكاناتها النسبية من القوة القومية ، وأيا كان موقعها أو حجمها أو تعدادها – هو الحفاظ على وجودها، والعمل على تدعيم إجمالي امنها بأقصى ما تسمح به القدرات والطاقات المتاحة لديها.[٣٣]

- **تنمية مقدرات الدولة من القوة** .

- **التوسع:** وهو هدف من اهداف السياسات الخارجية لبعض الدول.

- **زيادة مستوى الثراء الاقتصادي للدولة:** اما عن الثراء اللقتصادي أو المادي فهو يشكل أيضا هدفا هاما من أهداف السياسات الخارجية للدول. وبصفة أساسية فإن كل دولة تبحث عن رقعة إقليمية كافية لايواء شعبها ، وكذلك تبحث عن الموارد الاقتصادية التي تكفل لهذا الشعب المستوى المعيشي المطلوب.[٣٤]

- **السلام كهدف للسياسات القومية** .

- **الدفاع عن إيديولوجية الدولة او العمل على نشرها في الخارج** : أيضا من الأهداف التي أصبحت تحرص عليها دول كثيرة في سياستها الخارجية، الدفاع عن معتقداتها الإيديولوجيةنظرا لماتمثله لها من دلالات تتعلق بواقعها السياسي والاجتماعي، وأيضا باتجاهاتها من الدول الأجنبية.[٣٥]

- **الأهداف الثقافية** : بالإضافة إلى الأهداف السابقة فقد يكون للدولة أهداف ثقافية ، ومن المسلم به ان كل دولة تسعى إلى دعم تراثها الثقافي والمحافظة عليه ، فهذا التراث الثقافي الحضاري يشكل كما سبق ان اشرنا احد المقومات الهامة التي تستند اليها القومية في اثبات

33: Vernon Van Dyke**, International Politics, Appleton-Century-Crofts**, New York, 2nd edition, 1966, pp. 175-177

34: **Struggle for Power and Peace**, Alfred A. Knopf, New York, 1960, p:5.

٣٥ : مقلد اسماعيل، **العلاقات السياسة الدولية** ، مطبوعات جامعة الكويت، ط١، الكويت، ١٩٧١، ص: ٩٤

وجودها والوسائل التي تلجأ اليها الدول في حفظ هذا التراث الثقافي تتنوع وتختلف من دولة إلى أخرى ، وأولى هذه الوسائل هي حماية استقلال الدولة لان الغزو الخارجي قد ينتهي بنسخة ثقافة الأمة وتسويتها أو تغييرها بشكل يفقدها اصالتها وجوانب التميز والتفرد فيها.[٣٦]

كما تنقسم أهداف السياسة الخارجية إلى اهداف دائمة وأهداف متغيرة .

- **أهداف دائمة :** وهي التي لا تتغير، على الأقل من حيث المعيار النسبي إذا ما قيست بغيرها. ومن أهم الاهداف الدائمة: المحافظة على الأمن القومي للدولة وبهذا الهدف يتشكل سلوك الدولة في مواجهة العالم الخارجي. فالأمن القومي في جوهره ، يعني المحافظة على كيان الدولة ونظامها السياسي، وتراثها الحضاري ، وطابعها القومي ، ونمطها الحياتي في إطار القيم والمفاهيم والعقيدة التي يؤمن شعبها بها.[٣٧]
- **أهداف متغيرة:** وهي التي ترتبط ببعض المواقف والقضايا سةاء على المستوى الإقليمي أو الدولي ، وفور انتهاء موضعها تنتهي بدورها، ويمكن أن نطلق عليها صفة " الأهداف التكتيكية" أو " المرحلية".[٣٨]

٢- أدوات السياسة الخارجية :

---

[٣٦] **: المرجع نفسه** ، ص: ٩٥

[٣٧]:علي عبيد نايف،**السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة "بين النظرية والتطبيق"**، مجد، ط١، بيروت،٢٠٠٤،ص: ٢٧

[٣٨] : **المرجع نفسه** ، ص: ٢٧

بوجه عام تنقسم الأدوات التي يُعتمد عليها بصفة رئيسية في تنفيذ قرارات السياسة الخارجية إلى عدّة أنواع أهمها: الأدوات الدبلوماسية والأدوات الدعائية والأدوات الاقتصادية والأدوات العسكرية وأيضاً الأدوات التكنولوجية والعلمية .

تأتي على رأس هذه الأدوات " **الدبلوماسية** " ، التي تعتمد على نظام معيّن، عادةً ما يقوم به شخصيّات مؤثرة على الساحة الدولية، تهدف الى التأثير بها، بما يتماشى مع اهداف وغايات أنشطتها السياسية التي توجه جميعها نحو مصالحها بشتّى انواعها.[٣٩]

الادوات الدبلوماسية : الدبلوماسية هي الأداة الأساسية المعتمدة في تنفيذ السياسة الخارجية، في زمن السلم.[٤٠] فالدبلوماسية هي واحدة من مجموعة من الأدوات والوسائل التي تستعملها الدولة في إنجاز أهداف سياستها الحارجية، فهي عبارة عن مجموعة من القنوات والمؤسسات والطرق والآليات التي توظفها الدول مباشرة أو بواسطة ممثليها الدبلوماسيين من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية.[٤١]

كما تشير لفظ الدبلوماسية أحيانا إلى الأسلوب أو الطريقة التي تلجأ إليها الدولة في إدارة علاقتها بدولة أخرى فنقول الدبلوماسية الإقتصادية أو الدعائية أو الدبلوماسية القمة او الدبلوماسية السرية.[٤٢]

39: Ernest Petric **, Foreign Policy: from Conception To Diplomatic Practice**, Leiden, Boston, Martinus Nijhoff Publishers, 2013, p:1

٤٠ : سليمان عصام ، **مرجع سابق** ، ص: ١١٣

٤١ : السيد سليم محمد ، **تحليل السياسة الخارجية** ، مرجع سابق ، ص: ١٠٢

٤٢ : محمود الأقداحي هشام، **السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية**، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، ٢٠١٢، ص:٩٨

الأدوات الاقتصادية: ان الإمكانيات الاقتصادية للدولة تعتبر احد المقومات الرئيسية في تكوين قوتها القومية وهي لهذا السبب تشكل أداة هامة من أدوات السياسة الخارجية. ويمكن تعريف الأدوات الاقتصادية في السياسة الخارجية بأنها المقدرة الاقتصادية التي تستغل بطريق صريح أو ضمني في دعم أهداف هذه السياسة سواء انصرفت هذه الأهداف إلى النواحي الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية أو الدعائية.[٤٣]

اعتبرت الأدوات الإقتصادية منذ عهود من أبرز أليات تحقيق أهداف السياسة الخارجية وازدت أهميتها بفعل إنتشار وتقوية دعائم الإعتماد المتبادل في كافة أنحاء العالم ، فالمتغيارت الإقتصادية قد تلعب دور كبير و أساسي في العلاقات الدولية كأدوات و أهداف في السياسة الخارجية، فهذه الأخيرة قد تكون موجهة في الأساس لتحقيق مصالح إقتصادية ، ضمان الموارد الإستارتيجية، ترقية الإستثمارات،الحصول على أسواق جديدة، فقد تكون هذه المتغيرات الإقتصادية أداة فعلية لإنجاز أهداف سياسية.[٤٤]

إنّ الأداتين الإقتصادية والدبلوماسية من أهم الأدوات التي تعتمدها الصين في سياستها الخارجية السلمية اتجاه دول العالم ، وسيتبين لنا من خلال البحث أهمية الدور الذي لعبته هذه الأدوات في تقدم الصين في الساحة الدولية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي .

الأدوات العسكرية: تستخدم القوة المسلحة كأداة من أدوات السياسة الخارجية للدول ويتخذ هذا الاستخدام أحد مظهرين: (١) الاستخدام المادي أو الفعلي للقوة المسلحة في الدفاع عن مصالح

[٤٣] : مقلد اسماعيل، **مرجع سابق**، ص: ٣٠٣
[٤٤] : بوقارة حسين: **مرجع سابق**، ص: ١٠٤-١٠٥

الدولة واهداف سياستها الخارجية، (٢) التهديد باستخدام القوة المسلحة لاجبار الدول الأخرى على الرضوخ والتسليم باهداف هذه السياسة .[٤٥]

الأدوات الدعائية أو الرمزية : تندرج تحت الأدوات الرمزية مجموعة من أدوات السياسة الخارجية تتضمن محاولة التأثير في أفكار الآخرين. وتشمل تلك الأدوات مجموعة من الأدوات الدعائية والأيديولوجية والثقافية. و تعتبر الدعاية من الأدوات والوسائل الفعالة التي تلجأ اليها الدول في تنفيذ سياساتها الخارجية . ودور الدعاية في المجتمع الدولي حديث العهد نسبيا ويرجع تقريبا إلى الحرب العالمية الأولى. والذي ساعد على ازدياد أهمية هذه الأداة السيكولوجية من أدوات التأثير في المجتمع الدولي ، هو زيادة التفاعل بين الدول تحت تأثير النمو في وسائل الاتصال واساليبه وكذلك بسبب انتشاء التعليم في العالم .[٤٦]

الأدوات العلمية والتكنولوجية : وتشمل الموارد والمهارات التي تنطوي على استعمال المعرفة العلمية النظرية، وتطبيقاتها لحل مشكلات معينة. وتتمثل تلك الأدوات بالتبادل العلمي، وبرامج المساعدة الفنية، وتوظيف الأقمار الصناعية لأغراض الاتصال الخارجي، إضافة الى استكشاف الفضاء الخارجي والمحيطات بالاشتراك مع الآخرين.[٤٧]

بالإضافة الى مجموعة من الأدوات التي تعتمدها بعض الدول لتنفيذ سياستها الخارجية منها: أدوات السياسة الداخلية ، الأدوات الإستخباراتية ، الموارد الطبيعية و ادوات التجسس والتخريب.

---

[٤٥] : مقلد اسماعيل : **مرجع سابق** : ص: ٣١٧

[٤٦] : **المرجع نفسه** : ص: ٢٨٣

[٤٧] علي عبيد نايف، **مرجع سابق**، ص: ٣١

٣ – اهمية العامل الإقتصادي أو الأداة الاقتصادية في السياسة الخارجية .

يعتبر العامل الإقتصادي من المؤثرات الفاعلة في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية لأي دولة ويرتبط ذلك بمدى توفر الغمكانات الإقتصادية الوطنية[٤٨] على الثروات الطبيعية ومختلف المنتجات الصناعية والزراعية، وطريقة إستخدامها وفقا لخطط سياسية وبأيدي وكفاءة علمية[٤٩]، ففي عصر الاعتماد المتبادل يصعب تحقيق الأكتفاء الذاتي التام في كافة المجالات الإقتصادية[٥٠]، فالدولة التي تتمكن من التغلب على التخلف الإقتصادي تكون قادرة على التخلص من آثار أي تبعية اقتصادية تسلب القرار السياسي استقلاليته وهذا يتوافق على وجود بنية اقتصادية قوية، وتشمل البنية الاقتصادية ميزان المدفوعات، الميزان التجاري ، درجة تطور الدولة الاقتصادي ، وحجم تجارتها الخارجية [٥١]. غير ان حيازة هذه القدرات الاقتصادية لا يمكن أن يتجسد بشكل مباشر في دولة قوية ذات سياسة خارجية مؤثرة ، بل يتطلب الخبرة والبراعة العقلانية في توظيف الموارد الإقتصادية.[٥٢]

لكن عندما تكون الموارد محدودة يتعين عندئذ إختيار القطاع الذي توجه اليه هذه الموارد.[٥٣]

وبصفة عامة، تلعب العوامل الاقتصادية دورا مركزيا في اختيارات السياسة الخارجية ، لأن تنفيذ معظم السياسات يتطلب توفر الموارد الاقتصادية .[٥٤] فللموارد الطبيعية والتي تعتبر جزء اساسي من الموارد والمعطيات الاقتصادية للدولة (ارض خصبة، موارد طاقة، ثروات في باطن الارض ، معادن، بترول، الخ...) ، أثر مهم في رسم سياسة الدولة الخارجية ، وفي تحديد نفوذها. فالدول

---

[٤٨] : إسماعيل الرمضاني مازن، **في عملية إتخاذ القرار السياسي**، مجلة العلوم القانونية والسياسة ، العدد الثاني ، ١٩٧٩.

[٤٩] : **المرجع نفسه**

[٥٠] : بوقارة حسين ، **مرجع سابق** ، ص: ٨١

[٥١] : يوسف حتى ناصيف، **مرجع سابق**، ص: ١٧٩

[٥٢] : بوقارة حسين ، **مرجع سابق** ، ص: ٨٢

[٥٣] : لاوفون روبرت، **التنبة الاقتصادية (سلسة قضايا الساعة)**، مطابع الاهرام، القاهرة ، ١٩٧٨، ص: ١٤٤

[٥٤] : لويد جنس، **تفسير السياسة الخارجية** ، تر: محمد بن أحمد مفتي، ومحمد السيد سليم ، عمادة شؤون المكتبات في جامعة الملك سعود ، الرياض، ١٩٨٩، ص: ١٨٥

الغنية بالموارد الطبيعية هي أكثر تحرراً في علاقاتها الخارجية من الدول التي تفتقر لهذه الموارد .[٥٥] كما ان للعوامل الاقتصادية دور بارز في اعطاء النظام السياسي مميزات خاصة.

فكلما كانت الدولة متقدمة اقتصاديا ، كلما زادت درجة تفاعلها في النظام الدولي مع الوحدات الأخرى ، فالدول الأقل نمواً والدول التي هي في طور النمو عي أقل تفاعلاً(حدةً وكمّا) مع وحدات أخرى من الدول المتقدمة.[٥٦]

ارتباط عامل الاقتصاد بالعوامل الاخرى :

يرتبط الاقتصاد كعامل بالغ التأثير في تحديد السياسة الخارجية بمجوعة العوامل الأخرى ، والتي تؤثر بمجملها في السياسات الدولية . فمنها ما هو ملازم لهذه الدول من حيث موقعها ومداها الجغرافي وقدراتها البشرية ومنها ما هو مستحدث ترافق مع التقدم الهائل في حقل الاكتشافات والاختراعات واستثمار هذه الدول لمثل ذلك في تطوير قدراتها:

- العامل الجغرافي : وفي هذا المجال لا بد من الاشارة الى اهمية الحدود الجغرافية وطبيعتها وامكانية حمايتها والدفاع عنها ،. اضافة الى ذلك نشير الى المدى الجغرافي واتساعه وطبيعيته مع ما يؤمن ذلك من مستلزمات القدرات البشرية وقوة الاقتصاد والمواقع الاستراتيجية التي توفر لهذه الدول مواقع قوة او قد لا توفرها.[٥٧]
- العامل الديموغرافي : ونعني به مجموع الشعب المنضوي تحت راية هذه الدولة ومدى الترابط الوطني والتوافق بين السلطة الحاكمة ومواطنيها ،وكذلك قدرات هذا الشعب القتالية او الانتاجية وطبيعة التركيب لهذا الشعب ومدى تالفه او تباين مختلف فئاته ومستوى الاعمار وتوزع الهرم السكاني فيه.

---

[٥٥] سليمان عاصم ، **مرجع سابق**، ص: ٧٩

[٥٦] : يوسف حتى ناصيف، **مرجع سابق**، ص: ٢٠٥

57: Daniel Collard, "**Les relations internationals**", Masson. Paris 1977
تعريب د. خضر خضر، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٠، ص: ٣٠

- العامل التاريخي : ان لعلاقات الجوار الاثر البالغ على سياسة الدول.
- العامل الاقتصادي : من المعروف ان الاقتصاد القوي مرتبط بالاستقرار السياسي والاقتصادي وهو بحد ذاته يشكل مصدر القوة والمقدرة للنظام السياسي لمواجهة الازمات التي قد تواجهها .
- العامل الإستراتيجي: لقد رسمت الدول سياساتها تبعا لما تملكه من العوامل والمواقع الاستراتيجية.
- العامل التكنولوجي : كان للاكتشافات العلمية الدور البارز في تقوية اقتصاد الدول من خلال زيادة انتاجها وتوسيع حركة التجارة الداخلية والدولية بحثا عن اسواق جديدة . ولا يقتصر العامل التكنولوجي على الاقتصاد بل يتعدى ذلك ليطال مختلف مراحل الحياة خاصة فيما يتعلق بآلة الحرب ووسائل النقل وشبكة الاتصال وهي كلها تصب في خانة تقوية الدولة ومنعتها.[٥٨] إن التقدم الصناعي له أثر كبير على قوة الدولة الاقتصادية، والدلائل على تقدم الصناعة والتكنولوجية أو استمرارها هي نوعية الانتاج الصناعي وتنوعه والمنفعة التي يمكن الحصول عليها .[٥٩]

[٥٨] : صبح علي، **السياسات الدولية بين الحربين العالميتين ١٩١٤-١٩٣٩**، دار المنهل اللبناني ، ط١، بيروت، ٢٠٠٣، ص: ١٤،١٥،١٦.

[٥٩] : هاشم نعمة كاظم، **العلاقات الدولية** ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر (جامعة الموصل)، الموصل، ١٩٧٢، ص: ٧٨

المبحث الثاني : تاريخ العلاقات العربية – الصينية منذ انتصار الثورة الشيوعية ١٩٤٩

ليست العلاقات العربية الصينية بالموضوع الجديد الذي يمكن ربطه بحدث أو مسألة أو ظاهرة ما ، بل هي مسيرة طويلة امتدت لقرون طويلة تبادل فيها العرب والصينيون مختلف انواع السلع والمنتجات بما في ذلك التبادل الثقافي الذي كان شاهداً على ما يمكن للعلاقات بين عوالم الشرق أن تنجزه وتحققه من نمط إنساني للعلاقات بين الشعوب .[٦٠]

اليوم صارت العلاقات العربية – الصينية والاهتمامات المشتركة اكثر اتساعاً ونطاقاً، وبخاصة بفعل ما شهدته الصين من قفزات هائلة على الصعيد الاقتصادي جعلتها في مقدمة اقتصادات العالم ، وتتشابك علاقتها بالعرب ولا سيَّما في مجالات الطاقة والأمن الطاقوي. إلا أن أحد أهم الأبعاد التي لا يمكن إغفالها للعلاقات العربية – الصينية المعاصرة هو أنها لا تتم بمعزل عن التطورات التي يعيشها النظام الدولي على أكثر من مستوى، وخصوصاً نمط التفاعل وأنماط القوة والتأثير وازدياد حمّى التنافس على الموارد وتصاعد نزعات عدم الاستقرار أيضاً.[٦١]

فالعلاقات العربية – الصينية جوانبها متعددة منها سياسية واقتصادية تجارية وثقافية اكاديمية وإجتماعية ودينية... ، وانطلاقا من ذلك سنتطرّق من خلال هذا المبحث الى تاريخ العلاقات العربية - الصينية منذ انتصار الثورة الشيوعية عام ١٩٤٩ حتى يومنا هذا ، عبر تقسيم المبحث الى ثلاث فقرات تتناول الأطر السياسية والاقتصادية والثقافية للعلاقات العربية – الصينية .

---

[٦٠] : الصواني (يوسف) ، **العلاقات العربية - الصينية " بحوث ومناقشات الندوة الفكرية.."** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١، بيروت ، ٢٠١٧، ص: ١٥

[٦١] : **المرجع نفسه** , ص: ١٥.

الفقرة الأولى : الإطار السياسي للعلاقات العربية ـ الصينية منذ ١٩٤٩

على الرغم من المراحل التي مرّت بها العلاقات العربية – الصينية منذ القرن الثاني قبل الميلاد حتى يومنا هذا ، وتعرّجها بين السلبية والإيجابية وخاصة في القرن العشرين، إلّا أنّه مع بداية القرن الواحد والعشرين شهدت هذه العلاقات تطوراً إيجابياً ، وخاصة في النواحي الإقتصادية والعسكرية والسياسة .[٦٢]

وبالاشارة الى " السلبية " المذكورة اعلاه ، لا بد من العودة قليلا الى أوائل القرن السادس عشر ، حيث امتدت هذه المرحلة حتى بدايات القرن العشرين، وتتسم هذه المرحلة التي يمكن تسميتها بحق ب(الحقبة الاستعمارية) ، بسبب تأثر العلاقات العربية - الصينية بالغزوات الإستعمارية ، إذ إن مجيء الاستعمار الهولندي الى جزر الهند الشرقية (إندونيسيا) ، والإستعمار البرتغالي الى الشواطئ الغربية للهند والمحيط الهندي والبحر الأحمر، ثم هيمنة الدولة العثمانية على العالم العربي ،خلال الحقبة التاريخية ذاتها ، كل ذلك أضعف التعامل العربي - الصيني المباشر ، إذ انشغلت الصين بمواجهة الحملات الاستعمارية الأوروبية عليها، فضلاً عن دخول العالم العربي في فترة عزلة طويلة نسبيّاً في الإطار العثماني، ولم تبدأ العلاقات العربية – الصينية في العودة إلّا خلال فترة الحربين ، مع تصاعد حركات التحرّر الصينية والعربية، وقد امتدت هذه المرحلة حتى الثورة الصينية في عام ١٩٤٩، التي أدّت الى تأسيس جمهورية الصين الشعبية ، وهذه المرحلة شهدت تأسيس الجمهورية الصينية، وإستقلال بعض الدول العربية ، ما أدى إلى ظهور عامل التفاعل السياسي والدبلوماسي في العلاقات العربية - الصينية، فقد تبادلت بعض الدول العربية العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية الصين[٦٣] ، كما أنه أثناء مناقشات الأمم المتحدة للقضية الفلسطينية عامي ١٩٤٧ – ١٩٤٨، اتخذت الصين موقفاً محادياً حين امتنعت عن التصويت على مشروع قرار تقسيم فلسطين (١٨١)، وطالبت بتسوية تفاوضية بين العرب واليهود، لا يتم فرضها بالقوة .[٦٤]

وفي مرحلة لاحقة والتي بدأت مع الثورة الصينية في العام ١٩٤٩ وامتدت حتى نهاية الحرب الباردة مع نهاية الثمانينات من القرن العشرين، إذ سيطرت قضيّة الحرب الباردة على العلاقات العربيّة - الصينيّة خلال تلك المدة، فنظراً لمناخ الإستقطاب الثنائي الدولي، كان من مصلحة الصين، كما قال رئيس الوزراء الصيني (شو إن) في العام ١٩٥٨، **"ألّا تُتّخذ أراضي**

---

[٦٢] : محمد نعمان جلال، **الصين والعرب دعم متبادل ووجهات نظر غير متطابقة** ، مجلة افاق المستقبل، العدد ٨، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٠، ص: ٦٦ - ٦٧

[٦٣] : منتصر عمران ناجي الرفاعي ، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأميركية** ، بيسان للنشر والتوزيع ، ط١، بيروت ، ٢٠١٧، ص:٢٤٥- ٢٤٦.

[٦٤] : باسم فاروق السامرائي ، **السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الاوسط " فلسطين أنموذجاً"** ، دار الرافدين ، بغداد ، ٢٠١٥، ص: ٢٣

الدول العربيّة قواعد عسكريّة للمستعمرين الغربيين ليهددوا بها دول المعسكر الإشتراكي، كما أن الشرق الأوسط هو الباب الذي يفتح على القارّة الآسيويّة، بينما الصين هي مؤخرة القارة". وكما قال الرئيس الأسبق (ماو تسي تونغ) في عام ١٩٦٥ مشيراً بذلك الى الارتباط الوثيق بين الوطن العربي والصين من منظور الاستراتيجية الدولية: **" الصين ترى أن توثيق العلاقات العربية – الصينية، من شأنه أن يدعم حركات التحرر في العالم الثالث ويضعف قوى الإستعمار الغربي"**، لذا فإن بعض الدول العربية رأت في الصين، شريكاً استراتيجيّاً مهمّاً في إطار الحرب الباردة ، فحينما رفضت الولايات المتحدة الأميركية بيع السلاح لجمهورية مصر العربية في عام ١٩٥٥، لجأت مصر الى الصين للقيام بدور كسر احتكار السلاح، وأدت الصين دوراً مهماً في تسهيل عقد صفقة الأسلحة (التشيكيّة) مع مصر في العام ١٩٥٥، وأعقب ذلك إعتراف مصر بالصين الشعبيّة في العام ١٩٥٦، وتبادل العلاقات الدبلوماسيّة معها، تبعتها في ذلك كلّ من سوريا، واليمن، والعراق، والمغرب، والجزائر والسودان، إلا أن دولاً عربيّة أخرى استمرت في تجاهل الصين الشعبيّة على الرغم من أن الأخيرة رفضت الاعتراف بإسرائيل، وبدأت تتبلور مشاركة استراتيجيّة عربية - صينية، اتسمت هذه المشاركة بأنها لم تشمل سائر الوطن العربي، حيث أن دولاً عربية مهمّة لم تعترف بالصين الشعبيّة ، إلّا في مرحلة متأخرة، وكانت آخرها المملكة العربية السعوديّة في ١٩٩٠/٧/٢١[٦٥].

وخلال فترة الاعترافات تبادلت الصين مع الدول العربية الزيارات الرسمية

كذلك اتسمت هذه المرحلة بسيطرة القضايا السياسة الأمنية على العلاقات العربية – الصينية، ويمكن القول أن القضية الفلسطينيّة كانت القضية المحورية في تلك العلاقات، إذ أنها اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينيّة في العام ١٩٦٥، وقد أكد رئيس الوزراء الصيني الأسبق (شو إن لاي) على خمسة مبادئ تحكم العلاقة بين الدول العربية والصين، كان قد أشار إليها أثناء زيارته للقاهرة[٦٦]:

١ – تأييد الصين لنضال الدول العربية في مكافحة الإمبريالية ومحاربة الاستعمارين القديم والجديد من أجل الاستقلال الوطني.

٢ – تأييد الصين لسياسة الحياد وعدم الإنحياز التي تتبعها الدول العربية.

٣ – تأييد الطريق الذي تختاره الشعوب العربية لتحقيق الوحدة.

---

[٦٥]: جعفر كرار أحمد، **تقييم منتدى التعاون العربي – الصيني في عشرة أعوام**، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٩٦)، مركز الأهرام للدراسات السياسيّة والإستراتيجيّة، القاهرة، ٢٠١٤، ص١٦١.

[٦٦] : محمد عبد الوهاب الساكت، **الموقف العربي من القضايا الصينية**، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٤٥)، مركز الأهرام للدراسات السياسة والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠١، ص:٨٦.

٤ – تأييد الحلول التي تتفق عليها الدول العربية لحل الخلافات في ما بينها بالطرق السلمية.

٥ – احترام الدول كافة لإستقلال وسيادة الدول العربية وعدم التدخّل في شؤونها.

واعتباراً من ذلك التاريخ، بلورت الصين سياستها إزاء القضيّة الفلسطينيّة، بأنها قضيّة شعب يجب أن يعود إلى وطنه المغتصب وينال حقوقه المشروعة، إلا أن دخول الصين عضويّة الأمم المتحدة، وبدء العلاقات الدبلوماسية بين الصين والولايات المتحدة ، ثم بدء عصر "التحديثات الأربعة"، تحت قيادة (دينغ شياو بينغ) عام ١٩٧٨، حدث تحوّل في السياسة الصينيّة إزاء القضايا العربيّة، أساس هذا التحوّل التركيز على حث الدول العربية على الوحدة كطريق لحل القضايا العربية وحل القضيّة الفلسطينيّة، والدعوة الى التسوية السلمية للقضايا الخلافية في الشرق الأوسط، واستمر الطابع العام للعلاقات العربية - الصينية، على ما هو عليه إلى حد بعيد من حيث غلبة القضايا الأمنية واستمرار اهتمام الصين بلعب دور مؤثر في تلك القضايا.[٦٧] ومع بداية التحوّلات العالميّة الجذريّة في العام ١٩٩١ والمتمثلة في انهيار الاتحاد السوفياتي، وصعود الائتلاف الرأسمالي الغربي بزعامة الولايات المتحدة، ورسوخ الوحدة الأوروبيّة، والصعود الإقتصادي الصيني، بدأت مرحلة جديدة من العلاقات العربية - الصينية، إذ تميّزت بظهور قضايا جديدة في تلك العلاقات وبتراوح مستويات الاهتمام المتبادل، فكانت ذروتها إعلان الصين الاعتراف بإسرائيل في العام ١٩٩٢، والتطور المتسارع في العلاقات العسكريّة والإقتصاديّة بين الصين و"إسرائيل"[٦٨]، وقد كانت هناك مجموعة من العوامل التي ساهمت في تنامي العلاقات الصينيّة – الإسرائيليّة على حساب العلاقات الصينيّة – العربيّة، من أبرزها[٦٩]:

١ – إدراك القيادة الصينية أن نجاح استراتيجيّتها تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، بخاصة في مجال التسهيلات التجاريّة، يحتاج الى مساندة من الكونغرس الذي يؤدي اللوبي اليهودي فيه دوراً فعّالاً، وتالياً فإن تحسين الصين موقفها من (إسرائيل) سيجد له صدىً في الكونغرس الأميركي.

٢ – يمكن للصين أن تستفيد من القنوات (الإسرائيليّة) للوصول إلى مصادر التقنيّة الغربيّة، وقد وقعت الصين و(إسرائيل) اتفاقاً رمزيّاً في هذا الجانب، لإنجاز بحوث مشتركة في ميادين التقنيّة الحيويّة والفضاء والحاسوب وأشعّة الليزر، وهو أول عقد من نوعه توقعه الحكومة الصينيّة مع دولة أجنبيّة.

---

[٦٧] :منتصر عمران ناجي الرفاعي ، **مرجع سابق**، ص: ٢٤٧

[٦٨] : محمد خير الوادي، **العلاقات الصينيّة – الإسرائيليّة: الحسابات الباردة**، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٢، ص:٢٦.

[٦٩] : سعيد عكاشة، **الصين: نحو نظام دولي متعدد الأقطاب: مستقبل العلاقات الإسرائيليّة - الصينيّة**، مجلة السياسة الدوليّة، العدد(١٤٧)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص:٤٤.

٣ – إدراك صنّاع الاستراتيجيّة الصهيونيّة الأهميّة المستقبليّة للصين، واحتماليّة انتقال مركز الثقل الدولي خلال العقود المقبلة إلى تلك المنطقة، ما دفع بالمخطط الإسرائيلي للعمل على نسج شبكة العلاقات مع القوى الدولية الصاعدة.

٤ – إدراك الصين أن تطوير علاقاتها مع إسرائيل، لن يكون له أية نتائج سلبية على العلاقات الصينية – العربية، نظراً لتزايد الاعتراف العربي بشكل غير مباشر ب"إسرائيل"، فضلاً عن ضعف الدول العربية وعدم قدرتها على إتخاذ أي موقف حازم تجاه ما يسمى مصالحها القوميّة[٧٠].

رغم تأييد الصين لتسوية تاريخية للصراع العربي/ الإسرائيلي، إلا أنها كانت تتعمد الإبتعاد عن الدخول في تفاصيل هذه العملية. مع الإستمرار في نسج علاقات قوية مع كل أطراف الصراع، دون الإنحياز لأحد في مواجهة الآخر.

خلال مؤتمر أنابوليس، الذي عُقد في نوفمبر ٢٠٠٧، لإحياء عملية تفاوض فلسطينية – إسرائيلية، طرح وزير خارجية الصين رؤية شاملة لما رأى أنه تعزيز أسس السلام في الشرق الأوسط، تضمنت خمسة مبادئ كالآتي:

١ – احترام التاريخ، والعمل من أجل حل القضايا المتعلقة بالحدود واللاجئين وموارد المياه، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، تقوم على أساس خارطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

٢ – نبذ العنف وإزالة العقبات، ومواصلة الالتزام الصارم بمحادثات السلام، فالقوة لا يمكنها أن تحقق سلاماً دائماً.

٣ – دفع محادثات السلام بطريقة كلية ومتوازية، وتوفير البيئة المؤدية إلى محادثات السلام.

٤ – إعطاء أولوية للتنمية وتعزيز التعاون، من أجل تدعيم أسس محادثات السلام.

٥ – بناء توافق وزيادة الإسهامات وتعزيز مساندة عملية السلام.[٧١]

تسعى الصين دائماً الى الحفاظ على العلاقات الودية مع الدول العربية، وبخاصة في ما تشهده الساحة الدولية من تغيّرات في موازين القوى. أخذت هذه العلاقات بالتقدّم لتتجسد عمليّاً بإنشاء المنتدى العربي – الصيني عام ٢٠٠٤. كما أن الصين تسعى إلى دعم المشاريع التنموية في البلدان العربية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على القضاء على مشكلتَي الفقر والبطالة.

---

[٧٠] :منتصر عمران ناجي الرفاعي، **مرجع سابق**، ص: ٢٤٨.

[٧١] : مصالح الصين وأهدافها في الشرق الأوسط www.moqatel.com

إن الصين تدعم رؤية العرب في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، وهي رغم ارتباطها بإسرائيل بعلاقات متشبّعة فإن موقفها ثابت في دعم الموقف الفلسطيني ضد الاحتلال، وتقديم المساعدات الى الفلسطينيين.[٧٢]

أما بالانتقال الى العقد الحالي، تعدُّ أزمات ما سمّيَ ب" الربيع العربي" نقطة تحوّل بارزة في تاريخ المنطقة، وقد ترتّب على ذلك تحوّلات في السياسة الخارجيّة للاعبين الفاعلين. أسهمت هذه التغيرات الي شهدتها المنطقة في اعادة رسم الأدوارالإقليميّة. والصين كغيرها من الدول الفاعلة، أخذت تعمل على تفعيل أدوارها الدبلوماسية بما يتفق مع سياستها الخارجية أمام تلك السلسلة من الاحداث في المنطقة العربية، فبات من المعلوم أن سياسة الصين الخارجية تتميّز بعدم العدائية أو اتباع سياسة التدخّل المباشر في شؤون البلدان التي تشهد صراعات، لذا بدأت بعض دول المنطقة في تعزيز التوجّهات الدبلوماسية والسياسية مع الصين، ومثال ذلك تعدّ سورية حليفاً استراتيجياً للصين، وكذلك ترتبط كل من مصر والسعودية وغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي بعلاقات مختلفة معها.[٧٣]

ففي ظل ارتباط الصين بمصالح استراتيجية مع البلدان العربية فهي تتجنّب الدخول في متاهة المواجهة، وتؤيد التعامل مع النزاعات في أجواء يغلب عليها طابع التعاون والتفاوض والقدرة على إدارة الأزمات، على نحو ينسجم مع متطلبات التنمية الصينية[٧٤] التي تعتبر المنطقة العربية جزءاً منها، فبقدر ما تنعم هذه المناطق بالاستقرار والأمن فإن هذا يتيح المجال أمام الصين لتأمين ما تحتاج إليه للسير في تحقيق مكانة دولية فاعلة. فقد قامت الصين بتقديم عدة مبادرات لإيجاد حلول مناسبة، فهي طرحت في الأزمة السورية مثلاً عدة مبادرات، منها:[٧٥]

- وافقت الصين على تعيين المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، لان هذا من شأنه أن يزيد فرص التوصل إلى حلول عادلة للأزمة السورية.
- ترفض الصين التدخّل في سياسة الدول، وتحترم السيادة الوطنية، واستقلالها، وتدعو الفصائل السياسة الى اتباع سبل الحوار البنّاء الذي يعمل على التوصل إلى قرارات تخدم المصلحة الوطنية، وهذا ينسجم مع السياسة الأمنية الوطنية للصين.[٧٦]

---

[٧٢] : عاهد مسلم سليمان المشاقبة، **العلاقات العربية – الصينية " الواقع والطموح"**، مناقشات وبحوث الندوة الفكرية بعنوان العلاقات العربية – الصينية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠١٧، ص:٢٥١

[٧٣] : المرجع نفسه، ص: ٢٥٣

[٧٤] : Evans Medeiros, ***China's International Behavior: Activism, Opportunism, and Diversification*** (Palo Alto, CA: RAND Corporation, 2009), p. 167.

[٧٥] : Andrew B. Kennedy, "China's New Energy-Security Debate" *Survival*, vol. 52, no. 3 (June-July 2010), pp.137-58, and Zha Daojiong, "China's Energy Security: Domestic and International Issues" *Survival*, vol.48, no. 1 (Spring 2006), pp. 179-90.

[٧٦] : Avery Goldstein, "The Diplomatic Face of China's Grand Strategy: A Rising Power's Emerging Choice," *The China Quarterly*, vol. 168 (2001), pp.836-864.

- تدعم الصين الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة، من تقديم المعونات، وجهود الإغاثة، وكل ما يمكن وصفه خدمات إنسانية.
- ترفض التدخل العسكري واستخدام القوة، وكل سبل العنف والتهديد التي تزيد التوتر، ورغم أن الولايات المتحدة لها المصالح استراتيجية في المنطقة العربية، وأن سياستها فيها أمر لا بد منه في البلدان العربية إلا أن الصين ترفض سياسة الهيمنة.
- تستخدم الصين حق النقض الفيتو في مجلس الأمن الدولي، لاستقرار المنطقة، أي تستخدم قوّتها السياسية لدعم موقفها كلاعب فاعل ومؤثر في القرار السياسي.[٧٧]

إن **موقف الصين من الأزمة السورية** يؤكد رغبة الصين في أداء دور أكثر إتساعا من الناحيتين الدبلوماسية، والسياسية، بشكل يتواءم مع مكانتها الاقتصادية والعسكرية الآخذة بالازدياد، واستخدمت حق النقد الفيتو[٧٨] خلال الأزمة السورية بأسلوب يتفق مع سياسة الصين في منطقة الشرق الأوسط التي تعتمد عليها الصين بشكل كبير في الحصول على الطاقة لزيادة نموها الاقتصادي من جهة، وتنامي الدبلوماسية الصينية على المستوى الدولي بشكل أكبر.

إن استخدامها مثل هذه الدبلوماسية تجاه الأزمة السورية يثبت مدى اندماج الصين بالأحداث، وقدرتها على التأثير في تلك الأحداث.

أما في **الشأن المصري**، ففي بداية الأحداث المصرية دعت إلى التهدئة والتريّث، والبعد عن العنف، خاصة في بداية الأزمة، وبالتالي عبّرت عن احترامها قرارات الشعوب في تقرير مصيرها، وبما ان لمصر ثقلاً سياسياً واقتصادياً في المنطقة العربية، فإن الصين عارضت بشدة أي تدخّل أجنبي فيها لحل الأزمة، واعتبرت أن استقلال الدور المصري وأمنه، يعكس إيجاباً على أمن المنطقة العربية، وبما أن الصين تنظر إيجاباً إلى أمن المنطقة العربية، وترتبط بعلاقات اقتصادية مع مصر، فإنها تسعى إلى الحفاظ على تلك العلاقات الودية بشكل سلمي، لذا أسهمت في حل مشكلة نقص الأموال في مصر، وبتفعيل دور الاستثمارات الصينية فيها، وهذا من شأنه أيضاً أن يجعل مصر تستفيد من التجربة الصينية في السوق المصرية، ويسهّل الطريق أمام المزيد من بناء علاقات اقتصادية تدعم الاقتصاد المصري وتزيد من حجم القوة الإقتصادية الصينية.[٧٩]

---

[٧٧] : Medeiros, China's International Behavior: *Activism, Opportunism, and Diversification*...

[٧٨] :حاتم عزالدين، **"روسيا والصين... أسباب الفيتو وثمن التراجع عنه"**، جريدة **المنورة** الالكترونية، الرياض، العدد ١٨٤٩٠، ٢٠١٣، www.al-madina.com

[٧٩] : عاهد مسلم سليمان المشابقة، مرجع سابق، ص: ٢٥٧-٢٥٨.

أمّا فيما يخصّ **الأزمة اليمنية**، فقد اتبعت الصين سياسة استراتيجيّة إزاءها، واعتبرتها بصورة مباشرة مسألة شائكة، فهي من جهة ترى أن الأزمة اليمنية هي أزمة داخلية، وهذا يتطلب منها -أي الصين- تحديد موقفها، ومن جهة أخرى تدخل السعودية وحلفاؤها يتطلب من الصين تحديد موقفها، وهي التي ترتبط مع اليمن بعلاقات اقتصادية، واليمن يحتل موقعاً جيواستراتيجياً هامّاً. وكذلك ترتبط مع السعودية والدول الخليجية بعلاقات قوة. ومنذ بداية الأزمة اليمنية سارعت بعض الدول إلى إظهار مواقفها من تلك الأزمة والدور السعودي كجزء من الحلول. وبين مؤيد ومعارض، اتخذت الصين موقفاً محايداً في البداية – إنسجاماً مع محددات سياستها الخارجية- ، فعكفت على دراسة الأزمة من كافة جوانبها، نظراً إلى حساسية الموقف، ولم تنخرط في دعم أو تأييد أي من أطراف الصراع في اليمن. وطلبت من السعودية مراراً وقف الغارات على اليمن، لكن لم تقدّم أي إدانة تُحسب عليها ولم تسمّه عدواناً، بل دعتها لوقف اطلاق النار، واللجوء الى الحلول السلمية، واتخذت دور الوسيط الذي يسعى إلى تحقيق الأمن والأمان لليمن. وفي عام ٢٠١٥ عبّرت الصين عن قلقها البالغ لتدهور الأوضاع في اليمن وحثّت جميع الأطراف على وقف القتال وأعلنت استعدادها للقيام بدور الوسيط .

إن الاهتمام الصيني بالأزمة اليمنية بسبب أنها مصدر مهم لإستيراد النفط، ورغم اشتداد هذه الأزمة لم تتوقف شحنات النفط من صنعاء، بل أخذت النسب بالارتفاع، كذلك الموقع الاستراتيجي لليمن، يجعل الصين تحقق وجوداً اقتصادياً كبيراً في خليج عدن، وبالتالي قناة السويس، وهكذا فإن اليمن منطقة نفوذ اقتصادي صيني من المقام الأول.

وفي **الشأن الليبي**، اعترفت الصين رسمياً بالمجلس الوطني الانتقالي كسلطة حاكمة وممثل للشعب الليبي، وأكدت أنها ستعمل مع المجلس على تنمية العلاقات الثنائية، وتأمل بأن تبقى جميع المعاهدات والاتفاقيات سارية المفعول، وعبر المجلس الانتقالي عن فرحه بهذه الخطوة، مبررة الاعتراف ب: يمكن المجلس من سيطرته على معظم الأراضي الليبية، واتساع رقعة تمثيله للشعب الليبي، وتعهده بتشكيل حكومة تضم كافة الأطياف الليبية، قيام المجلس بتوضيح موقفه من بعض القضايا التي تهم الصين ومنها تعهده باحترام الاتفاقيات الموقعة، وحمايية المصالح الصينية وتمسكه بسياسة صين واحدة.[٨٠]

تتّبع الصين دبلوماسية براغماتية بما يتناسب مع مصالحها الاقتصادية بالمقام الاول مع الحفاظ على مبادئ التعايش السلمي والحوار وحل النزاعات بالطرق السلمية بين الدول،

[٨٠] : عبير عبدالحليم، **" التنين الصيني: التحدي الاستراتيجي الجديد القديم للغرب"** ، معهد الأمام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن، ٢٠١٥، www.silronline.org

فبالنسبة للصين ليس المهم من يحكم، المهم أن لا يعرقل التعاون التجاري والاقتصادي والمصالح الصينية، والهدف من سياستها الخارجية ومواقفها الدولية دائما يصب في مصلحتها الاقتصادية، ففي الواقع لا يمكن الفصل بين السياسة والاقتصاد في العلاقات الدولية، كما أن العلاقات بين الدول تقوم أولاً على أساس المصالح المشتركة. من هنا ننتقل للحديث عن الإطار الإقتصادي للعلاقات العربية-الصينية. ففي المقابل فإن القضايا الاقتصادية والثقافية بدأت في احتلال مراكز متقدمة في أجندة العلاقات العربية – الصينيّة، وبالذات مع صعود النموذج الصيني للتنمية القائم على إقتصاد السوق الإشتراكي، وما قدمه من إضافات إلى فكر التنميّة الإقتصاديّة.

الفقرة الثانية : الإطار الإقتصادي للعلاقات العربية ـ الصينية منذ ١٩٤٩

عام ١٩٤٩ في الوقت الذي تمّ فيه تأسيس جمهوريّة الصين الشعبيّة، كانت البلدان العربية بدأت تستقل الواحدة تلو الأخرى. ومنذ ذلك الوقت، بدأت التجارة الثنائيّة بين الصين والبلدان العربية مرحلة تاريخية جديدة. ظهرت في:

أولاً، عام ١٩٥٦ قبل تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين الصين ومصر، اشترت الصين قطناً مصرياً بقيمة عشرة ملايين جنيه استرليني، وبذلك تكون الصين قد ساعدت مصر على حل مأزق تصدير القطن. " صفقة القطن" التي تمت بين الصين ومصر، حينها كانت تسمى "دبلوماسية القطن" فهي كانت بمنزلة المقدمة التي بدأت بها الفترة الجديدة من التبادلات التجارية بين الصين والبلدان العربية.

ثانياً: أثناء فترة تطبيق الإصلاح والإنفتاح من عام ١٩٥٦ وحتى عام ١٩٧٨، كانت التجارة العربي – الصينية بلغت مستوى تجارة رسمية.

ثالثاً: منذ تطبيق الإصلاح والإنفتاح في عام ١٩٧٨ وحتى عام ٢٠٠٤، أخذت التجارة الشعبية بين الصين والبلدان العربية في التوسع.

رابعاً: تم إنطلاق تأسيس " منتدى تعاون الصين والبلدان العربية" في عام ٢٠٠٤، و"المنتدى الاقتصادي للصين والبلدان العربية" لعام ٢٠١٠، و"معرض الصين والبلدان العربية" لعام ٢٠١٣، وقامت التجارة العربية – الصينية بتأسيس تجارة رسمية مثل تجارة مصادر الطاقة، بالإضافة إلى التجارة الشعبية مثل نقل البضائع وغيرها من أنماط التبادلات التجارية.[٨١]

[٨١] : جين تشوينغ جيه (شمس الدين)، **مبادرة "الحزام والطريق" وتعاون الصين والدول العربية**، خلال مناقشات الندوة الفكرية بعنوان العلاقات العربية – الصينية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧، ص:٦٠

اعتمدت الصين في علاقاتها الاقتصادية مع بعض الأقطار العربية على مبادئ عدّة أهمها البحث عن أرضيّة مشتركة بغض النظر عن الفروقات التي تحتفظ بها الصين لنفسها، ودعم الأقطار السائرة في طريق التنمية ضد الدول التي تحاول استغلالها محافظة بذلك على مبادئ التعايش السلمي.[٨٢] بالمقابل لم تمانع الأقطار العربية في إقامة علاقات اقتصادية مع الصين أو أن تتخوف في إقامة هذه العلاقة معها لأن الصين لم تكن تتدخل في الشؤون السياسية الداخلية للأقطار العربية.[٨٣]

وضمن هذا الإطار احتلت الأقطار العربية مكانة بارزة في الاستراتيجية الصينية لأنها تمثل طاقة استهلاكية ضخمة قادرة على امتصاص نسبة عالية من الإنتاج الصيني، حيث تمثل هذه الاقطار لا سيما الخليجية منها احدى أهم مراكز الاستيعاب الاقتصادي في العلاقات التجارية الدولية.[٨٤] فإن أهميّة المنطقة العربية بالنسبة للصين تكمن في نقطتين استراتيجيتين هما: الموقع الجغرافي والطاقة.

هناك تغيّراً في رؤى السياسة الصينيّة في البلاد العربية، هذا التغيّر ينبغي أن نتفهمه وندرك دلالاته، بالنسبة لنوعيّة السياسات المتبعة، سواء على المستوى الإقتصادي أم السياسي أم العسكري، لا سيّما بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وبالنسبة لحجم العلاقات التجاريّة والإقتصاديّة، فقد تطور وتنوع بشكل كبير، فبينما كان حجم التبادل التجاري بين الدول العربية والصين في العام ٢٠٠١ يبلغ ما يقارب (١٤,٢٣١) مليار دولار، ارتفع في عام ٢٠١٣ إلى ما يقارب (٢٣٨,٨٦٢) مليار دولار،[٨٥] ومرد ذلك التطور الاقتصادي عدة أسباب أبرزها:

١- إدراك الجانب العربي، أن العلاقات الاقتصادية مع الصين تحمل الكثير من الفرص الإيجابية، إذ أن الصين تمثّل قوة متنامية موازية للولايات المتحدة الأميركية على المستوى الاقتصادي والسياسي.[86]

٢- وجود مساحة واسعة من المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة بين الصين والوطن العربي، فالنمو الاقتصادي الصيني يعني زيادة في الطلب على مصادر الطاقة، الأمر الذي يمكن أن يوفره الجانب العربي، وفي الوقت ذاته يحقق مصلحة عربية مباشرة، لذا ليس من الغرابو أن تعد العلاقات الصينية - السعودية بمثابة القاعدة الرئيسية لعلاقة الصين بالدول العربية في الخليج، لكون المملكة تعد المصدر النفطي الأول للصين، وفي

---

[٨٢] :عمار أبو الحوش، **النظريات والأنظمة السياسية**، (دار النشر غير مذكور)، الجزائر، ١٩٧٧، ص: ٤٣٣.

[٨٣] :حامد ربيع، **المضمون السياسي للحوار العربي – الأوروبي** ، القاهرة ، ١٩٧٩، ص:١٨٦.

[٨٤] حامد ربيع، **الصهيونية بين الواقع الاقليمي والمتغيرات الدولية** ، بغداد، ١٩٨٧، ص: ١٣٧.

[٨٥] : وو سي كه، **مسيرة منتدى التعاون الصيني-العربي: عشر سنوات من الإنجازات والتطلع إلى المستقبل**، مجلة الصين اليوم، دار مجلة الصين اليوم التابعة للمجموعة الصينية للنشر الدولي، بكين، حزيران/ ٢٠١٤، ص: ١٢.

[86] : إبراهيم نصرالدين، ماجد كيالي، محمد سعد ابوعامود، وآخرون، **حالة الأمة العربية ٢٠١٣-٢٠١٤: مراجعات ما بعد التغيير**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠١٤، ص:٦٢.

ظل هذه المصلحة النفطية المشتركة يمكن لدول الخليج العربي المصدّرة للنفط، أن تقيم شراكة استراتيجية مع الصين، فالدول الخليجية تريد بيع نفطها وبالتالي تنويع أسواقها في هذا المجال، وعلى ما يبدو فإن المملكة العربية السعودية، هي الدولة الخليجية مع الصين، ذلك عقب لقاء (لي يوان تشاو) نائب رئيس جمهورية الصين الشعبية والأمير سلمان ين عبد العزيز (آنذاك)، في بكين في آذار من العام ٢٠١٤[٨٧].

٣- حاجة الصين لأسواق إستهلاكية لتصريف السلع الصينية، وهو ما يمكن تلبيته في الأسواق العربية، فضلاً عن الحاجة العربية للتكنولوجيا، والتي يمكن الحصول عليها من الصين[٨٨].

إذن فالبعد السياسي الاستراتيجي للعلاقات الصينية العربية يتكامل مع الشق الاقتصادي المتعدد والمتصاعد بسرعة عالية، وفي مجالات عدة أهمّها ميدان الطاقة والموارد المعدنية والمنتجات الاستهلاكية حيث تشكل العلاقات مع المنطقة العربية مصلحة مزدوجة. فالفضاء العربي يتميّز بكونه خزّاناً استثنائيا للنفط وسوقاً مفتوحة، كما أنه لا يعاني تجاه الصين من الرواسب التاريخية المعيقة مثل ما هو عليه الحال مع القوى الغربية.[٨٩]

لذلك، ورغم موجة الاضطراب السياسي الواسع الذي تعيشه المنطقة العربية منذ ٢٠١١ شهدت العلاقات الاقتصادية الصينية العربي تطوراً تصاعدياً سريعاً على امتداد السنوات الماضية، ويلاحظ في هذا السياق أن هذا التطور تميّز بالتركيز على ثلاث وجهات: مجموعة البلدان العربية بشمال افريقيا، مجموعية دول الخليج والسودان كحالة خاصة.

لمحة سريعة عن وتيرة تطور حجم التبادل التجاري بين الطرفين على مدى العقود الماضية :

مع تطور العلاقات بين الصين والدول العربية منذ إقامتها، أخذ حجم التبادل التجاري بين الطرفين يزداد بوتيرة سريعة، حيث تراوح بين ٨٠ و٩٠ مليون دولار أمريكي في الفترة الممتدة بين ١٩٦٧و١٩٦٨، ليبلغ حدود ٢٣٢ مليون دولار أمريكي عام ١٩٦٩ ويصل إلى ٦٤٠ ميلون دولار عام ١٩٧٧ ثم يقفز إلى حدود ١ مليار دولار عام ١٩٧٨. وهو ما يبين جدّية وسعي الطرفين إلى تعزيز التبادلات التجارية بينهما، لكن تبقى التبادلات التجارية بين الصين

---

[٨٧] : **الصين والسعودية من الصداقة إلى الشراكة الإستراتيجية**، مجلة الصين اليوم، دار مجلة الصين اليوم التابعة للمجموعة الصينية للنشر الدولي، بكين، أيار\٢٠١٤، ص: ١٢.

[٨٨] : أحمد عبد الأمير ألأنباري، **العلاقات الصينية – الإسرائيلية: دراسة في الإدراك السياسي والاستراتيجي لصانع القرار في البلدين**، المجلة السياسية والدولية، مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، ٢٠٠٦، ص: ٧٨.

[٨٩] : عمّار جفّال، **العلاقات الصينية العربية: توظيف القوة الناعمة لإقامة شراكات واعدة**، دراسة مقدّمة إلى مؤتمر: العلاقات العربية الإقليمية والدولية: الواقع والآفاق، نظّمها مركز دراسات الشرق الأوسط، عمّان (الأردن)، ١٣-١٥\١١\٢٠١٦، ص:٦

والدول العربية في الفترات السابق ذكرها يميل ميزانها التجاري لصالح الصين، حيث تقوم على استيراد أغلب الدول العربية من الصين المواد التجارية التقليدية القائمة بالأساس على الشاي الصيني، ومنتوجات الصناعات الخفيفة، وأيضا بعض الآلات الميكانيكية وغيرها من المنتوجات الاستهلاكية.[٩٠]

كما واصلت الصين اهتمامها بالدول العربية أيضا انطلاقا من عهد الاصلاح والانفتاح الصيني في أواخر عام ١٩٧٨، لتكرّس الصين كل جهودها واهتمامها من أجل تطوير اقتصادها "ذو الخصائص الصينية"، وتسعى إلى تطوير العلاقات مع الدول الخارجية، ومن بينها الدول العربية. ليتم الإعلان عن إقامة "جمعية الصداقة الصينية-العربية" في عام ٢٠٠١، والتي سعت إلى توسيع التعاون بين الطرفين، ثمّ الإعلان في عام ٢٠٠٤ عن "منتدى التعاون الصيني-العربي" والذي يُعتبر منصة جديدة وطفرة هامة في تعزيز التعاون الثنائي بين الدول العربية والصين في العديد من المجالات.[٩١]

ومع التغييرات التي شهدها الوضع الدولي في بداية القرن الـ٢١، وتزايد الطلب العالمي للنفط، حينها شهدت تركيبة التبادلات التجارية بين الدول العربية والصين تغييرا هاما، من تبادلات تقوم على المواد التقليدية الاستهلاكية، إلى تبادلات تجارية هامة تقوم على المحروقات، ليساهم ذلك في تطور العلاقات التجارية بين البلدين وخاصة بعد انشاء "منتدى التعاون الصيني-العربي"، حيث شهدت التجارة العربية-الصينية قفزة هامة منذ عام ٢٠٠٤ حينها كان حجم التبادل التجاري البينيّ بين الجانبين ٣٦,٧ مليار دولار ليبلغ ٥١,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٥ وارتفع إلى ١٣٣ مليار دولار سنة ٢٠٠٨، وحقق أكثر من ٩ أضعافه خلال العشر السنوات الممتدة بين ٢٠٠٣ و٢٠١٣، مع احتلال الطاقة على النسبة الأهم في التعاون الاقتصادي بين الجانبين، اذ ساهمت المحروقات في ارتفاع حجم التبادل التجاري بين الطرفين بل ومثلت النسبة الأكبر من بين الصادرات العربية للصين مع ارتفاع حاجيات الصين في العصر الحديث لهذه المنتوجات، وبذلك تغير هيكل النظام التجاري بين الطرفين وحقق الميزان التجاري لبعض الدول العربية إيجابية لصالحها في التبادلات التجارية مع الصين.[٩٢]

وبذلك يمكن أن نعتبر أن انشاء "المنتدى الصيني- العربي" كان منصة هامة في إقامة نموذج جديد لمفهوم التعاون الثنائي العربي-الصيني، وساهم في دعم التعاون على أسس متينة تمّ تتويجها من خلال مبادرة "الحزام والطريق" التي طرحها الرئيس الصيني شي جين بينغ عام

---

[٩٠] : أنس الزليطني شبّح، **أهم مراحل تطور العلاقات التجارية بين الدول العربية والصين خلال سبعين عاماً**، موقع كنوز سياحية صينية الالكتروني، ٢٠١٩\٧\١٩، www.arabic.china.org.cn

[٩١] : أنس الزليطني شبّح، **مرجع سابق**.

[٩٢] : المرجع نفسه.

٢٠١٣، وقد عبرت الدول العربية عن إيمانها بهذه المبادرة ورحّبت بكل الآليات التي تضمنتها المبادرة وإقامة مشاريع هامة مع الصين في إطار هذه المبادرة، لتنضم ١٨ دولة عربية إلى مبادرة "الحزام والطريق"، وهو ما وسّع أكثر آفاق التعاون الثنائي بين الدول العربية والصين، حيث ترى الدول العربية في الصين شريكا هامّا يتمتع بمميزات رائدة من حيث حجم السوق والتكنولوجيا والمعدات والإدارة واليد العاملة، بينما تمثل الدول العربية منطقة هامة لتطوير التعاون مع الصين، وتتميز الدول العربية بأهمية موقعها الذي يلعب دورا هامّا في مبادرة "الحزام والطريق" في ربط القارات والدول ببعضها البعض.[٩٣] من ناحية أخرى ترى الدول العربية في الصين الشريك الأهم حيث تتميز الصين بقدرتها التنافسية القوية على الساحة الدولية من حيث التقنيات وقدرة البناء والتشغيل في المجالات الرائدة وفي مشاريع البنية التحتية ومشاريع الاستثمارات.

إن ما يميز العلاقات التجارية الحديثة بين الدول العربية والصين قيامها على أساس الجمع بين الميزات النسبية والمنفعة المتبادلة والمشتركة والتي تُمكّن الجانبين من تحويل الميزات النسبية إلى قدرة تنافسية متكاملة بما يزيد بصورة كبيرة من فرص التميز في تنفيذ المشاريع في السوق الدولية، الأمر الذي يجعل من مستقبل هذه العلاقات الثنائية يحضى بآفاق مشرقة.

ان حجم التبادل التجاري والاستمثار بين الطرفين الصيني والعربي في ارتفاع مستمر، وصل عام ٢٠١٧ الى ١٩١ مليار دولار اميركي. كما وقّعت الصين وعدد كبير من الدول العربية خطط سنوية جديدة لاتفاقيات التعاون الثقافي الثنائية، وشجعت على تبادل زيارات شملت مئات الاشخاص والمجموعات الثقافية والفنية الحكومية الصينية والعربية.[٩٤]

الفقرة الثالثة: الإطار الثقافي للعلاقات الصينية-العربية منذ ١٩٤٩.

تُعد العلاقات الثقافية بين الصين والأقطار العربية واحدة من أهم القنوات الأساسية لتوثيق العلاقات السياسية والإقتصادية بين الجانبين، لأن العلاقات الحضارية بين العرب والصين تشكّل أرضية تاريخية هامّة لبناء علاقات ثقافية معاصرة، ويمكن تلمّس ذلك علميا في اغلب

---

[٩٣] : المرجع نفسه.

[٩٤] : احمد سلام، **العلاقات العربية-الصينية في إطار "الحزام والطريق"**، موقع الصين اليوم الالكتروني، ٢٨-١٢-٢٠١٨، www.chinatoday.com.cn

الأحيان عن طريق الزمالات الدراسية والبعثات وتعلّم اللغة العربية والصينية من قبل العرب والصينيين، وتقديم بعض المعونات الثقافية الفنية المتبادلة.[٩٥]

وعلى الرغم من الاختلاف الايديولوجي بين الصين والعالم العربي، إلا إن ذلك لم يمنع وجود علاقات ثقافية بين الجانبين انطلاقا من مبادئ الثورة الثقافية التي شهدتها الصين عام ١٩٦٦ على الصعيد الداخلي، وانتشرت إلى مختلف مرافق الحياة العامة هناك، وانعكست على علاقات الصين بالأقطار العربية إذ دعا الصينيون إلى ضرورة أن تأخذ بعض الأقطار العربية من خلال التأثر بالتجربة الصينية بما قام به الصينيون في بلادهم انطلاقا من مبدأ التأثر والتأثير بوصفها أحد عناصر التمازج الحضاري بين الدول.[٩٦]

فإذا ما أردنا الحديث عن العلاقات الثقافية بين العرب والصين في إطار طريق الحرير القديم أو الحزام الإقتصادي الجديد، فالأمر يقتضي البحث في ملفين متداخلين ومتمايزين في الآن ذاته: **الأول-** الملف الاقتصادي والتجاري وهو أساس في العلاقات بين الأمم والشعوب والبلدان، و**الثاني-** هو ملف الثقافة والعلاقات الانسانية، ويبدأ هذا من طريقة العيش والحياة والملبس والمأكل والعادات والتقاليد واللغة والأدب والفن والدين والميثولوجيا والتاريخ والتراث وغيرها، حيث تمتدّ جذورها في كلتا الأمتين العربيّة والصينيّة، اللّتين عرفتا أنماطاً من الفلسفات والأفكار والأيديولوجيات ما جعلتهما غنيتين ومتميّزتين ولا سيما في مشتركهما الإنساني.[٩٧]

ان الأغلبية السّاحقة من المثقفين العرب لم تطّلع على جوانب كثيرة من الحضارة الصينية وفلسفاتها وعلومها إن لم تكن تجهلها تماما، مثلما هناك عدم معرفة وربّما "جهل" صيني بالكثير من حضاراتنا القديمة السّومريّة والبابلية والآشورية وحضارة وادي النيل والحضارة الفينيقية، فضلاً عن الحضارة العربية – الاسلامية، ليس هذا فحسب، بل هناك نقص كبير في اطّلاع أيّ منهما على آداب وثقافة الآخر وفنونه المعاصرة، وإن كانت هناك محاولات فإنها لا تزال شحيحة وغير كافية، ولا سيّما ضعف حركة الترجمة في مجالات الأدب والثقافة والفن بشكل خاص، إضافة إلى عدم التّواصل.[٩٨]

---

[٩٥] : سليم حسين ناصر، **العلاقات الثقافية للصين مع دول العالم**، (د.ن)، بيروت، ٢٠٠١، ص: ٥٨.

[٩٦] : فريد هاليدي، **السياسة الصينية في مجالها الخارجي**، ترجمة (د.ت.)، (د.ن)، بيروت، ٢٠٠١، ص:١٣.

[٩٧] : عبد الحسين شعبان، **" الفلسفة التاوية وصنوها الفلسفة الصوفية: وحدة الوجود والحضور بالغياب"**، ورقة قدمت إلى: المؤتمر الرابع للحوار العربي – الصيني، المعهد الصيني للدراسات الدولية، بكين، ٢٠-٢٤ أيلول ٢٠١٠.

[٩٨] : عبد الحسين شعبان، خلال تعقيب على مشاركة الباحث جعفر كرار أحمد بعنوان العلاقات الثقافية الإعلامية (**الحزام الثقافي: تاريخ التبادل الثقافي بين الصين والعرب، العلاقات العربية –الصينية (أبحاث ومناقشات الندوة الفكرية)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧، ص: ٤٥٣.

وبحسب بعض الباحثين، فإن أولى محاولات تسليط الضوء على العلاقات العربية- الصينية يعود إلى المؤرخ العراقي الدكتور فيصل السّامر[٩٩]، وذلك من خلال بحثه عن تراث الشرق والحضارة الإسلامية في الشرق الأقصى في مطلع ستينات القرن الماضي، وفي وقتٍ لاحق عمد الأديب عبد المعن الملوحي إلى كتاب **تاريخ الشعر الصّيني المعاصر** بجزأيه الأول والثاني عام ١٩٦٧-١٩٦٨، وألّف الكاتب المصري فؤاد محمد شبل مجلّداً عن **حكمة الصّين**، كما ترجم هادي العلوي **كتاب التاو** عام ١٩٨٠، وأنجز كتاب **المُستطرف الصيني** في وقت لاحق، ثمّ أعاد طباعة ونشر كتاب التاو بطبعةٍ موسّعة حملت اسم مؤسس التاوية **لاوتسه** ومعلّمها الثاني **تشوانغ تسه**.[١٠٠]

كما راجت في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن الماضي بعض الكتب الصينيّة المترجمة **لماو تسي تونغ** و **ليو شاو شي** وأخرين، وشهدت تلك الكتب والكراريس إنتشاراً محدوداً في أواخر المسينيات ومطلع الستينيات ومنتصفها، وكان طابعها العام سياسياّ ودعائياّ.[١٠١]

وكانت الثورة الثقافية الصينية منذ عام ١٩٦٦ الشّغل الشّاغل لكثير من المثقفين العرب، وإن تفاوتت مواقفهم بشأنها في حينه بين مندد ومؤيد، لكنّ الاتّجاه العام كان ينظر إليها بارتياب وعدم قناعة.[١٠٢]

أن بعض الشخصيات العربية أسهمت في إضاءة جوانب ثقافية من الحياة الصينية منها:

الشيخ محمد حسن الصوري صاحب جريدة **الحضارة**، وهو أديب وكاتب، عاش في ستينيات القرن الماضي في الصّين حيث درّس الأدب العربي في بكّين.

---

[٩٩] : أنظر: فيصل السامر، **الأصول التاريخية للحضارة العربية الإسلامية في الشرق الأقصى**، (دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٧٧)، و **العرب والحضارة العربية** ، (بغداد، د.ن، ١٩٧٧)، ولعلّ أشهر كتب فيصل السامر كتابه عن **ثورة الزنج** الذي نُشر لأول مرّة في العام ١٩٥٤، وهي أطروحة ماجستير.

[١٠٠] : عبد الحسين شعبان، خلال **مناقشات الندوة الفكرية في بيروت بعنوان العلاقات العربية- الصينية** ٢٠١٧، مرجع سابق، ص:٤٥٦.

[١٠١] : عبد الحسين شعبان، **المرجع السابق**، ص: ٤٥٦.

[١٠٢] : رسميّاً بدأت الثورة الثقافية في الصين عام ١٩٦٦ وكان الزعيم الصيني قد عبّر عن النيّة في قيامها خلال استقباله الروائي الفرنسي أندريه مارلو في عام ١٩٦٥ حيث أبلغه بما يشبه الإعلان عن خطّته بأن الفكر والثقافة والعادات "القديمة" لا بد من أن تختفي ليحلّ محلّها ثقافة بروليتارية، ثمّ دعا في اجتماع للّجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني للتخلص من الحرس القديم وحثّ الحرس الأحمر على معاقبة مسؤولي الحزب وأي شخص آخر تظهر عليه ميول برجوازية وأوّل ما استهدفت هذه الثورة المعابد البوذية والكنائس والمساجد وجرى إحراق النصوص المقدّسة وتدمير التماثيل الدينية والتّحف وأي معلم يرتبط بفترة ما قبل الثورة، كما استهدفت الثقافة والعادات والأفكار والأزياء . وتعرّض الكثير من النساء والرجال للتعذيب وحلّت الفوضى بالبلاد بتشجيع من زوجة ماو " جيانغ كينغ" ومعها "عصابة الأربعة" التي نُحّيت بعد وفاة ماو تسي تونغ. وقد خسرت الصّين ضحايا من خيرة المثقفين ومئات آلاف من عموم الناس الذين اتّهموا بأنّهم من "حَمَلة التفكير القديم". قارن ب: ريتشارد كيرت- كراوس، **الثورة الثقافية الصّينية مقدمة قصيرة جداً**، ترجمة شيماء طه الريدي، مراجعة محمد إبراهيم الجندي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة ، ٢٠١٤.

الشاعر كاظم السماوي اليساري المعروف الذي عاش في ستينيات القرن الماضي وجزء من سبعينياته في بكيّن متأثراً بحياتها وفلسفاتها القديمة، ولا سيّما الفلسفة الكونفوشوسية والفلسفة التاوية.

الباحث التراثي هادي العلوي، الذي كان فيلسوف وكان أكثرهم تأثراً بالفلسفة التاوية بشكل خاص والفلسفة الصينية بشكل عام، واعتبر نفسه سليل الحضارتين العربية - الإسلامية والتاوية - الصينية، وقد قدّم للوطن العربي أبحاثاً ودراسات مهمّة وذات طابع إشكالي، سواءٌ فيما يتعلق بالفلسفة العربية - الاسلامية أو الفلسفة التاوية – الصينية وعلاقتها في الفلسفة الصّوفية، وظلّ يتردد على الصين حتّى مطلع الثمانينيات من القرن الماضي.[١٠٣]

وغيرهم.....

يرى المستعرب الصيني **شوي تشينغ قوه**، المعروف بإسم **باسم بسّام**، أن التبادل االثقافي بين العرب والصين طالما كان محدوداً، بما في ذلك عصور طريق الحرير، لأن العلاقات كانت تجارية أساساً، وهذا استمرّ حتى اليوم. غير أن حركة التبادل هذه تنامت خلال العشرين سنة الأخيرة بسبب توفّر المادّة، إذ أصبح باستطاعة الصين الإنفاق لدعوة فرق الرقص والغناء العربية وإقامة المعارض الفنية، لكن هذا يبقى سطحيّاً، ويقول: فنحن كي نعرف العرب أكثر علينا أن نقرأ ماذا يكتب العرب، وهذا ما زال محدوداً حتى الآن. رغم أن هناك اهتماماً كبيراً في المنطقة العربية فإن هذا الاهتمام يصبُّ في المواضيع والنقاط الساخنة، هذا مهمّ بلا شك، ولكن لا بدّ من الاطّلاع على الفكر والأدب العربيين ومعرفتهما عن قرب. ويقول: إنه غالبا حينما يسأل حتى الباحثين الصينيين ماذا يعرفون في هذا الشأن، يذكرون له أسماء مثل سيد قطب وحسن البنّا، في حين أن هناك مدارس فكريّة مهمّة أخرى، ومفكّرين بارزين مثل الجابري وأركون، ومالك بن نبي، وهشام جعيط، وحسن حنفي، وغيرهم.[١٠٤]

إن معرفة الثقافة والأدب أمر مهمّ بالنسبة لكلّ من يمارس السياسة، لأن السياسة تتحرك في مجال الثقافة، والتعرّف على الأدب العربي يفيد في فهم المجتمع العربي وجذور مشاكله وقضاياه، كما يساعد في وضع السياسة الخارجية تجاه العالم العربي.[١٠٥]

وعن نظرة الصينيين إلى العرب والثقافة العربية يقول بسّام: "عموماً لا يعرف الصينيين اليوم الثقافة العربية، ولديهم أفكار نمطية عن العرب. وبالرغم من أنّ المثقفين الصينيين يعرفون أن العرب يمثّلون أمّة عريقة، إلّا أنهم لا يفهمون أسباب الاقتتال والانقسام المستمر في ما بينهم،

---

[١٠٣] ، عبد الحسين شعبان، **المرجع السابق** ، ص: ٤٥٧.

[١٠٤] : بسّام شوي تشينغ قوه، **عبور من طريق الأدب العربي**، موقع العربي الجديد الإلكتروني،بكين، ٢٠١٧\١١\١٣. www.alaraby.co.uk

[١٠٥] : المرجع نفسه.

ولا يفهمون سبب تشبّثهم الكبير بالماضي والرغبة في الإبقاء عليه كما هو. لكنهم، في المقابل، لا يعرفون أن العالم العربي متنوع ويحتوي على تيّارات فكرية وثقافية مختلفة، وهنا تكمن قيمة جهود الترجمة".[١٠٦]

وفي معرض الحديث عن الجانب الثقافي للعلاقات العربية – الصينية، وبعض الشخصيات البارزة لا بد من إيلاء إسم الطبيب اللبناني **جورج حاتم** الأهمية التي يستحق، ولعلّه الأسم الأبرز لدى الصينيين، حيث أنهم يعرفون عنه أكثر مما يعرفه العرب أنفسهم.

جورج شفيق حاتم، إسم **يجهله العرب** بقدرما **يعرفه الصينيون**، هو طبيب عربي لبناني ولد في عام ١٩١٠ بنيويورك لأبوين لبنانيين هاجرا إلى الولايات المتحدة في أوائل القرن العشرين، بدأ دراسته الجامعية في الطب بجامعة كارولينا الشمالية، وفي عام ١٩٢٩ إلتحق بالجامعة الأمريكية ببيروت لإتمام دراسته، ثم إنتقل في عام ١٩٣١ للدراسة بجامعة جينيف التي نال فيها الدكتوراه في طب الأمراض الجلدية و التناسلية في عام ١٩٣٣، وفي نفس السنة سافر إلى الصين التي كانت تعد إحدى البلدان التي تنتشر فيها الأمراض الإستوائية على نطاق واسع خلال ثلاثينات القرن الماضي، لكسب التجربة.[١٠٧]

نظرا لجهوده الكبيرة وإندفاعه نحو مساعدة المقاومين، عينه ماو تسي تونغ **مستشاراً طبيّاً** للّجنة العسكرية الثورية. ومع مرور الوقت إندمج جورج حاتم في التيار الثوري داخل المعسكر وتعرف على السكان المسلمين وأئمة المساجد هناك واتخذ إسما صينيا يحاكي أسماء المسلمين الصينيين **" ما هاي ده"** وهو الإسم الذي أشتهر به في الصين، كما تعلم اللغة الصينية الفصحى واللهجة المحلية وفي عام ١٩٣٧ إنخرط جورج حاتم في الحزب الشيوعي الصيني ولعب دورا هاما في إبلاغ المنظمات الدولية بالوضع الإنساني في المنطقة وإدخال المساعدات الطبية الدولية، وتنسيق عمليات الإغاثة أثناء الحرب مع اليابان، ومساعدة البعثات الطبية الدولية للوصول إلى مختلف القواعد العسكرية الصينية المقاومة للإحتلال الياباني. حظي حاتم بثقة قادة الحزب وعين مستشارا منظمة الشؤون الخارجية للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ومستشارا لدى وكالة شينخوا، التي ساعدها على إفتتاح قسمها الانكليزي.[١٠٨]

بعد تأسيس الصين الجديدة في عام ١٩٤٩ أسندت الحكومة الصينية لجورج حاتم الجنسية الصينية كما وعده بذلك **تشو أون لاي** سابقا، بأن يكون أول أجنبي يحصل على الجنسية الصينية. وتقديرا لكفائته تم تعيينه مستشارا لوزارة الصحة الصينية التي أسهم في تنظيمها.

---

[١٠٦] : المرجع نفسه.

[١٠٧] : وليد عبدالله، جورج حاتم، **العربي الذي رافق ماو تسي تونغ في الثورة وساهم في بناء الصين الجديدة**، صحيفة الشعب اليومية اونلاين، بكين، ٢٠١٢\٤\٢٨، www.arabic.people.com.cn

[١٠٨]: وليد عبدالله، المرجع السابق.

أثناء كل هذه السنوات التي قضاها حاتم في الصين كان منهمكا في العمل الإنساني والبحثي ومشاركاً نشِطاً في الحراك الثوري، ومع حصوله على الجنسية الصينية وزواجه من إمرأة صينية وتقلّده وظائف ومسؤوليات حكومية، إندمج حاتم تماماً في المجتمع الصيني.

مع بداية حقبة الإصلاح والإنفتاح، شغل جورج حاتم من عام ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨ عدة مناصب حكومية، حيث كان عضوا في الإجتماع الخامس للجنة المؤتمر الإستشاري السياسي للشعب الصيني وعضوا دائما في الإجتماع السادس والسابع، كما كان حاضرا في المشهد الدبلوماسي الصيني، وقابل العديد من الشخصيات السياسية الهامة أثناء زيارتها للصين.

توفي جورج حاتم في ٣ أكتوبر ١٩٨٨، ودفن في مقبرة عظماء الثورة الصينية، تقديرا لمسيرته النضالية، وإسهاماته في بناء الصين الجديدة،خاصة في مجال الصحة العامة. وفي عام ٢٠٠٩ أختير جورج شفيق حاتم ضمن ١٠٠ شخصية أثرت في الصين الجديدة.[١٠٩]

إن جورج شفيق حاتم لوحده يعد جسرا متينا يربط الأمة العربية بالأمة الصينية، ورمزا عظيما للصداقة بين العرب والصينيين، وشخصية يجب أن تحظى بإهتمام أكبر في سياق التبادل العربي الصيني والصداقة بين الجانبين.

وبالحديث عن تجليات التبادل الثقافي بين الطرفين خلال العقود الأخيرة فنرى وبالرغم من محدوديتها إلّا أنها تتطور بسرعة أكبر من قبل نتيجة التطور الهائل في وسائل التواصل والاتصال بين دول العالم وشعوبها، وأيضاً نظراً لما تتطلّبه المصالح الاقتصادية والسياسية من ضرورة التقارب الحضاري والفهم الأعمق لثقافة الشعوب الصديقة وغير الصديقة.

ويظهر ذلك من خلال الندوات التي عُقَدت وتُعقد خلال العقدين السابقين وتحديدا منذ تأسيس منتدى التعاون العربي - الصيني ٢٠٠٤، بين الصين والدول العربية ، ندوات لتفعيل الحوار بين الطرفين الصيني والعربي لتفعيل التعاون في كافة المجالات، السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية والأكاديمية وغيرها...

فبات ملحوظاً ازدياد عدد الصينيين المهتمين بدراسة اللغة العربية وكذلك العرب، وتبادل المنح الدراسية بين الطرفين وإقامة المؤتمرات للبحث عن سبل تطوير التعاون الثقافي والأكاديمي بين الطرفين ومحاولة ترجمة الأعمال الأدبية وكذلك محاولة التركيز على الأعمال الفنية التي تتجلى من خلالها ثقافة الشعوب...

[١٠٩] : المرجع نفسه.

كما بات هناك أقسام للدراسات العربية في الجامعات الصينية وكذلك أقسام للدراسات الصينية في الجامعات العربية، ومنها على سبيل المثال قسم الدراسات الصينية في الجامعة اللبنانية في قسم الدراسات العليا في كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية....

إن مبادرة **"الحزام والطريق"** التي اطلقها الرئيس الصيني عام ٢٠١٣، كان لها بالغ الأثر في تطوير العلاقات على كافة الصعد ومنها الثقافي والأكاديمي بالرغم من الظروف السياسة الإقتصادية والأمنية التي تمر بها البلاد العربية والعالم . وعلى الأرجح أن خلال السنوات والعقود القادمة ستظهر نتائج إيجابية لهذه المبادرة ..

الفصل الثاني: الإقتصاد الصيني ومبادرة "الحزام والطريق"

منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي أصبحت الصين، بوصفها الدولة النامية الأكبر في العالم، محط أنظار واهتمامات المستثمرين والمراقبين المعنيين بالشؤون الاقتصادية والجيوبوليتيكية على السواء. هذا التطور الغير مسبوق له أُسُس ومسار ومراحل سنحاول تسليط الضوء عليها في المبحث الأول من هذا الفصل. أما في المبحث الثاني منه سنتناول موضوع مبادرة " الحزام والطريق" بين الماضي والحاضر، والتي تعتبر مشروع القرن الواحد والعشرين نظراً لأهميتها الاقتصادية والسياسية والثقافية بالنسبة للصين ودول الممر ولإقتصاد العالم. فكيف تطوّر الإقتصاد الصيني ليصبح خلال عقود قليلة ثاني أكبر إقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأميركية؟ وما هي التطلّعات الصينية لإعادة إحياء "طريق الحرير" كخطة إقتصادية عالمية صينيّة المنشأ؟

المبحث الأول: التطوّر الإقتصادي الصيني منذ العام ١٩٧٨

شهدث الصين طوال أكثر من ثلاثين سنة ماضية تجربة تنموية فريدة من نوعها، بدأت من العام ١٩٧٨ بقيادة الزعيم الصيني دينغ شياو بينغ، وبلغت حدّاً من النجاح التصاعدي استحقت معه ألقاباً وأوصافاً متعددة، مثل "المعجزة" و "التنّين". لكنّها ما لبثت أن تعثّرت مع نهاية العقد الأول من القرن الحالي، لتبدأ مرحلة جديدة بزعامة شي جين بينغ Xi Jin Ping. مع ذلك بقيت هذه التجربة تشكّل نموذجاً مثاليّاً للبحث والدراسة، خصوصاً مع تحقيقها كل هذا النجاح الاقتصادي في ظل نمط انتاج اشتراكي بخصائص عصرية متميزة، مكنته من الاستجابة لشروط الحد الأدنى لإقتصاديات السوق.

الفقرة الأولى: الإطار الجغرافي للصين:

يُعدّ العامل الجغرافي من أبرز العوامل التقليدية المؤثرة في الدول، وفيه قال نابليون: **" إن سياسة الدولة تكمن في جغرافيتها"**، والعلاقة بين الجغرافية والسياسة وثيقة الصّلة، إذ أطلق على الصِّلة بين الجغرافية والسياسة، بعلم الجغرافية السياسية[١١٠] .

الجغرافية السياسية تهدف إلى إبراز القيمة الفعلية للموقع الجغرافي من حيث أنه يعطي للدولة شخصية خاصّة ويوجّه سياساتها باتجاهات معينة، ويؤثر في قوتها وفي المكانة التي تكون عليها مصالحها الحيوية، وفي الدور التي يمكن أن تمارسه في النظام الدولي، سواءٌ من الناحية السلبية عندما يكون الموقع نقمة على الدولة، من حيث إدخالها في حروب كثيرة مع الدول الأخرى، وينطبق ذلك على الدولة الحاجزة التي تقع بين دولتين متحاربتين أو أكثر، أو من الناحية الإيجابيّة عندما يكون الموقع نعمة على الدولة، وينطبق ذلك على الدول التي تزخر أرضها بمصادر الطاقة أو امتلاكها موقعاً استراتيجيّاً مهماً في الاتصالات البرّية أو البحريّة[١١١].

على الرغم من أنّ موقع الدولة يتميّز بثبوته من وجهة نظر الجغرافية، لكن قيمته السياسية والاستراتيجية متغيرة بصفة مستمرة نتيجة التطورات التقنية، ولا سيما ما يتعلق بوسائل النقل والحركة، لذا سنحاول توضيح الجانب الجغرافي وإبراز البعد الاستراتيجي لموقع ومساحة الصين وأهميتها في تدعيم قوة الصين الشاملة.

موقع ومساحة الصين: تترامى جمهورية الصين الشعبية على مساحة شاسعة على الساحل الغربي من المحيط الهادي، في الجزء الشمالي من نصف الكرة الأرضية الشرقي وتحتل الجزء

---

[١١٠] : سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، (بلا ت)، ص:٢٠٢.

[١١١] : خليل حسين، **الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكان والجيوبوليتيكا**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٣، ص:٤٩٥.

الشرقي من قارة آسيا، فهي تشغل موقعاً جغرافيّاً مهمّاً في قارة آسيا تتنوّع فيها الطبيعة وتتباين، وتالياً فقد منحها موقعها إمكانيات جيوستراتيجية مهمة أثّرت في حركتها الإقليمية[١١٢].

تبلغ مساحة الصين حوالي ٩ ملايين و٦٤٠ ألف و ٨٢١ كيلو متر مربع، وتحتل بذلك المرتبة الثالثة في العالم من حيث مساحة الأرض بعد روسيا الإتحاديّة وكندا وتشغل مساحتها ما يقرب من (٦,٤٪) من مساحة اليابسة في العالم وربع مساحة آسيا والمساحة الكليّة ذاتها للدول الأوروبية[١١٣].

أما حدودها البرية والبالغة حوالي (٢٢ ألف و ٨٠٠ كيلومتر) تقريباً، فهي تتاخم مع أربع عشرة دولة، فتحدّها من الشرق كوريا الشمالية بطول (١٤١٦) كلم ومن الشمال منغوليا بطول (٤٦٧٣) كلم ومن الشمال الشرقي روسيا الإتحادية بطول (٣٦٠٥) كلم ومن الشمال الغربي كازاخستان وقيرغيزستان وطاجكستان بطول (٢٨٠٥) كلم، ومن الغرب والجنوب الغربي أفغانستان وباكستان والهند ونيبال وبوتان بطول (٥٦٨٥) كلم، ومن الجنوب بروما ولاوس وفييتنام بطول (١٧٠٤) كم. وتطل الصين على بحر الصين الشرقي وخليج كوريا والبحر الأصفر وبحر الصين الجنوبي وبحر (بوهاي)، الذي يتميز بأنه بحر داخلي، بينما البحار الثلاثة الأخرى يمتد على أطراف المحيط الهادي. وتواجه الصين عبر البحار من ناحيتي الشرق والجنوب الشرقي ست دول هي : (كوريا الجنوبية، واليابان، والفيليبين، وبروناي، وماليزيا، وإندونيسيا)[١١٤].

سمحت هذه الخصائص للصين بالتميّز بعمق استراتيجي كبير، فضلاً عن تعدّد الأقاليم المناخية النباتية والإشراف على طرق مهمةّ للمواصلات والتجارة في العالم، سواءٌ البرية منها، ومن أشهرها قديماً طريق الحرير (Silk Road) الذي أدى دوراً كبيراً في تنشيط التجارة عبر محور الشرق الأقصى والشرق الأوسط وأوروبا مروراً بآسيا الوسطى وجنوب آسيا، أو طرق المواصلات البحرية - التي أصبحت خلال الأعوام الثلاثين الماضية أهم قواعد النمو الصناعي والتجاري، ليس في الصين، بل في آسيا كلها – بإطلالتها على المحيط الهادئ، وبحر الصين الشرقي والبحر الأصفر، ومضيق تايوان – الذي يفصل الصين عن تايوان – وبحر الصين الجنوبي الذي يعد من أهم الممرات الدولية، إذ يبحر من خلاله أكثر من ثلث التجارة البحرية

---

[١١٢] : شيوي قوانغ، **جغرافية الصين**، ترجمة محمد أبو جراد، دار النشر باللغات الأجنبية، بكين، ١٩٨٧، ص:١.

[١١٣] : تختلف التقديرات حول مساحة الصين، فقد جاءت مساحتها حسب موسوعة دول العالم (٩ ملايين و ٥٩٦ ألف و ٥٦٠ متراً)، وهذا الرقم يختلف مع الرقم المذكور أعلاه، إلّا أن هذا الإختلاف ينتج عنه اختلاف في المرتبة التي تشغلها الصين، وكما يبدو فإن الإختلاف ناتج عن أن الرقم الثاني لا يضم مساحة هونج كونج وتايوان ومكاو....
للمزيد راجع: محمد الجابري، **موسوعة دول العالم حقائق وأرقام**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص: ١٧١.

[١١٤] : تشنغ بينغ، **جغرافية الصين: الظروف الطبيعية، اقتصاد المناطق والمزايا الثقافية، سلسلة أساسيات الصين**، ترجمة فريدة وانغ فو، دار النشر الصينية عبر القارات، بكين، ١٩٩٩، ص:٩.

العالمية، ونصف واردات شمال شرق الصين والكوريتين واليابان وتايوان من النفط والغاز إلى المحيط الهندي والخليج العربي والبحر الأحمر[١١٥].

وتتناثر في مناطقها البحرية أكثر من (٦٠٠٠) جزيرة، أهمّها ما يقع منها في أقصى جنوب الصين في بحر الصين الجنوبي والمعروفة بجزر (دنفشا، وشيشا، وتشونفشا، ونانشا) والتي تشغل مساحة واسعة يبلغ إجمالها أكثر من (٨٠) ألف كم مربع . وإذا أضفنا إليها مساحة تايوان التي تبلغ (٣٦) ألف كلم مربع وجزيرة هاينان والبالغة مساحتها (٣٤) ألف كلم مربع، وهما الجزيرتان الأكبر من بين الجزر الصينية الأخرى.[١١٦]

وللصين سواحل طويلة، تبدأ من مصب نهر (بالو) على الحدود الصينية الكورية شمالاً، إلى مصب نهر (بيلون) على الحدود الصينية الفيتنامية جنوباً، ويبلغ طول هذه السواحل حوالي أكثر من (١٨) ألف كم. ويبدو الخط الساحلي بشكل هلال يبرز إلى المحيط، هذا وتقسم السواحل الصينية إلى قسمين هما[١١٧]:

- السواحل الجنوبية: وهي في معظمها سواحل حجرية لا تتجمد لذا تكون مياهها مفتوحة أمام الملاحة المائية على مدار السنة.
- السواحل الشمالية: وأغلبيّتها سواحل منبسطة طينية ورملية، الرملية منها محطّ جذب السيّاح، وأمّا الطينية فتعد صالحة لتصنيع الملح البحري، والمواد الخام الداخلة في الصناعات الكيماوية .

وبسبب كبر مساحتها تمتلك الصين عمقاً استراتيجيّاً كبيراً وهو عامل مهم في تدعيم وزنها الإستراتيجي، ولا سيما في حالة تعرضها إلى هجوم، كما أن كبر مساحتها يمكّنها من اتّباع استراتيجية الدفاع من العمق والتي تلعب دوراً بارزاً في تحقيق النصر النهائي. وفي عصر التقدّم العلمي والتكنولوجي والعصر النووي بالذات، لا يزال الامتداد المكاني للدولة محتفظاً بالأهميّة ذاتها، فكبر مساحة الدولة يتطلّب الكثير من الوسائل الهجوميّة لحمل القذائف النووية مقارنة بالهجوم على دولة صغيرة[١١٨]. إن لحجم الصين من حيث المساحة دوراً هامّاً في منحها مزايا إيجابية إنعكست على دورها ونشاطها على

---

[١١٥] : يذكر الكاتب سيمبفيندورفر (Sempfendorfer) تعبير **طريق الحرير** على خطوط الملاحة الصينية الممتدة من بحر الصين الجنوبي إلى أقصى نقطة عند الأميركتين ومروراً بالشرق الأوسط، ويُعدّ هذا الطريق وما ينقله من بضائع، أنه هو الذي يفرض الآن على الصين بناء أكبر قوة بحرية، بعد القوة الأميركية. للمزيد يراجع:

Robert D. Kaplan**, The Geography of Chinese Power: How Far Can Bejing Reach on Land and at Sea?** Foreign Affairs, Volume (89), Number (3), May/June 2010, P:24.

[١١٦]: تشينغ بينغ، **جغرافية الصين**، المرجع السابق، ص:١٠.

[١١٧] : إبراهيم نافع، **مرجع سابق**، ص: ١٨٦.

[١١٨] : محمد أزهر السمّاك، **الجغرافية السياسية الحديثة**، دار الكتاب للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٣، ص:٤٣.

الساحتين الإقليمية والدولية، حيث مدّها بالقوة والقدرة على إمتصاص آثار الدول الإقتصادية والبشرية، كما وفّر لها كبر المساحة الكثير من الموارد الأولية التي ساهمت في بناء الأساس والقاعدة الإقتصادية التي تمثّل الركيزة الأساسية للقوة العسكرية.

وبناءً على ذلك، فإن العامل الجغرافي في رأي علماء الجيوبوليتيك، يشكل الركيزة الأولى في تكوين قوّة الدولة الشاملة، وينحصر تأثيره في ثلاثة عوامل رئيسة هي[١١٩]:

أولاً: الموقع الجغرافي: يعد الموقع الجغرافي للدولة من العوامل التي تمارس تأثيراً كبيراً في مدى مشاركتها في النظام الدولي وفي قوتها الشاملة، فمن خلال الموقع تحدد الدولة فيما إذا كانت قوة بحرية أو برية، بل أكثر من ذلك، ان الموقع يحدد بشكل عام نهج الدولة وسياستها مع الدول الأخرى، وهذا ما أكّده نابليون بقوله **"أعطني جغرافية بلد ما، أخبرك بسياستها الخارجية"**، وعلى الرغم من قِدم المقولة، فضلاً عن التطورات التكنولوجية وتطور وسائل النقل والأسلحة، إلّا إن المقولة تبقى صالحة إلى حدٍّ ما.

ثانياً: حجم الرقعة الجغرافية : إن حجم الرقعة الجغرافية التي تسيطر عليها الدولة، لا تقرره الدولة وحدها، إنما يكون العامل الجغرافي دور مؤثر فيها، فهناك كتلة من الأرض تؤوي دولة واحدة، بينما هناك كتلة أخرى تضم دولتين أو أكثر، كما هو حال أستراليا أو أميركا الشمالية.

ثالثاً: التضاريس: يتحكم هذا العامل من حيث وجود الجبال والوديان والأنهار والسهول في تحديد طبيعة النقل والاتصال، وطبيعة الاستراتيجيات الدفاعية والهجومية التي تتبعها الدولة.

تنبّأ ماكندر في كتابه (**المثل الديموقراطية والحقيقة**) بأن الصين جنباً إلى جنب الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة، ستقود العالم أخيراً، من خلال بناء حضارة جديدة لربع البشرية[١٢٠].

وعلى صعيدٍ ذي صلة، فقد جاءت نظرية حافّة اليابسة ل(نيكولاس سبايكمن) التي عززت وطوّرت نظرية (ماكندر)، إذ حظي موقع الصين في هذه النظرية بأهميّة كبرى، فيرى سبايكمن أن الإمكانيات الحقيقية في أوراسيا تكمن في الهلال الداخلي، والذي يتمثّل لديه في أوروبا الغربية، والشرق الأوسط وجنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا، والشرق الأقصى، إذ تمتلك هذه الدول إمكانية الوصول إلى البحر والى المناطق الداخلية، وقد اندفعت الإدارة الأميركية على إثر هذه النظرية إلى اتباع استراتيجية

---

[١١٩] : اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، منشورات ذات السلاسل، ط٥، الكويت، ١٩٨٧، ص: ١٧٤.

[١٢٠] : Robert D. Kaplan , Op.cit, P23

الاحتواء مع الاتحاد السوفياتي وجمهورية الصين، كما ادّعى سبايكمن أن الصين من بين القوى الآسيوية التي من شأنها أن تصبح أقوى قوة في الشرق الأقصى، وعزا السبب إلى عدم وجود قوة منافسة للصين في تلك المنطقة، لذا حذّر الولايات المتحدة من ذلك، ودعاها لأن تتحالف وتنشر قواتها لضمان هيمنتها ونفوذها في تلك المنطقة[١٢١].

وفضلاً عن ذلك، فقد جاءت نظرية القوّة البحرية ل(ألفرد ماهان) لتؤكد أن الخطر الأكبر على القوة البحرية يتمثّل في الكتلة القارية الأوراسية، أي أنه يحدد الدول المنافسة للولايات المتحدة الأميركية وعلى رأسها دولتا روسيا الإتحاديّة والصين[١٢٢].

وبناءً على ذلك، فإن موقع وطبيعة الجغرافية الصينية التي تتميّز بكونها دولة بحرية وبرية، يضفي عليها تأثيراً كبيراً يرفع من مكانتها في النظام الدولي، بكونه أحد المقومات التي تقوم عليها مكانتها. [١٢٣]

الفقرة الثانية : مراحل صعود الصين وتطوّر إقتصادها منذ ١٩٧٨

ليست هناك أدنى مبالغة اذا قلنا، أنّ صعود الصين على سلم التقدّم الاقتصادي والتطوّر المعرفي المدعوم بقوة عسكرية حديثة، يمثّل أحد النماذج البارزة للتحديث، لذا فالحديث عن عوامل صعودها وسيرة تطوّرها هو شيء كبير، يجسّد لنا بحث الشعب الصيني وقيادته عن التطوّر، كما يبيّن لنا سعيهما الدائم وراء التصنيع والحداثة[١٢٤].

ففي عام ١٩٤٩، تأسست جمهورية الصين الشعبية، وكان هذا حدثاً تاريخيّاً بارزاً. إذ توّج نضال الشعب الصيني الذي امتدّ قروناً عدّة ضد ظلم الأباطرة وقهر القوى الأجنبية، بانتصار مؤزر لقوى الكادحين من عمال وفلاحين وجنود. كما انتهى عصر الإذلال الذي عانى منه الصينيون على يد القوى الاستعمارية الغربية التي حاولت وبشتى الوسائل والأساليب الوحشية، تدمير مقوّمات التقدّم المادي والروحي لدى الشعب الصيني، وتوحّدت – ولأول مرة - أطراف الصين المترامية تحت سلطة مركزية قوية، وانتهت محاولات التقسيم والإنفصال وتقطيع الأوصال، التي عانى منها الصينيون على امتداد التاريخ[١٢٥].

---

[١٢١] : خليل حسين، **الجغرافيا السياسية، دراسة الأقاليم البرية والبحرية والدول وأثر النظام العالمي في متغيراتها**، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٨، ص:٧٢.

[١٢٢] : معين حداد، **الجيوبوليتيكا قضايا الهوية والانتماء بين الجغرافية والسياسة**، المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ٢٠٠٦، ص:٥٩.

[١٢٣] : Robert D. Kaplan, Op.cit, p 24-25.

[١٢٤] : مايكل إي. براون، أوين آر. كوتي، وآخرون، **صعود الصين**، ترجمة مصطفى قاسم، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، ٢٠١٠، ص: ١٥.

[١٢٥] : منتصر عمران ناجي الرفاعي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأميركية**، بيسان للنشر والتوزيع، ط١، بيروت، ٢٠١٧، ص: ٩٩-١٠٠.

وفي الحديث عن مراحل صعود الصين، لا بد من الوقوف على مرحلتين من الإصلاح، الأولى مرحلة الإصلاح في عهد الرئيس " ماو تسي تونغ "، والثانية مرحلة الإصلاح والإنفتاح في عهد الرئيس " دينغ شياو بينغ" .

الإصلاح في عهد ماو تسي تونغ: قاد ماو تسي تونغ نضال الصينيين قبل تأسيس الجمهورية، لذا فإن آمال الصينيين كانت معلّقة به، فقد وجدوا فيه القائد الذي يمكن أن يحقق أهدافهم في تحرير الصين من الغزاة والمستعمرين الأجانب، ومن أجل تطوير الصين وتحقيق الرفاهية لمئات الملايين من البشر فيها، ولقيادة مسيرة البناء الاقتصادي، فقد منح الصينيون ثقتهم الكاملة لهذا الرجل[١٢٦].

كان الاقتصاد الصيني في تلك المرحلة ضعيفاً، وكانت الأمة الصينية تعاني من انقسامات شديدة، فكانت أهدافه الأولى هي تدعيم السلطة الشيوعية وخلق نوع من الاستقرار في البلاد، وقد حقق ذلك بالفعل عن طريق إقصاء المعارضة وإلقاء القبض على كل من كان يقف بوجه النظام الجديد في السر والعلن.

والواقع أن (ماو تسي تونغ) كان معروفاً عنه بأنه منحازاً للريف على حساب المدينة، بسبب الدول الإيجابي للريف أثناء الثورة، وعليه، فقد شملت عملية الإصلاح الاقتصادي في عهد (ماو تسي تونغ) عدّة جوانب منها الإصلاح في المجال الزراعي والصناعي والإجتماعي والعسكري وقطاع التعليم وغيرهم...

زراعياً: كانت الصين دولة زراعية تاريخيّاً، لذا لجأ (ماو تسي تونغ) إلى سياسة (الإصلاح الزراعي)، على أساس التأميم ونزع الملكيات، في عملية تخطيط مركزي شبيهة بما فعله السوفييت، وقد حققت هذه العملية في السنوات الخمس الأولى، تحسُّناً ملموساً في الاقتصاد الصيني، إذ ارتفع الناتج المحلي من ٢٧ مليار يوان في عان ١٩٥٢، إلى ٦٥ يوان في العام ١٩٥٧[١٢٧].

صناعياً: ففي المجال الصناعي، تضاعف الإنتاج نحو (٢-٣) مرات بين بداية مرحلة الإصلاح وعام ١٩٦٦، بعد أن تم التركيز على الصناعات الثقيلة، كصناعة الطائرات والسيارات والمعدات الثقيلة والتعدين والمناجم ومعدات توليد الكهرباء وصهر المعدات. وعلى الرغم من أن بعض القطاعات الصناعية حققت زيادة في الإنتاج، إلا أن التوازن بين القطاعات الصناعية أصيب باختلال خطير. فقد سادت الفوضى في أغلب القطاعات، ففي قطاع النقل

---

١٢٦ : محمد خير الوادي، **تجارب الصين من التطرف إلى الإعتدال**، دارالفارابي، بيروت، ٢٠٠٨، ص:١١.

١٢٧ : سامر خيري أحمد، **العرب ومستقبل الصين من اللانموذج التنموي إلى المصاحبة الحضارية** ، ثقافة النشر والتوزيع، الإمارات، ٢٠٠٩، ص:٤٤.

مثلاً، لم تتوفّر الإمكانيات لنقل الإنتاج، كما تفاقمت أزمة المواد الأولية وخاصة في مادتي الحديد والفحم، وعانى قطاع الطاقة من مشكلة خطيرة أيضاً، ما أدّى إلى إنصراف المؤسسات إلى قطع الأشجار من أجل إبقاء أفران صهر الحديد مشتعلة، وعانت البيئة من خراب حقيقي[١٢٨].

في قطاع التعليم: أما في قطاع التعليم، فقد حقق الشيوعيون تقدّماً يستعيد ما عُرفت به الصين قديماً من نهضةٍ حضارية وابتكارات فريدة، إذ استقطبوا العلماء والخبراء الصينيين المقيمين في الخارج، وعملوا على توفير المناخ العلمي الملائم، وأقاموا العديد من مراكز الأبحاث التكنولوجية والصناعية في مختلف الأقاليم والمدن، حتى أصبح لدى الصين أكثر من ٨٤٠ مؤسسة للبحث العلمي والتكنولوجي، يعمل فيها أكثر من ٤٠٠ ألف شخص، فيما لم يكن في الصين قبل ذلك سوى ٤٠٠ معهد للبحث العلمي يعمل فيها ٥٠ ألف شخص فقط، كما ارتفعت نسبة المتعلمين من ٢٠ بالمئة في بداية الإصلاح إلى قرابة ٨٠ بالمائة عام ١٩٧٦.

عسكريّاً: فقد حققت الصين الشيء الكثير، إذ نجحت في تشرين أول ١٩٦٤، في إجراء أول تجربة نووية صينية بنجاح، فيما تلتها التجربة الثانية في أيار من العام التالي، ما جعل من الصين دولة نووية منذ ذلك التاريخ[١٢٩].

إجتماعياً: أصدر النظام الصيني الجديد قوانين للمساواة بين الرجل والمرأة في العمل والتعليم والنشاط السياسي العام، فزادت نسبة مشاركة المرأة وقطاع الشباب في العمل والإنتاج. وقد كان لهذا التحسّن في المجالات الصحية والإجتماعية دور ضاغط على الأوضاع المعيشية في البلاد.

هذه الإصلاحات بمجملها حققت إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي للصين من ٥٨,٩ مليار يوان في العام ١٩٥٢ إلى ٢٥٠,٣ مليار يوان في عام ١٩٧٥، أي بنحو أربعة أضعاف تقريباً[١٣٠].

على الرغم من الظروف الدولية التي كانت سائدة في تلك الحقبة إلا أن ماو تسي تونغ إستطاع يضع الصين على الطريق الصحيح للنهضة والتقدّم في بيئتها الداخلية وفي محيطها الإقليمي والدولي، وهو ما توّج باستعادة الصين مقعدها الدائم في مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتّحدة في عام ١٩٧١. لكنّ ذلك لا يعني أن إنجازات ماو تسي تونغ كانت كاملة ومثالية، فقد شهدت الصين في عهده حالات أثّرت سلباً على مسيرة النهضة الصينية، وربّما أخرت ما أنجزته الصين في العقود التي تلت وفاة ماو تسي تونغ، وأبرز تلك الحالات وأكثرها تأثيراً هو الثورة الثقافية عام ١٩٦٦، التي استعمل خلالها الحزب الشيوعي ضد المثقفين المنشقين عن صفوف

---

[١٢٨] : المرجع نفسه ، ص: ٤٥.

[١٢٩] : محمد نعمان جلال، **الصعود الصيني: التطور السياسي الصيني في ظل ماو تسي تونغ**، مجلة مركز الدراسات الأسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص: ١٠.

[١٣٠] : سامر خير أحمد، مرجع سابق، ص: ٤٥-٤٧.

الحزب أبشع أساليب القتل والتعذيب والنفي والتشريد، وكان أداته الفاعلة في تنفيذ ذلك، هم الشباب من الطلاب والتلاميذ، فضلاً عن بعض المتعصبين من الحرس الأحمر، وقد انتهت المرحلة الأولى من هذه الأعمال في عام ١٩٦٩، ولكن مطاردة المنشقين إستمرت حتى عام ١٩٧٦[١٣١].

ترك ماو تسي تونغ من بعده إحتداماً شديداً حول خلافته بين الراديكاليين اليساريين بقيادة (هوا كو فنج) والإصلاحيين بقيادة (دينغ شياو بينغ). وقد تمكّن دينغ شياو بينغ ورفاقه الإصلاحيون في ما بعد من محاصرة نفوذ الراديكاليين، وتوطيد تيار الإصلاح والإنفتاح، وكان ذلك في عام ١٩٧٨، من خلال انعقاد الدورة الثالثة للجنة المركزية الحادية عشرة للحزب الشيوعي الصيني في العاصمة بكين، عندما شغل تيار دينغ شياو بينغ ورفاقه جميع المواقع القيادية في المكتب السياسي والأجهزة القيادية الأخرى[١٣٢].

وبذلك فقد شهدت الصين جيلا من القيادة الشيوعية، كان لها أثر كبير في قيادة مسيرة النهضة الصينية فيما بعد.

الإصلاح والإنفتاح في عهد دينغ شياو بينغ: كان دينغ شياو بينغ أحد أهم رجال الدولة وبدونه لم تكن الصين لتصل إلى ما وصلت إلى ما هي عليه الآن، فقد تمكّن من بسط نفوذه على الحزب وسعى مع القيادة الجديدة إلى تغيير الوضع الإقتصادي المتخلّف، والعمل على تحويل الصين من بلد زراعي فقير، إلى دولة صناعية غنيّة، من خلال تحويل هيكل الإنتاج من الصناعات الثقيلة إلى التركيز على الصناعات المتوسطة والخفيفة[١٣٣] وكانت لدينغ شياو بينغ استراتيجيّة شهيرة هي: **" بغض النظر عن كون القط أبيض أو أسود فإذا ما أمسك بالفأر فإنه قطٌّ جيّد"**، وفحواها إذا كانت السياسة إشتراكية أم رأسمالية، فإذا ما حققت هدفها فهي سياسة جيّدة، بينما كان ماو تسي تونغ وأتباعه متمسكين باستراتيجية **" عصفور القفص"** وفحواها، أن أي سياسة تتبعها وأي اتجاه تتحرك فيه، لا بد أن لا تخرج عن نطاقه الاشتراكي[١٣٤].

---

[١٣١] : فولفجانج هيرن، التحدي الصيني، ترجمة محمد رمضان حسين، وزارة الثقافة والعلوم السعودية، الرياض، ٢٠١١، ص:٣٠.

[١٣٢] : منتصر عمران ناجي الرفاعي، **مرجع سابق**، ص:١٠٧.
فقد عاشت الصين صراعاً أيديولوجياً بين الراديكاليين الذين سنادون بضرورة تقديم الأيديولوجية الثورية على الاقتصاد والعزلة على الانفتاح والإصلاح وبين الإصلاحيين الذين يرون أن الصين أمامها أكثر من نصف قرن لكي تلحق بركب التقدم، ولا يوجد تقدّم إلّا من خلال الارتقاء بمعدل النمو الاقتصادي ولا يوجد نمو إلا من خلال الصادرات وجذب الاستثمارات والتكنولوجيا الغربية. يراجع في ذلك: منير الحمش، **الصين الشعبية عملاق قادم من الشرق (دراسة للتجربة الصينية في الإنفتاح والإصلاح الإقتصادي في عمقها الثقافي والسياسي)**، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٢، ص:٤٢.

[١٣٣] : ومن الأمثلة على ذلك الصناعات الخفيفة والمتوسطة هي: صناعة الأحذية والملابس والأثاث والالكترونيات والألعاب والأجهزة المنزلية. وعلى العكس من ذلك، بناء السفن والسيارات والطائرات يندرج في إطار الصناعات الثقيلة.

[١٣٤] : محمد خواجه، **الصين ... تحديات كبرى وآمال واعدة**، مجلة شؤون الأوسط، العدد ١٥٠، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠١٣، ص:١٤٠.

وعليه وضعت الدورة الثالثة للجنة المركزية الحادية عشرة للحزب الشيوعي الصيني في عام ١٩٧٨، سياسة مهمة حول الإصلاح والإنفتاح، ووضعت برامج التحديثات الأربعة، وقد شملت هذه العملية جوانب رئيسية في الاقتصاد الصيني، يمكن تحديدها بالآتي[١٣٥]:

أولاً: جعل الإقتصاد الصيني أكثر قدرة على التكيّف مع المتغيرات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد العالمي. وقد قسّم أحد الخبراء الصينيين الدول إلى أربعة مجاميع من حيث القدرة على التعامل مع المتغيرات التي تصيب المجتمع في جوانب عدة:

- حكومات جامدة واقتصاد جامد: أي أن السلطة والاقتصاد غير مؤهلين للتكيّف مع المتغيّرات كالاتحاد السوفياتي.
- حكومات جامدة واقتصاد مرن: أي أن الآليات في القطاع الإقتصادي أوفر منها في المجال السياسي كدول النمور الآسيوية.
- حكومات مرنة واقتصاد جامد: أي أن الحكومة أكثر قدرة على التكيف من البنية الاقتصادية، كما هو الحال في الهند.
- حكومات مرنة واقتصاد مرن: أي أن الاقتصاد والحكومة يتمتعان بمرونة عالية مع المتغيرات الدولية، ومثال ذلك الدول المتطورة، والتي يجب على الصين ان تحذو حذوها حسب رأي الخبير.

ثانياً: إعادة النظر في أولويات التنمية، بحيث يتم التركيز على الزراعة ثمّ الصناعة فالبحث العلمي وأخيراً الدفاع. وكان التركيز على الزراعة، بسبب نقص المساحة الصالحة للزراعة في الصين، إذ إنها لا تتجاوز ٢٥٠ مليون هكتار مقابل ٤٠٠ مليون هكتار في الولايات المتحدة الأميركية مع الأخذ بنظر الاعتبار، الفارق الكبير في عدد السكان، وتقارب مساحة الأرض لكلتا الدولتين.[١٣٦]

ثالثا: إعادة هيكلة قطاع الإنتاج، إذ جرى إقرار نظام المسؤولية العائلية ، الذي يقضي بتحويل المزارع الجماعية إلى ملكية والسماح بمشروعات خاصة، في حين تحتفظ الدولة بسيطرتها على الصناعات الثقيلة وقطاع الطاقة والتعدين.

رابعاً: الإصلاحات الحضرية، وتقوم على اللامركزية في تسيير المشروعات العامة، وبخاصة في ما يتعلق منها بسياسات الأسعار والعمالة، وفتح المجال أمام بناء مشروعات خاصة بعد الحصول على رخصة بذلك، فضلاً عن تشجيع الاستثمار وأحقيّة المقاطعات في أن يكون لها

---

[١٣٥] : وليد سليم عيد الحي، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي ١٩٧٨- ٢٠١٠**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٠، ص:٥٧.

[١٣٦] : محمد خواجة، مرجع سابق، ص: ١٣٩.

ممثلون تجاريون في الخارج، ويكون هؤلاء الموظفون مسؤولين أما السلطات المحلية، وليس أمام وزارة العلاقات الاقتصادية والتجارة الخارجية.

خامساً: منح المؤسسات الإدارية درجة من الاستقلال عن بيروقراطية الحزب.

سادساً: تسهيل قنوات التجارة الخارجية بتخفيض الرسوم الجمركية، وتوحيد أسعار صرف العملات وإصدار العملات وإصدار قانون تجارة خارجية ذي طابع ليبرالي.

سابعاً: إنعاش القطاع السياحي وبناء المرافق السياحية، مع إعطاء تسهيلات في منح التأشيرة للسياح، وقد ازداد عدد السياح في الصين على أثر هذه السياسة، حتى وصل في عام ٢٠١٠ إلى ما يقرب من ٥٥,٦٧ مليون سائح، مما جعلها تحتل المرتبة الثالثة في العالم بعد فرنسا والولايات المتحدة الأميركية بعدد السياح.

ثامناً: السعي للإنضمام إلى الهيئات المالية ومنظمة التجارة الدولية.

تاسعاً: إنشاء أسواق مالية صينية لتمويل المشروعات الإنتاجية العامة، كأنواع من الشركات المساهمة، وقد أدى ذلك إلى الدخول القطاع الخاص كشريك في ٣٠٪ من المؤسسات الإنتاجية العامة.

وقد استفاد واضعو برنامج التحديثات من بعض المزايا في الاقتصاد الصيني، والتي يمكن اختصارها بالآتي[١٣٧]:

- رخص الأيدي العاملة ووفرتها، مما يؤدي إلى انخفاض سعر السلع الصينية، ومنحها القدرة على التنافسية.
- زيادة نمو الاستهلاك الداخلي في الصين، بسبب ارتفاع القدرة الشرائية لدى المواطن الصيني.
- القدرة على استيعاب التدفقات المالية الخارجية.
- الدور الصيني الخارجي الذي أدى إلى ربط الاقتصاد الصيني باقتصاديات الدول التي يقطنها الصينيون.

ومن أجل توفير الأموال اللازمة للإنفاق على برنامجه الإصلاحي، فقد سار (دينغ) في ثلاثة إتجاهات، للحصول على الأموال وهي[١٣٨]:

---

[١٣٧] : وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص: ٦٢.
[١٣٨] : محمد خير الوادي، مرجع سابق، ص: ٩٩.

الاتجاه الأول: تخفيف الأعباء الاجتماعية عن الدول الصينية، من خلال رفع الدعم الذي كانت تقدمه الحكومة الصينية لبعض المواد والسلع، وتقليص الخدمات المجّانيّة إلى أدنى مستوى ممكن، ولا سيّما في مجال الصحة والتعليم وغيرهما.

الإتجاه الثاني: جذب الأثرياء الصينيين المغتربين في (هونغ كونغ) و(تايوان) و (مكاو) ومناطق أخرى من العالم، عن طريق تشجيع الاستثمار في الصين، وتقديم تسهيلات تفضيلية لرؤوس الأموال المهاجرة، فضلاً على ذلك، فقد نظم حملة شاملة لتحفز المشاعر الوطنية لدى الأثرياء الصينيين، وكانت النتائج باهرة، فقد انهالت الاستثمارات الصينية المغتربة على الصين من كل حدب وصوب، ما أدى إلى تحويل البلاد إلى عملاق اقتصادي يمتلك ذراعاً مالياً ضخماً جداً[١٣٩].

الاتجاه الثالث: الانفتاح على الدول الغنية وإقناعها بالاستثمار في الصين كخطوة إولى، إذ أدركت القيادة الصينية أن جزءاً كبيراً من مفاتيح النهوض الاقتصادي، موجود في خزائن الغرب ومختبراته. أما الخطوة الأخرى التي اتخذتها، فهي التقارب مع (اسرائيل) ومع جماعات الضغط اليهودية المنتشرة في العالم، ونتيجة لهذا التقارب فقد ظهرت مصالح مشتركة بين الجانبين وتشجّعت رؤوس الأموال اليهودية على الإستثمار في الصين، وكمثال على ذلك، أتفق البلدان على إقامة ٣٠٠ معهد مشترك في الصين كتجربة أوليّة، تقوم بتقدم خبراتها في مجالات عديدة مثل الطاقة، والتكنولوجيا المتقدّمة وغيرها[١٤٠]، كما تحوّلت (إسرائيل) إلى مصدر لتهريب التقانة الأميركية والأوروبية المتقدّمة إلى الصين، وقد امتد التعاون التقني لاحقا إلى مجالين جديدين هما: الاتصالات والزراعة، وبات اللوبي اليهودي القوي في الولايات المتحدة الأميركية، مسانداً للصين وحمل الإدارة الأميركية على اتخاذ مزيد من التعاون مع الجانب الصيني[١٤١].

وإنطلاقاً من البناء الأهم والقاعدة الأساس، التي بها تنهض الشعوب والأمم وبها تتقهقر، وهي البناء الفكري والثقافي الذي أصبح جاهزاً للإصلاح، ومع تهييء الظروف المالية والسياسية المناسبة، حدّد الرئيس دينغ سياو بينغ استراتيجية وخطة إصلاحية طويلة الأمد، تقوم على ثلاث مراحل:

---

١٣٩ : Ken Miller , **Coping With China's Financial Power**, Foreign Affairs, Volume(89), Number(4), Council on Foreign Relations, Washington, July/August, 2010, P 96-99.

١٤٠ : أحمد عبد الأمير الأنباري، **العلاقات الصينية - الإسرائيلية: دراسة في الإدراك السياسي والإستراتيجي لصانع القرار في البلدين**، المجلة السياسية والدولية، مجلة كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٦، ص:٩٠.

١٤١ : محمد خير الوادي، **العلاقات الصينية – الإسرائيلية: الحسابات الباردة**، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٢، ص:١٠٩.

أولها، التركيز على القضاء على مشكلتي الغذاء والكساء خلا العشر سنوات الممتدة من ١٩٨١ حتى ١٩٩٠.

تليها، مرحلة تحقيق العيش الرغيد وحياة الرفاه خلال العشر سنوات التالية حتى عام ٢٠٠٠.

أما ثالثاً، فالإرتقاء إلى مصاف الدول المتطورة، وحيازة أسس التقدم في المجالات كافة خلال العقود الأولى من القرن الواحد والعشرين، وطرح استراتيجية التحدسثات الأربعة في مجالات الصناعة، الزراعة، الدفاع والتقانة.

ومن أجل الوصول إلى هذه الأهداف وتحقيقها إتخذت الحكومة الصينية سلسلة من الإجراءات عديدة واعتبرتها الخطوة الأولى على طريق الإصلاح، منها **فتح الإقتصاد الصيني المغلق أمام العالم الخارجي** وفق شروط وضوابط محددة من أجل التواصل مع العالم والتعرف على أحدث الوسائل الإنتاجية والتقنيات الحديثة. [١٤٢]

العلاقات الاقتصادية الخارجية للصين: تتجسّد العلاقات الإقتصادية الخارجية للصين بشكل أساسي في المجالات الثلاثة الآتية: التجارة الخارجية، والاستثمارات الخارجية المباشرة المتبادلة والمساعدات الخارجية.

١- التجارة الخارجية: إن تطوّر التجارة الخارجية للصين ارتبط بعدد من العوامل الخارجية والداخلية، التي منحت المنتجات الصينية مزايا نسبية مكّنتها من تطوير تجارتها الخارجية. ففي مناخات العولمة الاقتصادية تمكّنت التجارة الخارجية الصينية من الاستفادة من سياسات الانفتاح والإصلاح الداخلي التي اعتمدتها الحكومات الصينية المتعاقبة كل تتوسع في الأسواق العالمية المدعومة بميزات تنافسية كبيرة جداً.[١٤٣]

ومن الواضح أن القيادة الصينية الحالية ما زالت ماضية في تكريس هذا الواقع وتعزيز حصتها في الأسواق الخارجية بواسطة عدّة وسائل متعددة أبرزها: تعزيز علاقات التعاون والتبادل مع أوسع عدد ممكن من دول وشعوب العالم، لجوء رجال الأعمال الصينيين إلى شراء حصص وازنة في شركات أو حتى شركات بكاملها

---

[١٤٢] : برهان غليون، فهمي هويدي، وآخرون، **المتغيّرات الدوليّة والأدوار الإقليميّة الجديدة**، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، الأردن، ٢٠٠٥، ص:٧٩.

[١٤٣] : رضوان جمّول، **الإقتصاد السياسي للصين الحديثة (قراءة في مبادرة "الحزام والطريق" وآفاقها المستقبلية)**، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، ط١، بيروت، ٢٠١٦، ص:٣٣.

تعمل في مجال التكنولوجيا العالية والاقتصاد المعرفي، واستخدام قنوات التسويق الإفتراضي بكثافة (Virtual Mall).

وعلى الرغم من تصدّرها للتجارة الخارجية الدولية بالبضائع تبقى الصادرات الصناعية للصين بوصفها دولة نامية كبرى في أدنى سلسلة التصنيع العالمية من حيث النوعية بالمقارنة مع صادرات شركات تجاريين أقوياء كالولايات المتحدة الأميركية واليابان وألمانيا. وتشكّل المكوّنات الصناعية الجزء ألأكبر من مجمل صادرات الصين (٩٤٪) مقابل ٢,٧٪ للمكونات المنجمية و ٣,٣٪ للمنتجات الزراعية، فيما تتوزّع الواردات كما يلي: منتجات صناعية ٦٠,١٪، نفط خام ومنتجات منجميّة ٢٦,٩٪، ومنتجات زراعية ٣,٣٪.

والجدير ذكره أن التجارة الخارجية للصين تشكّل أهميّة خاصة للإقتصاد الوطني فهي ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في إيجاد ما يقارب ١٨٠ مليون فرصة عمل، فضلاً عن كونها مصدراً يوفر للخزينة حوالي ١٨٪ من العائدات الضريبية.[١٤٤]

٢- <u>الإستثمارات الخارجية المباشرة (FDI) :</u>

الاستثمارات الوافدة: (Inward FDI) : تعتبر الصين من أكبر دول العالم جذباً للإستثمارات الأجنبية المباشرة، بحصة قدرها ١٢٩ مليار دولار، أي ما نسبته١٠,٥٪ من إجمالي الاستثمارات العالمية البالغة ١٢٣٠ مليار دولار لسنة ٢٠١٤، أو ما يساوي ٢٧,٧٪ من إجمالي حصّة الدول النامية من هذه الإستثمارات(UNCTAD, 2015)، وتحتل الصين بذلك المرتبة الأولى يليها هونغ كونغ في المرتبة الثانية (١٠٣ مليار دولار) ثم الولايات المتحدة الأميركية في المرتبة الثالثة (٢٩ مليار دولار).

ويلاحظ أن غالبية الإستثمارات الخارجية المباشرة في الصين مصدرها هونغ كونغ بنسبة ٧١,٧٪.

أما الإستثمارات الأميركية واليابانية في الصين فقد شهدت سنة ٢٠١٤ تراجعاً بنسبة ٢١٪ و ٣٩٪ على التوالي بالمقارنة مع سنة ٢٠١٣ نتيجة تحوّل المزيد من هذه الاستثمارات نحو دول مثل الهند وجنوب شرق آسيا حيث اليد العاملة والمواد الأولية باتت أرخص نسبياً. [١٤٥]

---

[١٤٤] : Business Review XX: In 2015, Foreign Trade Was Stable and Made 2015 Progress, With Development Quality and Benefit Further Improved, (MOFCOM)

[١٤٥] : رضوان جمّول، **مرجع سابق**، ص: ٣٦-٣٨-٣٩.

الاستثمارات الصينية المباشرة في الخارج (Outward FDI): قدّر حجم الاستثمارات الصينية المباشرة في الخارج (OFDI) بنحو ١١٦ مليار دولار خلال سنة ٢٠١٤، أي ما نسبته ٨,٦٪ من إجمالي الإستثمارات العالمية في هذا المجال والبالغة ١٣٥٤ مليار دولار للعام ذاته، لتشغل بذلك المركز الثالث بعد الولايات المتحدة الأميركية (٣٣٧ مليار دولار) وهونغ كونغ (١٤٣ مليار دولار)[١٤٦]، فإن الأخيرة لا يمكن فصلها عن السيادة الصينية، كما أنه من المتوقع خلال المستقبل المنظور، استمرار هذا التطور والنمو المتصاعد في مجال الإستثمارات الخارجية الصينية المباشرة بسرعة أكبر، وبالأخص في مجالي البنى التحتية والخدمات اللذات يشكلان القاعدة للانطلاق والمباشرة في تنفيذ "مبادرة الحزام والطريق.

كما تحظى أفريقيا باهتمام خاص من قبل الاستثمارات الخارجية المباشرة للصين. فقد بلغ حجم الاستثمارات الصينية في الدول الافريقية بحسب الأرقام الرسمية للعام ٢٠١٣ ما يقارب ٢٤ مليار دولار[١٤٧]، أي ما نسبته ٢٠,٧٪ من إجمالي الاستثمارات الصينية الخارجية. وتتركز الاستثمارات الصينية المباشرة في افريقيا في قطاعات النفط والصناعات الاستخراجية بنسبة لا تقل عن ٣٠٪، وفي البنى التحتية وقطاعات اخرى تشهد توسعا متزايدا مثل: الخدمات المالية، والبناء، والتصنيع ....

٣- المساعدات الخارجية الصينية : بلغت المساعدات الخارجية الصينية خلال السنوات القليلة الماضية حداً يمكّنها من التأثير ليس في الصورة العامة للمساعدات الدولية وحسب، بل في وصع التنمية العالمي. وبات النظر إلى برامج المساعدات الصينية الخارجي في العديد من الدول النامية كخياربديل عن مؤسسات ودول مانحة غربية عديدة قائمة حالياً. وما يميّز المساعدات الصينية بمختلف أشكالها خلوّها من الاشتراطات والتدخّلات السياسيّة التي تحفل بها عادةً المساعدات من الدول الغربية المانحة، وإن كان ذلك تحت عناوين برّاقة مثل " نشر الديموقراطية" و " حقوق الانسان" و "المنظمات غير الحكومية" وما الى ذلك.

إن العلاقات الدولية لا تبنى على أساس عاطفي وإنساني بحت وإنما على أساس المصالح والمنافع المتبادلة، لذلك يمكن تصنيف المساعدات الصينية في خانة الأعمال الخيرية دون مقابل، إنما ترتبط غالبا بمصالح تجارية وإقتصادية، حيث

---

١٤٦ : **World Invest Report** 2015, UNCTAD

١٤٧ : **China & Africa: Expanding Economic Ties in an Evolving Global Context**, Miria Pigato & Wenxia Tang, Investing in Africa Forum, March 2015.

تبدأ هذه المساعدات بتوقيع عقود تنفيذ غالبية مراحل المشروع أو المساعدة مع شركات صينية حصراً، كما تشمل بنود تضمن تدفق موارد الطاقة وغيرها...

فغالباً مل يصعب الفصل بين الجوانب السياسية والاقتصادية والانسانية عندما نتحدّث عن أهداف المساعدات الخارجية لأية دولة، كذلك الأمر بالنسبة للمساعدات الصينية الخارجية، حيث تتوارى المصالح المباشرة واغتنام الفرص لتحقيق جملة من الأهداف وراء ما تعلنه الجهات المعنية الصينية التي تؤكد دائماً على الطابع التنموي والإنساني والإجتماعي للمساعدات، وهو طابع موجود لا يمكن إنكاره لكنه بمثابة الغلاف الجميل لمجموعة مصالح. فقد شكل الطابع الانساني محور " الورقة البيضاء حول المساعدات الخارجية للصين" التي نشرتها وزارةالخارجية الصينية في تموز ٢٠١٤ (SCIO. 2014). حيث حدّدت جملة من الأهداف ذات الطابع الانساني والاقتصادي منها:

- المساعدة في تحسين معيشة الناس في الدول النامية من خلال تطوير الزراعة، وتعزيز التعليم وتحسين الخدمات الطبية والصحية وتقديم العون في حالات الطوارئ لا سيما الكوارث الطبيعية.
- تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال مساعدة الدول النامية في إنشاء البنى التحتية ودعمها لتطوير قدراتها وتقديم التسهيلات التجارية، بالإضافة في مساعدتها في الحفاظ على البيئة .

إلا أنه مع إطلاق **" مبادرة الحزام والطريق"** سنة ٢٠١٣ يبدو أن استراتيجية جديدة آخذة في التبلور لتوجيه معظم أشكال المساعدات الخارجية الصينية بما يخدم هذه المبادرة.

المبحث الثاني : مبادرة الحزام والطريق

طريق الحرير عبارة عن لقب أطلق على مجموعة من الطرق البرية والبحرية المترابطة مع بعضها البعض والتي كانت تسلكها السفن والقوافل بين الصين وأوروبا لتجارة الحرير

الصيني بشكل أساسي، وتجارة العطور والبخور والتوابل، حيث يمتد من المراكز التجارية في شمال الصين وينقسم إلى فرعين؛ الفرع الشمالي يمر عبر شرق أوروبا والبحر الأسود، وشبه جزيرة القرم وصولاً إلى البندقية، والفرع الجنوبي يمر عبر سوريا وصولاً إلى كل من مصر وشمال أفريقيا، أو عبر العراق وتركيا إلى البحر الأبيض المتوسط. إذن فهو طريق قديم منذ أكثر من ألفي عام، تم إحياؤه في بداية العقد الأخير من القرن الحالي عبد مبادرة " الحزام والطريق".

سنتناول في هذا المبحث، في فقرته الأولى طريق الحرير بين الماضي والحاضر، وفي الفقرة الثانية أهداف المبادرة وآليات تنفيذها ...

الفقرة الأولى : طريق الحرير بين الماضي والحاضر

تعود بداية طريق الحرير إلى حكم سلالة هان في الصين قبل حوالي مئتي سنة قبل الميلاد، وقد أطلق عليه هذا اللقب سنة ١٨٧٧م من قبل العالم الجيولوجي الألماني البارون فرديناند فون ريشتهوفن، وقد كان لطريق الحرير دوراً كبيراً في ازدهار العديد من الحضارات القديمة، مثل: المصرية، والصينية، والرومانية، والهندية، والتقاء الثقافات، والتبادل الفكري، والثقافي، وتعلم اللغات وتقاليد البلدان التي سافروا عبرها، كما لعب دوراً كبيراً في نمو العديد من المدن الساحلية حول الموانئ المحاذية للطريق، وقد توقف كخط ملاحي للحرير مع حكم العثمانيين في القسطنطينية.[١٤٨]

تعود جذور طريق الحرير تاريخيّاً إلى ما يسمّى بطريق الحرير القديم، وهي تسمية أُطلقت على مجموعة ممرات برية ومائية وشبكة الطرقات التي استُخدِمت منذ ما يقارب ٢٠٠ سنة ق.م. لأهداف عديدة أهمها التبادل التجاري، وأغراض الحرب والسلم، حيث كانت تعبُرُهُ قوافل دولٍ عدّة بهدف التجارة وخاصة بين دول الهند والصين وأندونيسيا ومدغشقر وروسيا ومنغوليا ودول شمال شرق آسيا في الشرق ودول أوروبية مثل اليونان وايطاليا في الغرب، مروراً بإيران والعراق والشام ومصر واليمن والحبشة في الوسط. كما عبرته الجيوش من مختلف الجنسيات حاملة معها الكثير من الأمراض والأوبئة المعدية. فقد امتدت هذه الشبكة من الطرقات على طول أكثر من ١٥ ألف كلم بدءاً من سواحل اليابان الغربية وصولاً إلى سواحل اليونان والبحر الأسود وشمال أفريقيا.

[١٤٨] :لارا عبيات، **ما هو طريق الحرير**، موقع موضوع، ١٠ يوليو ٢٠١٧ www.mawdoo3.com

وفي الواقع لعبت هذه الشبكة دوراً محورياً وتاريخيّاً في التواصل والتقريب بين الحضارات. فلم تقتصر وظيفتها على تبادل السلع كالبهارات والحرير والأقمشة والأخشاب والأحجار الكريمة وما شابه، بل تحوّلت إلى وسيلة مؤثرة للغاية في التبادل الثقافي والعلمي بحيث تحوّلت مدن عديدة واقعة على طول ممرات وطرق هذه الشبكة مثل (زنجيبار والإسكندرية ومسقط وجاوا وسمرقند ونيسابور ونيصيبين وتدنر وحلب وميدراس والقسطنطينية وصور) إلى مراكز مقصودة للعلم والفنون والآداب واللغات والحرف والأديان. ولا سيما المناطق الساحلية منها. وما بناء سور الصين العظيم سوى تعبير عن مدى الأهمية التجارية لهذا الطريق بالنسبة للصينيين القدامى، واهتمامهم بحمايتها في مواجهة الغزاة الآتين من الشمال.

خارطة طريق الحرير القديم

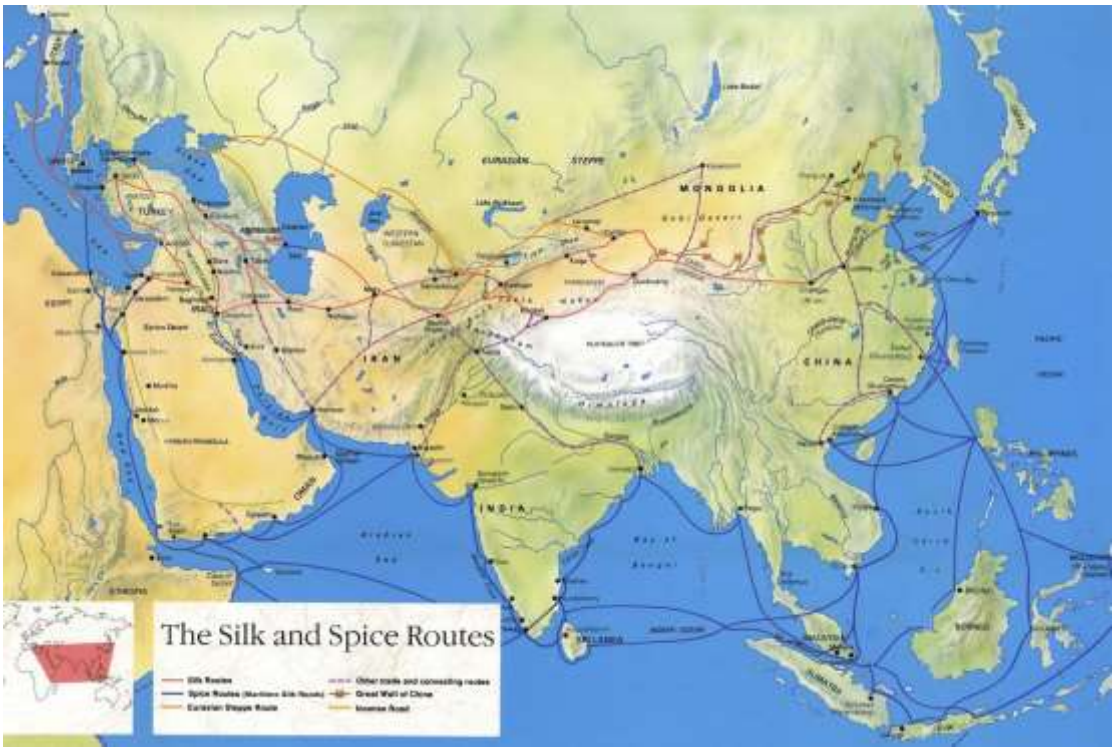

المصدر: (UNESCO 2015)

إن تقنية إنتاج الحرير ظلّت طي الكتمان إلى ما يزيد عن ثلاثة آلاف سنة، وذلك نظراً لأهميّته وقيمته العالية حيث كان يُستخدم ويقدّم كهدايا دبلوماسية راقية من قِبَل الصين، فمن المعروف ان الحرير منتج صيني المنشأ في الأصل ويعود إلى ما يقارب ٢٧٠٠ عام ق.م.، فقد ظلّ محصوراً ضمن البلاط الإمبراطوري، أما خطورة الإفصاح عن هذه التقنيات لأي أجنبي

كانت تؤدي به إلى عقوبة الإعدام. إلى أن تسرّب هذا السر عبر تاجر هندي إلى الهند ومنها إلى اليابان ثم إلى الإمبراطورية الفارسية في القرن السادس للميلاد. تحوّل من بعدها من منتج فاخر إلى أحد أهم الأسباب لتطوير العلاقات التجارية بين أوروبا والشرق الأقصى.

وفي الحديث عن العلاقات التجارية بين العرب والصين، فلم تتطوّر طرق التجارة البحرية بين شبه الجزيرة العربية والصين عبر بحر العرب والمحيط الهندي إلا في العصور الوسطى بشكل خاص، على الرغم من دور التجّار العرب الذي أصبح حينها أكثر بروزاً ونشاطاً على طريق الحرير بعد ظهور الإسلام، ولا سيّما في القرن الثامن للميلاد بالتزامن مع تطوّر تقنيات بناء السفن وعلم الملاحة البحرية والفلك.

أمّا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، فقد تحوّلت طريق الحرير وما يتصل بها من مدن ساحلية وموانئ بحرية إلى مصدر للتنافس الحاد بين كل من الهولنديين والبرتغاليين والإنجليز، وخصوصاً بعد إكتشاف رأس ارجاء الصالح نهاية القرن الخامس عشر. فقد باتت هذه المناطق إهدافاً للغزوات المتكررة طمعاً بالثروة والسيطرة على القوافل العابرة. ومع حلول القرن التاسع عشر، استقطبت طريق الحرير المزيد من المغامرين القادمين من دول مثل انجلترا وفرنسا وألمانيا واليابان وكذلك المستكشفين والمعماريين والجغرافيين.

وفي القرن التاسع عشر، تردد نوع جديد من المسافرين على طرق الحرير هم: علماء الآثار والجغرافيا، والمستكشفون المتحمسون الراغبون في خوض المغامرات. وتوافد هؤلاء الباحثون من فرنسا وإنكلترا وألمانيا وروسيا واليابان وأخذوا يجتازون صحراء تكلماكان في غرب الصين، تحديداً في منطقة تعرف الآن باسم شينجيانغ، قاصدين استكشاف المواقع الأثرية القديمة المنتشرة على طول طرق الحرير، مما أدى إلى اكتشاف العديد من الآثار وإعداد الكثير من الدراسات الأكاديمية والأهم من ذلك أن هذا الأمر أدى إلى إحياء الاهتمام بتاريخ هذه الطرق.

وما زال العديد من المباني والآثار التاريخية قائمة حتى يومنا هذا، راسمة ملامح طرق الحرير عبر خانات القوافل والموانئ والمدن. إلا أن الإرث العريق والمستمر لهذه الشبكة المذهلة يظهر في الثقافات واللغات والعادات والأديان العديدة المترابطة رغم اختلافها التي نمت طوال آلاف السنين بمحاذاة هذه الطرق. فلم يولّد مرور التجار والمسافرين على اختلاف جنسياتهم تبادلاً تجارياً فحسب وإنما ولّد أيضاً على نطاق واسع عملية تفاعل ثقافي مستمر. وعليه، تطورت

طرق الحرير بعد أولى رحلاتها الاستكشافية لتغدو قوة دافعة حثت على تكوين شتى المجتمعات القاطنة في المنطقة الأوروبية والآسيوية وأبعد منها.[١٤٩]

وبالانتقال الى العقد الحالي، ففي الخريف من عام ٢٠١٣، أطلق الرئيس الصيني شي جين بينغ مشروعاً اقتصادياً استراتيجياً غر مسبوق، هو مشروع **" البناء المشترك للحزام الإقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الواحد والعشرين"**[١٥٠]، والمعروف اختصاراً باسم مشروع **"حزامٌ واحد، طريقٌ واحد"**، أو على نحوٍ أشد إختصاراً باسم مشروع **"الحزام والطريق"**. وقد أطلقت عليه العديد من التوصيفات، حيث وصفه الرئيس جين بيمغ نفسه بأنه **"مشروع القرن"** الذي سيبدأ عصراً جديداً وذهبياً من العولمة مع مطلع الألفية الجديدة، كما وصفته صحيفة وّول ستريت جورنال بأنه " خطّة مارشال صينية".

والهدف منه هو إحياء طريق الحرير وطريق البخور القديم الذي كان يربط الصين ببقية العالم قبل ما يزيد على ألفي عام، والذي كان يتم عبره تبادل الحرير والعطور والبخور والتوابل والعاج والأحجار الكريمة وغيرها، فضلاً عن الثقافات والديانات والعلوم.

وقد أصبح هذا المشروع والذي بات يعرف اختصاراً بمشروع " الحزام والطريق"، ويشمل مشروع أكثر من ٦٠ دولة في القارات الثلاث التي يقطعها (آسيا، أوروبا وأفريقيا)، بتعدادٍ سكاني يقارب ٤,٥ مليار نسمة، أي ما يقارب ٦٥٪ من مجموع سكان العالم ، وبحجم إقتصاداتٍ يتجاوز ٢٠ تريليون دولار بنسبة تقارب ٣٠٪ من إجمالي الحجم الحالي للاقتصاد العالمي.

ينطوي مشروع الحزام والطريق على خمس طرق رئيسة، ثلاث منها برية وطريقان بحريان، هي:

- طريق الحرير الشمالية، وتمتد من الصين إلى أوروبا مروراً بسيبيريا جنوب روسيا نحو بحر البلطيق.
- طريق الحرير الوسطى، وتمتد من الصين عبر آسيا الوسطى مروراً بإيران وشبه الجزيرة العربية وصولاً نحو أوروبا.
- طريق الحرير الجنوبية، وتمتد من الصين نحو جنوب آسيا وصولاً إلى الهند.

---

١٤٩ : **لمحة عن طريق الحرير**، موقع الأونيسكو الاكتروني silkroads@unesco.org

١٥٠ : Xi Jinping, "**Promote Friendship between Our People and Work Together to Build a Bright Future**," a speech given at Nazarbayev University, Astana, 7.9.2013; "President Xi Gives Speech to Indonesia's Parliament," China Daily, 2.10.2013.

- الطريق البحرية الغربية، وتمتد من بحر الصين نحو المحيط الهندي مروراً ببحر العرب والبحر الأحمر وصولاً إلى البحر المتوسط.
- الطريق البحرية الجنوبية، وتمتد من بحر الصين الجنوبي نحو المحيط الهادي.
- كما يمكن تقديم الحزام والطريق كشبكةٍ من ستة ممرات اقتصادية تشكل معاً شبكة التجارة والنقل في جميع أنحاء أوراسيا، وترسي أساساً متيناً للخطط والاستراتيجيات التنموية الإقليمية والعالمية، وتتمثل هذه الممرات في الجسر القارّي الأوراسي الجديد:

ممر الصين – منغوليا – روسيا

ممر الصين – آسيا الوسطى – غرب آسيا

ممر الصين - شبه الجزيرة الهندية

ممر الصين - باكستان

ممر بنغلادش- الصين – الهند – ميانمار.[١٥١]

يتضمن المشروع، خاصة في شق الطريق، المئات من المشاريع التي ستنفّذ على نحوٍ تدريجي، والتي من شانها ربط الاقتصادات الأوروبية والآسيوية، والإفريقية أيضاً، والتي يمر بها الطريق عبر شبكاتٍ مكثفة من الطرق البرية والسكك الحديدية وخطوط الطيران، فضلاً عن قنوات وأنابيب النقل الحيوي، وهو ما يَعِدُ بتهيئة الظروف اللازمة لتنميةٍ اقتصاديةٍ مشتركةٍ لجميع الدول المعنية.[١٥٢]

ومن شأن استكمال بناء هذه الشبكات أن يحقق هدفَيْ ضمان سهولة ومرونة النقل والشحن (البري والبحري والجوي) وتسهيل التعاون في مجال تأمين قنوات نقل النفط والغاز. غير أن المشروع يُعتبر أكثر طموحاً من هذا، حيث يهدف كذلك إلى بناء ما يسمى أدبياً "طريق الحرير الإفتراضية" عبر إنجاز شبكات هائلة للاتصال والمعلوماتية من أجل تسهيل المعاملات المالية والتجارية الإلكترونية العابرة للحدود، فضلاً عن "طريق الحرير الخضراء" التي يُؤمل أن تسهّل التعاون الدولي في مجال الطاقات المتجددة والاستجابة لتحدي التغير المناخي.[١٥٣]

علاوة على ذلك، يَعِدُ المشروع بإنشاء مناطق تجارة حرة متعددة الأطراف لتنشيط التجارة عبر الحدود، إضافة إلى تنمية التجارة الإلكترونية العابرة للحدود. وهناك صنفٌ آخر من المشاريع يأتي في إطار " طريق الحرير الأخضر"، تتمثّل في تطوير الطاقات النظيفة

---

[١٥١] :وكالة الأنباء الصينية، " ماذا ينتظر العالم من منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي؟ ٢٠١٧\٥\١١. http://goo.gl/gZiSCr

[١٥٢] : عزّت شحرور، "طريق الحرير الجديد: آمال وأشواك"، ٢٠١٦\٥\١٦. http://www.aljazeera.net

[١٥٣] : محمد حمشي، **العالم العربي ومشروع الحزام والطريق الصيني**، مجلّة دراسات الشرق الأوسط الصادرة عن مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، عمان، صيف ٢٠١٧، ص:٥٧.

والمتجددة، والتعاون متعدد الأطراف للحفاظ على التنوع البيولوجي والتقليل من حدّة آثار التغيّر المناخي والإحتباس الحراري.[١٥٤]

من المؤمل أن تساهم الفرص التنموية العديدة التي يعِدُ بها المشروع، في التخفيف من حدّة البطالة والفقر عبر الحدود، وبالتالي تقويض أحد أهم العوامل المغذية للجريمة والإرهاب العابرين للحدود.

خارطة طريق الحرير الجديد

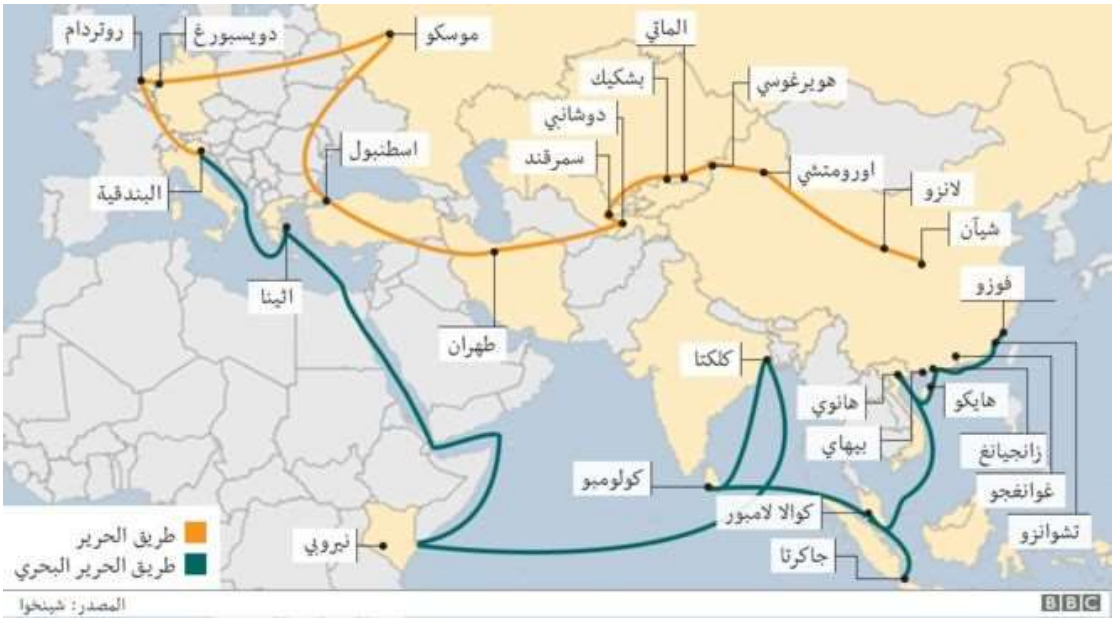

المصدر: www.qpost.com

الفقرة الثانية : أهداف مبادرة "الحزام والطريق" وآليات تنفيذها.

تحوّلت مبادرة "الحزام والطريق" (One Built One Rroad) إلى علامة فارقة في السياسة الخارجية للصين منذ الإعلان عنها عام ٢٠١٣ من قبل الرئيس الصيني الجديد شي جين بينغ إبّان تسلّمه مهامه فعليّاً، ليرسم بذلك مساراً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً جديداً حاسماً من شأنه في حال نجاحه إحداث تحوّل عميق في طبيعة نموذج التنمية الصيني. أبرز معالم هذا المسار ما يلي[١٥٥]:

[١٥٤] : شوي تشينغ قوه، " ماذا تريد مبادرة الحزام والطريق الصينية بالنسبة للعرب؟ ٢٠١٧\٥\١٢، http://arabic.china.org.cn

[١٥٥] : رضوان جمّول، مرجع سابق، ص: ٥٨-٥٩.

- تطوير اقتصاد أخضر نظيف بيئيّاً. فالأولوية في هذه المرحلة هو للنوعية وليس للسرعة في تحقيق الأهداف الكمية للتنمية، بمعنى جعل نمو الإنتاج المحلي أقل تدميراً للبيئة وأكثر استدامة لمصادر الطاقة المتجددة.
- تعزيز ما يسمى "القوة الناعمة" (Soft Power) للثقافة الصينية من خلال ترسيخ الثقة بنموذج التنمية الصيني، بما فيه الجزء المتصل بمبادرة "الحزام والطريق" من جهة، وتهذيب ونشر القيم الاشتراكية بالمفهوم الصيني من جهة أخرى.
- اعتماد دبلوماسية السلمية والانفتاح والتعاون (ديبلوماسية الباب المفتوح) كقاعدة للتعامل مع الدول الأخرى.
- تنويع مصادر الطاقة والحد من الاعتماد على الفحم المكلف بيئياً.
- إعطاء جرعة أكبر من الممارسات الديموقراطية، ولكن دائماً تحت شقف الضوابط والقوانين الاشتراكية.
- اعتماد مبدأ المنفعة المتبادلة والكسب المشترك في التعاون مع بقية الدول، بدلاً من مبدأي الرابح والخاسر أو الغالب والمغلوب كَسِمَة بارزة لسياسات الرأسماليات الغربية، وما أدت إليه من استنزاف ثروات ومقدرات الدول النامية.
- التحوّل من اقتصاد موجّه مركزياً بالكامل إلى اقتصاد مرن وأكثر استجابة لمحركات السوق، مع السماح بأوسع مشاركة ممكنة للناس في الأنشطة الاقتصادية القائمة، إنطلاقاً من مبدأ مفاده أن الحكومة التي ثبت أنها ليست قادرة بمفردها على تولّي زمام الأمور يفترض بها توفير التسهيلات والإمكانيات للجمهور مجسّداً بالقطاع الخاص للقيام بمهام، مع ما يتطلّبه هذا الأمر من حماية قانونية لموجودات ومصالح المشروعات الخاصة وتشجيع للمبادرات الفردية كأحد قواعد اقتصاد السوق، مع عدم التخلي عن الدور المؤثر للدولة والمؤسسات الحكومية.
- التخلي عن الإقتصاد شبه المغلق لمصلحة نموذج تنمية متجدد يسمح باندماج أوسع للصين في الأسواق العالمية من جهة ويلبّي الحاجة المتزايدة لإيجاد فرص عمل جديدة للصينيين من جهة أخرى.
- التحوّل من إقتصاد يقوم على صناعات تقليدية ثقيلة كثيفة العمالة ومجهضة للبيئة ومستنزفة للموارد (ترتكز على الفحم بشكل رئيسي) مقابل قيمة مضافة متواضعة في آن، إلى إقتصاد يقوم على الابتكار والإبداع ومبادرات الأعمال

ذات القيمة المضافة العالية، وتحديداً بناء اقتصاد رقمي ذي محتوى تكنولوجي متقدّم.

أهداف مبادرة "الحزام والطريق":

يتناول المسؤولون الصينيون عموماً موضوع "مبادرة الحزام والطريق" في معظم الأحيان بالتحدث عن الأهداف والتطلعات العامة للمبادرة، وهي غالباً ذات طابع جيو سياسي واقتصادي استراتيجي غاية في الأهمية. فالرئيس الصيني تشي جين بينغ تكلّم خلال جولة ترويجية للمبادرة شملت كازاخستان في أيلول ٢٠١٤ عن خمسة أهداف للمبادرة هي: تعزيز التعاون الاقتصادي، تحسين المواصلات، تطوير التجارة والاستثمار، تسهيل تحويل العملات، ودعم التبادل بين الشعوب.

كما ان بقيّة المسؤولين الصينيين في سعيهم للترويج لمبادرة "الحزام والطريق" ينطلقون عاد من واقع التفاوت القائم حالياً في مستويات التطور الإقتصادي بين مختلف الدول المعنية بالمبادرة لطرح المعادلة التالية:

- العالم المتقدم يمتلك مفاتيح التكنولوجيا والتجهيز، ولكنه يواجه طلباً محدوداً نسبياً لغلاء أسعار منتوجاته من جهة وضعف القدرة الشرائية للدول النامية من جهة أخرى .
- دول نامية تمتلك موارد طبيعية غنية ويد عاملة قليلة التكلفة. إلا انها تفتقر للتمويل اللازم لتطوير بناها التحتية وتوفير التجهيزات.
- الصين بوصفها أكبر دولة نامية وثاني أكبر إقتصاد في العالم بإمكانها أن تشكّل الجسر الذي يربط بين الطرفين، لما تمتلكه من قدرات تصنيعية وهندسية ذات كلفة أقل نسبياً من الغرب. كما انها تمتلك احتياطات كبيرة من العملات الأجنبية، لا بل تحوّلت عملتها أواخر ٢٠١٥ إلى واحدة من أبرز العملات الصعبة دوليّاً. إلا أن الصين في الوقت عينه هي بأمس الحاجة لتحديث صناعاتها وتطوير أسواقها.

وبالتالي، فإن التعاون بين هذه الأطراف الثلاثة يصبح ممكناً وملحاً على قاعدة رابح – رابح، وصولاً إلى تحقيق نمو مستدام لمجمل الاقتصاد العالمي. ومما لا شك فيه أن التكنولوجيا المتقدمة والمعرفة المتجددة من جهة أخرى، يدفعها إلى السعي لوضع نفسها في الوسط بين الدول النامية والمتقدّمة كجسر

بين الطرفين. فإن مبدأ رابح – رابح الذي تستند إليه المبادرة يمنحها ما يكفي من الجاذبية لبقية الدول النامية. فالصين تبدي استعدادها من خلال هذه المبادرة لتلبية متطلبات الدول النامية في تحسين وإقامة البنى التحتية وتطوير شبكة مواصلاتها واتصالاتها وتنويع صادراتها وتوسيع أسواقها وتمويل المشروعات المحلية الواعدة وغير ذلك من قضايا التنمية ...

ونجمل فيما يلي بعض الاهداف التي يعمل مشروع الحزام والطريق على تحقيقها:

- إعادة التوازن الإقليمي بين المقاطعات والأقاليم الشرقية والغربية الصينية في الاستراتيجية التنموية الصينية. فإن تجسيد مشروع الحزام والطريق يبدو وكأنه يتمحور حول استراتيجية صينية طويلة المدى، للتنمية الاقتصادية الاقليمية القائمة على مبدأ الانفتاح المزدوج، انفتاح اقليمي داخلي وانفتاح عالمي خارجي، حيث ينتظر أن يربط الحزام والطريق الأقاليم الداخلية والسهول الوسطى والمجريين الأعلى والأوسط لنهر تشانغ جيانغ مع منطقة الفولغا في روسيا، وأن يربط غرب الصين بجنوبها الأوسط بدول الجوار في جنوبي آسيا، وفي نهاية المطاف، يُنتظر أن يربط الحزام والطريق مختلف الأقاليم الصينية بالقارات الثلاث، بقية آسيا وأوروبا وأفريقيا.
- تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية المتسارعة في الصين، حيث يوفّر المشروع فرصة إستراتيجية لمعالجة مشكلة الفيض المتزايد في الإنتاج في الصناعات الأساسية كمواد البناء والحديد والصلب وبناء االسفن وغيرها. وبالتالي يُنتظر أن يساعد المشروع في تحسين معدلات النمو في الصادرات الصينية، والمحافظة على معدلات التشغيل، والتخفيف من حدّة الانعكاسات المرتبطة بتدني الطلب المحلي عبر البحث عن أسواق خارجية أوسع.
- استكشاف فرص تنموية جديدة أمام اقتصادات الدول المنخرطة في المشروع، وأمام الاقتصاد العالمي المنكشف باستمرار أمام الأزمات المالية، كما حدث في خريف ٢٠٠٨، حيث جاء في البيان الختامي لقمّة ومنتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي، المعقدين في بكين يومي٥-٦ مايو ٢٠١٧، أن المشاركين "يؤكدون مجدداً على التزامهم المشترك ببناء اقتصاد مفتوح وضمان تجارة شاملة وحرّة ومواجهة كافة أشكال الحمائية.[156]

[156] : "من منتدى الحزام والطريق إلى قمة البريكس" ٢٠١٧\٥\٢٢ http://arabic.china.org.cn

- تطوير وتشبيك منشآت البنى التحتية للدول المنخرطة، بما في ذلك شبكات النقل البري (الطرق السريعة، الجسور، سكك الحديد، والقطارات فائقة السرعة)، وسبكان النقل والشحنن البحري (الموانئ)، وخطوط الطيران، وشبكات الاتصالات، وشبكات الانترنت، وشبكات نقل الموارد االطاقوية بمختلف أشكالها، وغيرها من أنماط شبكات نقل الموارد الطاقوية بمختلف أشكالها، وغيرها من أنماط شبكات النقل العابرة للحدود، والهدف من تطوير هذه الشبكات هو تسهيل وتسريع عمليات النقل عبر الحدود وخفض تكاليفها.
- العمل على الإزالة التدريجية للحواجز أمام حركو البضائع والخدمات والاستثمارات سعياً نحو بناء مناطق حرّة للتبادل والاستثمار، وتسهيل الإجراءات الجمركية (وغير الجمركية) على طول مسارات طرق الأحزمة البرية الثلاث والطريق البحري.
- تسهيل وتسريع عمليات التمويل والاستثمار وتبادل العملات وتنسيق أسواق السندات، وضمن هذا الهدف، يعمل المشروع على استغلال واستحداث آليات تمويل واستثمار جديدة، حيث توفّر الصين ثلاث آليات أساسية للتمويل، هي: البنك ألآسيوي للتنمية، وبنك مجموعة البريكس (BRICS)، وصندوق طريق الحرير، فضلاً عن بنك الاستثمار الآسيوي في البنى التحتية، الذي بادرت الصين إلى تأسيسه عام ٢٠١٤، وهيئة التمويل التابعة لمنظمة شنغهاي للتعاون. وفي هذا السياق، يسعى المشروع إلى العمل على تعزيز التداول النقدي بالعملات المحلية بما يخفض كلفة التداول، ويقلّص من حدة المخاطر المالية، ويرفع القدرة التنافسية للاقتصاد الإقليمي على طول الحزام والطرق.[١٥٧] ويتولى البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية مهمة تمويل مشاريع البنى التحتية في البلدان النامية. ويتولى صندوق طريق الحرير مهمة تمويل المشاريع التي ستستفيد منها الدول المطلّة على الحزام والطريق. أما بنك مجموعة البريكس للتنمية فيتولى مهمة توفير قروض تنموية في الاقتصادات النامية.[١٥٨]
- خلق الشروط الملائمة للاندماج الإقليمي، على المدى الطويل، بين الدول الواقعة على طول الحزام والطريق، وذلك عبر هندسة الآليات والعمليات المناسبة لمساعدة الأطراف المنخرطة على تنسيق سياساتها الإقتصادية، سواءً على المستوى المحلي أو على المستوى الإقليمي العابر للحدود، وتشمل هذه السياسات العديد من المجالات كتحرير التجارة البينية، وإجراءات تنقل الأشخاص، وسياسات الإستثمار، والسياسات الجمركية والضريبية، والسياسات المالية، وسياسات النقل والشحن، وغيرها.

---

[١٥٧] : سمير سعيفان، **"الصين، مشروع الحزام والطريق ودور العرب"** ٢٠١٦\٥\٢٠. http://alaraby.co.uk

[١٥٨] : دينغ لونغ: **"الصين والعالم العربي، نحو علاقات اقتصادية وتجارية أوثق"**، ٢٠١٦\٥\١٤ www.alhayat.com

- على الصعيد غير المادي، يعمل المشروع على "تعزيز التبادل الثقافي والحضاري ومنح التعليم والتبادل الأكاديمي ووفود الشباب وترويج السياحة وتوأمة المدن وحماية البيئة، وغيرها، على أطراف الحزام والطريق".[١٥٩]

آليات تنفيذ مشروع "الحزام والطريق":

تدرك الحكومة الصينية جيّداً أن تنفيذ مبادرة " الحزام والطريق"، التي تؤسس لنموذج جديد من التنمية، يتطلب تعبئة إمكانيات داخلية وخارجية لا حدود لها، وعلى أكثر من صعيد ديبلوماسي واقتصادي ومالي وفني وبشري ومؤسساتي وتشريعي وغير ذلك.. وهي باشرت عملياً بالعديد من الخطوات التنفيذية لهذه الغاية في أكثر من مجال، يمكن استعراض بعضاً من أبرزها فيما يلي:

- **تكثيف النشاط الديبلوماسي**: عبر قيام المسؤولين الصينيين على أعلى المستويات، وفي مقدمهم رئيس الجمهورية شي جين بينغ ورئيس مجلس الدولة لي كيجيانغ بزيارات مكوكية تستهدف بشكل خاص الدول الواقعة على الطرق البحرية والبرية لمبادرة "الحزام والطريق"، وقد فاق عددها ٦٠ دولة موزعة على قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا وأميركا اللاتينية والكاريبي خلال أقل من سنتين. وقد تخلل الزيارات المشار إليها توقيع المئات من الاتفاقيات ومذكرات التعاون الإقليمي الاقتصادي والتجاري والعلمي، وفي مجالات مشاريع البنى التحتية والطاقة والنقل والاتصالات والزراعة والتمويل والبيئة وانتقال البضائع وما إلى ذلك..

  وآخر هذه الزيارات حتى تاريخه كانت زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ في ١٩ كانون الثاني من العام ٢٠١٦ لكل من السعودية وإيران ومصر، وهي دول تعتبر ناشطة في دعمها لمبادرة "الحزام والطريق". وقد تخلل هذه الزيارة توقيع اتفاقيات هامة بلغ عددها ٥٢ اتفاقية في مجالات الطاقة والبنى التحتية والتشييد تقدر قيمتها بمئات مليارات الدولارات مع الدول الثلاث.

- **تفعيل آليات للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف** على قاعدة رابح – رابح، وذلك مقابل قاعدة "الحاصل صفر" الأميركية. فإلى جانب التوقيع مذكرات التفاهم الثنائي التي أشرنا إليها في المجالات الاقتصادية والتجارية والعلمية، باتت الصيت تبدي اهتماماً شديداً بتفعيل منظومات وآليات مشتركة للتعاون والتنسيق.

[١٥٩] : سمير سعيفان: مرجع سابق.

- **إقامة المنتديات والمعارض الاقتصادية الدولية:** فعلي سبيل المثال شهدت الصين خلال شهر واحد (أيلول ٢٠١٥) إقامة ثلاثة منتديات عالمية متزامنة، وهي: المنتدى الاقتصادي العالمي في داليان، الذي تمحورت أعماله حول محركات وأفق النمو الإقتصادي للصين. والمعرض الاقتصادي الصيني- العربي في ينتشوان وسط الصين، و"المعرض الصيني الدولي للاستثمار والتجارة" في مدينة شيامن. وهذه المنتديات والمعارض شكلت مناسبة لعقد العديد من الاتفاقيات بيت الشركات الصينية وبقية الدول المشاركة.
- **إنشاء مؤسسات مالية دولية:** لتمويل مشاريع مبادرة "الحزام والطريق"، وأبرزها "بنك التنمية الجديدة - أو بنك دول البريكس" و" البنك الآسيوي العالمي للبنية التحتية"
- **إنشاء خطوط للربط البري والإلكتروني** لتسهيل التواصل عبر الحدود وذلك إلى جانب خطوط برية أخرى موجودة أصلاً منذ القرن الماضي تربط بين الصين من جهة وروسيا وأوروبا من جهة أخرى. أما أبرز المشاريع المستحدثة في إطار مبادرة "الحزام والطريق" فهي:
  - **الطريق البري لباكستان،** والذي يندرج في إطار مشروع الممر الاقتصادي الصيني – الباكستاني، كجزء من منظومة "الحزام الاقتصادي – طريق الحرير". وهذا الطريق يربط مدينة كاشغار في مقاطعة شينجيانغ الصينية في شمال غرب الصين بمدينة غوادار الباكستانية الساحلية عند بحر العرب على مدخل الخليج الفارسي بطول ٢٤٠٠ كلم. وقد حصلت الصين على حقوق تشغيل ميناء غوادار لمدة ٤٠ عاماً مقابل استثمارات ستقوم بها في الميناء بقيمة ١,٦ مليار دولار.
  - **خط سكة الحديد يوتشينوا،** أو ما يطلق عليه " طريق الحرير الجديد" وهو يربط بين مدينة تشونغ كينغ الصينية ذات الثلاثين مليون نسمة، بمدينة ديزبيرغ الألمانية ذات النصف مليون نسمة وأحد أبرز المراكز التجارية الرئيسية في ألمانيا. يمر هذا الطريق الذي وضع قيد العمل في آذار ٢٠١١، بدول كازاخستان وروسيا وبيلاروسيا وبولندا وصولاً إلى ألمانيا، وذلك بطول ١١ ألف كلم يقطعها في ١٦ يوماً.
  - **العمل على تأسيس البنية التحتية لتسهيل التواصل والتجارة الإلكترونية العابرة للحدود،** حيث تعمل القيادة الصينية على توفير البنى التحتية لقيام ما

يسمى "حزام الاقتصاد الالكتروني" بوصفه مكوّناً أساسياً من مكوّنات مبادرة "الحزام والطريق".[١٦٠]

ومن الواضح أن الحكومة الصينية تعوّل كثيراً على التجارة الإلكترونية لتجاوز الكثير من العقبات المادية والجغرافية التي تعيق تدفق السلع والخدمات والأموال عبر الحدود، فضلاً عن اختصار المسافات والوقت بما يسهل عملية التواصل مع بقية الدول والشعوب ويعزز الاندماج والتبادل الثقافي والعلمي كأحد محاور مبادرة "الحزام والطريق".

ومما لا شك فيه أن إقامة حزام إقتصادي الكتروني يتطلب ليس فقط البنى التحتية التقليدية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أقمار اصطناعية وألياف بصرية ومراكز تحكم وبيانات ومحطات اتصال وحسب في الدول الواقعة على طول خارطة مبادرة "الحزام والطريق"، وإنما يتطلب أيضاً تنسيق السياسات وتوحيد المعايير والنظم والإجراءات الجمركية والضريبية وتسوية المدفوعات وما الى ذلك من أمور فنية وإدارية.

- **تعزيز الحضور الصيني في منطقة الشرق الأوسط** نظراً لموقعه الجغرافي الهام ضمن مبادرة " الحزام والطريق" من جهة، وبوصفه مصدراً لا غنى عنه لموارد الطاقة الضرورية لعجلة الاقتصاد الصيني.

[١٦٠] : **"الكتاب الأبيض حول التنمية السلمية في الصين"**، المؤلف وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية، مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة الصيني، أيلول ٢٠١١، وكذلك بيان "اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح".

أن ما وصلت إليه الصين اليوم، هو نتيجة تظافر وبذل جهود جبارة شعبية وحكومية وإرادة قويّة لتغيير المسار والمصير، وينمّ عن خيرِ استغلالٍ للطاقات والموارد البشرية والمادية والقانونية والفكرية والتكنولوجية والعلاقات الدولية وكل مقدرات الدولة وايمان وثقة بما تملكه وما تستطيع أن تفعله لتحقيق نموذج اقتصادي تنموي يحتذى به، توّجت هذه الجهود بمبادرة "الحزام والطريق"، ذاك المشروع القديم الجديد العابر للقارات يشكل شكلاً جديداً من أشكال العولمة الاقتصادية والذي يعود بالفائدة على اقتصادات الدول الاعضاء كلها وعلى غيرها ايضا". فكما نعلم أن اقتصادات الدول كلها هي شبكة مترابطة ومتداخلة تُأثّر وتتأثّر سلباً وايجاباً. ولعلّ دول الشرق الأوسط عموماً ودول العالم العربي خصوصاً تشغل حيّزاً مهمّاً في مشروع "الحزام والطريق" الصيني العالمي إن كانت لجهة موقعه الإستراتيجي أو لجهة مكامنه من الموارد والطاقات أو لكونه سوق إستهلاكي رَحِب وممراً إلزامياً لنسبة هائلة من التجارة الدولية وغير ذلك....

الفصل الثالث: العالم العربي في المشروع الصيني (الحزام والطريق)

يشكّل العالم العربي بجزأيه الآسيوي والأفريقي، وبممراته المائية وموقعه الاستراتيجي، واحتياطاته من النفط والغاز، واتساع حاجته الاستهلاكية، مركز جذب شديد الأهمية للمشاريع الاقتصادية وأبرزها مشروع " الحزام والطريق" الصيني، الذي لا شكّ أنه يعود بالنفع على الإقتصادين العربي والصيني وإن بنسبٍ غير متكافئة، ويعزّز سياق تطوّر العلاقات العربية الصينية المتنامي . انطلاقاً من موقع العالم العربي ومقدراته، ما مدى أهميّة التعاون بين العالم العربي والصين في مشروع " الحزام والطريق"؟ وما هي سياسة الصين الاقتصادية اتجاه العالم العربي في إطار المشروع المذكور؟ وما هي العقبات والتحديات التي قد تعرقل سير التنفيذ على غير صعيد؟

سنحاول الإجابة عن هذه الإشكالية في هذا الفصل من بحثنا عبر تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول سيتناول بفقرتيه مقدرات العالم العربي وكذلك أهميته في المشروع الاقتصادي الصيني وسياسة الصين اتجاهه. أما المبحث الثاني سيبحث في العراقيل التي تواجه مسار تنفيذ المشروع إن على صعيد الخلافات والأزمات العربية البينية والداخلية، وإن على صعيد الظروف الدولية منها أزمة الدولار والنفط، والمستجدّة منها المتمثّلة بجائحة كورونا وتأثيرها على إقتصادات الدول...

المبحث الأول: التعاون الصيني - العربي في ظل مشروع " الحزام والطريق" وسياسة الصين الاقتصادية اتجاه العالم العربي.

يمتد الوطن العربي بين قارتي أفريقيا وآسيا، فهو يشغل الجزء الشمالي من قارة أفريقيا المطل على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي والهندي، بينما يشغل قسمه الآسيوي الجزء الجنوبي الغربي من القارة.

يقع الوطن العربي بين دائرتي عرض ٢° جنوبا و ٣٧,٥° شمالا وبين خطي طول ٦٠°شرقا و١٧°غربًا ما عدا دولة جزر القمر التي تقع عند دائرة عرض ١٢، يغطي مساحة تبلغ حوالي ١٤ مليون كلم² تقريبا أي بنسبة ١٠,٢٪ من اليابسة، ويشتمل على ٢٢ دولة عربية، عشرة منها في أفريقيا بمجموع مساحة تقدر بحوالي عشرة ملايين كم مربع أي بنسبة ٧٤٪ من مساحته، و١٢ دولة في آسيا بمجموع مساحة تبلغ حوالي ٣,٧ مليون كيلو متر أي بنسبة ٢٦٪ من جملة مساحته. يبلغ أقصى امتداد له من الشرق إلى الغرب ٦٠٠٠ كلم ومن الشمال إلى الجنوب ٤٠٠٠ كلم. يقع الوطن العربي وسط قارات العالم القديم آسيا وإفريقيا وأوروبا، وتمتد أراضيه في آسيا وأفريقيا ويفصل بينهما البحر الأحمر، ويطل الوطن العربي على البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط والخليج العربي والبحر العربي ويطل على محيطين هما المحيط الأطلسي غربًا والمحيط الهندي شرقًا. وتظهر أهمية موقع الوطن العربي بوقوعه بين ثلاث قارات هي اسيا وأفريقيا وأوروبا، فامتداده شمال وشرق أفريقيا وجنوب غرب اسيا وجنوب أوروبا جعلته جسرا لربط للقارات الثلاث.

يشرف الوطن العربي على مسطحات مائية هامة، سهلت له الاتصالات الخارجية سواء كانت لأغراض تجارية أم حضارية أم اجتماعية، ولهذا السبب لم يكن الوطن العربي معزولا يوما ما. يتميز الوطن العربي من الناحية التجارية والجيوسياسية بأنه مطل على أربعة مضائق بحرية لها أهمية، ثلاثة منها طبيعية والرابع اصطناعي وهو قناة السويس.[١٦١]

خريطة العالم العربي والمسطحات المائة التي يشرف عليها.

[١٦١] : ويكيبيديا الموسوعة الحرة، العالم العربي www.ar.wikipedia.org

المصدر: www.almersal.com

الفقرة الأولى : التعاون الصيني - العربي في ظلّ مبادرة "الحزام والطريق"

تظهر أهميّة العالم العربي الجيوسياسية والاستراتيجية والاقتصادية والسياسة من خلال موقعه الجغرافي بين قارات العالم القديم الثلاث واشرافه على ممرات مائية وبحار ومحيطات والمساحة التي يشغلها، وما يكتنزه في باطن أرضه من معادن وموارد أثمنها النفط والغاز الطبيعي. مما جعله محط أنظار و أطماع القوى الدولية الكبرى ومنها جمهورية الصين الشعبية، التي يجمعه بها علاقات دبلوماسية وديّة قائمة على اساس المصالح المشتركة والتعاون التجاري والإقتصادي والثقافي وغير ذلك ..

مشروع الحزام والطريق في سياق تطوّر العلاقات الإقتصادية العربية - الصينية:

منذ تأسيس منتدى التعاون الصيني – العربي عام ٢٠٠٤، والذي أصبح إطاراً نشِطاً للتعاون المشترك بين الطرفين في العديد من المجالات، تطوّرت العلاقات الاقتصادية الصينية – العربية على نحو غير مسبوق، خاصة مع ترقّيها إلى مستوى "الشراكة الإستراتيجية" خلال المؤتمر الوزاري الرابع للمنتدى (تيانجين ٢٠١٠)[١٦٢]، وفي عام٢٠١٤ وبعد مرور ١٠ سنوات على تأسيس المنتدى سجّل حجم التبادل التجاري الصيني – العربي ارتفاعاً من ٢٥,٥ ملياراً إلى ٢٣٨,٤ مليار دولار (معدّل نمو سنوي ٢٥٪)، كما قفزت واردات الصين من النفط العربي من ٤٠,٥ مليون طن إلى ١٣٣ مليون طن (معدّل نمو سنوي ١٢٪)، كما ارتفعت قيمة عقود

[١٦٢] Sun Degang and Yahia Zoubir, "China-Arab States Strategic Partnership: Muth or Reality?" Journal of Middle Eastern and Islamic Studies 8(3):2014, p:91.

مقاولات البناء التي تتولاها الشركات الصينية في العالم العربي من ٢,٦ مليار دولار إلى ٢٩,٦ مليار دولار (معدّل نمو سنوي ٢٧٪)، وقفز حجم الاستثمارات الصينية في الدول العربية من ١٧,٢٥ مليوناً إلى ٢,٢ مليار دولار[١٦٣]، وهو ما جعل الصين تتحول إلى ثاني أكبر شريك تجاري للعالم العربي، وأكبر شريك تجاري لتسع دول عربية، كما أصبح العالم العربي شريكاً رئيساً للصين في مجال الطاقة.

يُقِرّ منتدى التعاون الصيني – العربي آلية التعاون التي تعتمدها الصين في علاقاتها مع العالم العربي، والتي تقوم على معادلة ١+٢+٣، بمعنى إعتماد مجال الطاقة كمحورً رئيس، واعتماد مجالي البنية التحتية وتسهيل التبادل التجاري والاستثمارات كجناحين، إضافة إلى مجالات التقنية العالية الثلاثة المتمثلة في الطاقة النووية، والفضاء والأقمار الاصطناعية، والطاقات المتجددة، وتعزيز التعاون في الطاقة الإنتاجية[١٦٤].

أما في السياق الحافل بالتطور في العلاقات الاقتصادية الصينية – العربية، يأتي مشروع "الحزام والطريق" الجديد، ففي صيف ٢٠١٤، عبّر الرئيس الصيني جين بينغ، أثناء أشغال الإجتماع الوزاري السادس للمنتدى في بكين، عن طموح مشترك لزيادة حجم التبادل التجاري العربي – الصيني إلى ٦٠٠ مليار دولار، وزيادة رصيد الاستثمارات الصينية غير المالية في العالم العربي إلى أكثر من ٦٠ مليار دولار خلال السنوات العشر التالية، وفي شتاء ٢٠١٦، في كلمةٍ له في مقر جامعة الدول العربية، وعد الرئيس جين بينغ بالمزيد من التعاون مع الدول العربية، وذلك بتخصيص قروضٍ خاصة بدفع عملية التصنيع في الاقتصادات العربية بقيمة ١٥ مليار دولار، وتقديم قروض تجارية قيمتها ١٠ مليار دولار وقروض ميسّرة بقيمة ١٠ مليارات دولار، كما جرى إنشاء صندوقين ماليين بالشراكة مع كل من دولتي الإمارات العربية المتحدة وقطر للاستثمار المشترك برأسمال إجمالي قيمته ٢٠ مليار دولار.[١٦٥]

وعندما أكد الرئيس جين بينغ، في صيف ٢٠١٤، على أن الصين والعالم العربي شريكان في مشروع بناء الحزام والطريق، كان من الواضح أنه طالما أن عدداً من الدول العربية تشكّل معبراً حيوياً لطريق الحرير القديم، فهي تعدّ شريكاً طبيعيّاً في المشروع الجديد. كما شاركت ٩ دول عربية في تأسيس البنك الآسيوي للإستثمار في البنى التحتية، وهو مؤسسة مالية بادرت الصين إلى تأسيسها في اكتوبر ٢٠١٤، ورصدت لها بداية رأس مال بقيمة٥٠ مليار دولار،

---

[١٦٣] : Wang Jin, "Selective Engagement: China's Middle East Policy after the Arab Spring. "Strategic Assessment, 19(2): 2016.

[١٦٤] : Degang and Zoubir, p:89. See also Qian Xuewen, "Sino-Arab Economic and Trade Cooperation, " Journal of Middle Eastern and Islamic Studies, 5(4): 2011, pp.65-87.

[١٦٥] : وو بينغ بينغ، **"مبادرة الحزام والطريق وعلاقات الصداقة والتعاون بين الصين والدول العربية"**، 10\5\2016 . http://www.fmprc.gov.cn

ليتجاوز ١٠٠ مليار بعد مساهمة دول أخرى، من بينها دول عربية، وبلغ عدد أعضائه ٧٧ عضواً منتصف أيار ٢٠١٧.[١٦٦]

أن "الشراكة في بناء الحزام والطريق وتعميق الشراكة الاستراتيجية" بين الصين والعالم العربي يشكّلان معاً "خارطة الطريق المستقبلية" لتقوية العلاقات السياسة والاقتصادية والإنسانية بين الطرفين، كما أن هذه الشراكة ستعزز الثقة بين الطرفين وترتقي بمستوى التعاون بينهما وتحقق لهما التنمية والمكاسب المشتركة، وقد يشكّل ذلك دافعاً جديداً للسلام في المنطقة.[١٦٧]

التعاون العربي الصيني في إطار "مبادرة الحزام والطريق":

وقّعت الصين إتفاقيات التعاون حول مبادرة "الحزام والطريق" مع ١٨ دولة عربية، وشاركت تسع دول عربية في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية كأعضاء مؤسسين واعضاء.

فقد قام الرئيس الصيني في بداية العام ٢٠١٦ بعدد من الزيارات لدول الشرق الأوسط منها إيران وسعودية ومصر، وهي دول تعتبر ناشطة في دعمها لمبادرة "الحزام والطريق". وقد تم توقيع عدد من الإتفاقيات الهامة بلغ عددها ٥٢ اتفاقية في مجالات الطاقة والبنى التحتية والتشييد تقدر قيمتها بمئات مليارات الدولارات مع الدول الثلاث، نعرض منها السعودية ومصر على الشكل التالي:

السعودية : أشرف الرئيس الصيني على افتتاح مصفاة النفط في مدينة ينبّع الصناعيّة على البحر الأحمر، وهذه المصفاة هي مشروع مشترك صيني – سعودي تصل قيمته إلى مليارات دولار. كذلك جرى توقيع اتفاقية بقيمة مليار ونصف المليار دولار بين عملاقي النفط السعودي (أرامكو – Aramco) والصيني (سينوبك- Sinopec). بالإضافة إلى الاتفاق على إنجاز صفقة التجارة الحرة الشاملة بين دول مجلس التعاون والصين في غضون العام ٢٠١٦. كما وقعت اتفاقية للتعاون في مجال مساعدة السعودية لإقامة ١٦ مفاعلاً نووياً يعمل بالغاز المبرّد عالي الحرارة حتى العام ٢٠٣٢. ويذكر أن السعودية تعتبر المصدر الرئيسي للنفط الخام الذي تستورده الصين (١٦٪ من واردات الصين النفطية).[١٦٨]

مصر: وفيما يخص مصر، فمن الجدير بالذكر أن زيارة الرئيس الصيني لمصر جاءت بعد أشهر قليلة من إعلان اكتشاف أكبر حقل غاز طبيعي في المنطقة الواقعة قبالة السواحل

---

[١٦٦] : محمد حمشي، مرجع سابق، ص:٦٩.
[١٦٧] : لي تشن، "الصين والدول العربية: التشارك في بناء الحزام والطريق"، ٢٠١٦ http://www.al-sharq.com
[١٦٨] : رضوان جمّول، مرجع سابق، ص: ٧٧.

المصرية، كما جرى توقيع مجموعة اتفاقيات بين الطرفين المصري والصيني، حوالي ٢١ اتفاقية تجاوزت قيمتها ١٥ مليار دولار تقريبا في مجالات عدة مثل الطاقة البنى التحتية والنقل، وكذلك منحب الصين عدّة قروض للبنوك المصرية وصل أحدها إلى مليار دولار أميركي. بالإضافة إلى تمويل مشاريع الكهرباء والبنى التحتية للعاصمة الإدارية الجديدة لمصر، وغير ذلك من الاتفاقيات ذات الطابع التنموي.

فمنذ إطلاق إعلان العمل بشأن التعاون بين الصين والدول العربية في إطار مبادرة "الحزام والطريق" في الاجتماع الوزاري الثامن لمنتدى التعاون الصيني – العربي، وصل التلاحم الإستراتيجي إلى مستوى جديد، كما عمّق الطرفان التعاون العملي في مجالات النفط والغاز والطاقة الكهربائية والطاقة النووية والطاقة المتجددة وكفاءة االطاقة، فعقد الجانبان في سبتمبر ٢٠١٨، الدورة السادسة لمؤتمر التعاون الصيني – العربي في مجال الطاقة تحت شعار "مبادرة الدول العربية مذكرة تفاهم مع منظمة التعاون العالمي لتطوير الطاقة في الصين (GEIDCO)، ووقعت الوكالة الوطنية الصينية للطاقة الذرية والوكالة العربية للطاقة الذرية مذكرة تفاهم بشأن إنشاء مركز تدريب للاستخدام السلمي للطاقة النووية في المنطقة العربية.

وقد حققت المؤسسات الصينية تقدّماً ملحوظاً في مشروعات البنية التحتية الرئيسية لمبادرة "الحزام والطريق" في الدول العربية: بناء المركز الصيني – العربي لتبادل ونقل التكنولوجيا، وتأسيس ثمانية فروع له، وإنشاء منصة خدمات المعلومات المتكاملة الصينية العربية لنقل التكنولوجيا. كما تحقق تقدّم إيجابي في بناء المركز العربي للتدريب على استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، ومركز التدريب على الطاقة النظيفة بين الصين والدول العربية. كذلك فازت مؤسسة هاربين الدولية المحدودة للكهرباء بمناقصة مشروع محطة الطاقة النظيفة التي تعمل بالفحم في دبي. وتعاونت الصين مع الجزائر لبناء ميناء شحن جديد، وقامت المؤسسات الصينية ببناء مشروع سكك الحديد لمدينة العاشر من رمضان في مصر ومشروع جسر محمد السادس في المغرب ومشروع محطة العطارات لتوليد الكهربا في الأردن وغيرها من المشروعات، مما أسهم في توسيع مجالات التعاون الصيني – العربي.[١٦٩]

شاركت الدول العربية وجامعة الدول العربية في قمة منتدى "الحزام والطريق" للتعاون الدولي التي عقدت في ٢٠١٩، حيث أقامت الصين والدول العربية، بعد التشاور والنقاشات، علاقات تعاونية ومنصة للتعاون في مجالات الموانئ والجمارك وفحص الجودة وغيرها. قدمت الصين عشرين مليار دولار أميركي من القروض الخاصة لدفع التعاون في مجال الطاقة و١٥

[١٦٩] :وو سى كه، العلاقات الصينية-العربية في عام ٢٠١٩، موقع الصين اليوم الالكتروني ٢٠١٩\١١\٢٨ www.chinatoday.com.cn

مليار دولار اميركي من القروض الخاصة لدفع التصنيع في الشرق الأوسط و١٠ مليارات دولار أميركي من القروض التفضيلية سعيا لتعميق التعاون الصيني-العربي. كما أسست الصين مراكز مقاصة الرنمينبي في قطر والإمارات العربية المتحدة، وتعاونت معهما لإنشاء صندوق الاستثمار المشترك بقيمة عشرين مليار دولار اميركي، بالإضافة إلى ذلك، تعمل الصين على تعزيز مشروعات منطقة السويس للتعاون الاقتصادي والمدينة الصناعية الصينية- العمانية في الدقم والمنطقة الصناعية الصينية - السعودية في جازان والمنطقة التجريبية الصينية – الإماراتية لتعاون الطاقة وغيرها. عندما تأسس المنتدى- العربي في عام ٢٠٠٤، كان حجم التبادل التجاري الصيني – العربي أكثر من ثلاثين مليار دولار أميركي فقط، وازداد إلى ٢٤٤,٣ مليار دولار أميركي في عام ٢٠١٨ .

إن إهتمام الصين كقوة إقتصادية إقليمية وعالمية بالعالم العربي إن دلّ على شي فهو يدلّ على وزن العالم العربي في الاستراتيجية الصينية، نظراً لما يتمتّع به من ثروات طبيعية أبرزها النفط واحتياطاته الهائلة وخاصة في دول الخليج العربي، وهو ما تحتاجه الصين بشراهة تلبيةً لحاجاتها المتزايدة لمصادر النفط من أجل صناعاتها المتطورة باستمرار..

بالإضافة إلى الموقع الاستراتيجي الهام الذي يشغله العالم العربي واطلالته على المسطحات المائية وإشرافه على مضائق وقنوات تمر عبرها نسبة هائلة من التجارة العالمية. كما يعتبر العالم العربي سوقاً إستهلاكية ضخمة للمنتجات والسلع الصينية التي باتت تطال كل ما يمكن أن يستخدمه الانسان في حياته اليومية وبأسعار تناسب كافة المستويات المعيشية .

الفقرة الثانية: سياسة الصين الاقتصادية اتجاه العالم العربي.

إذا ما أردنا النظر أو البحث في مضامين السياسة الخارجية الاقتصادية الصينية اتجاه العالم العربي لا بد من الانطلاق أولاً من تاريخ هذه العلاقات التي لطالما كانت وما تزال قائمة على مبدأ التعايش السلمي والمنفعة المشتركة وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية للبلاد كما ذكرنا سابقاً. كما يجب الإلتفات إلى واقع الدول العربية الإقتصادي والأمني والسياسي والثقافي، لمحاولة إستخلاص معايير تحديد جمهورية الصين الشعبية لسياستها الخارجية اتجاه منطقة غير مستقرة أمنياً وخصوصاً في ظل التهديدات المحيطة بها جراء الأحداث الجارية خلال العشر السنوات الأخيرة، وتحديد حاجات ومصلحة كل طرف لدى الأخر، وعوامل أخرى غيرها..

بالرغم من التاريخ الودّي للعلاقات بين الصين ودول العالم العربي، إلّا أن التردد وعدم الوضوح إزاء منطقة الشرق الأوسط استمر كعلامة فارقة تطبع السياسة الخارجية للصين حتى السنوات القليلة الماضية، وسط تضارب في آراء المفكرين والديبلوماسيين الصينيين في الدوائر الأكاديمية والديبلوماسية، ما بين اتجاه لا يرى فائدة أو حتى إمكانية للتورط في منطقة مضطربة لا تملك الصين الإمكانيات والنفوذ الكافيين للتأثير فيها في مجاراة النفوذ الأميركي على هذا الصعيد، حيث تملك الإدارة الأميركية علاقات استراتيجية وديبلوماسية راسخة في غالبية حكومات المنطقة. الأمر الذي يمنح الولايات المتحدة الأميركية الإمكانيات اللوجستية ليس للتأثير في هذه المنطقة وحسب، بل للتحكم في اتجاهات النمو الاقتصادي الصيني الذي يعتمد على نفط المنطقة كمحرك رئيسي لعجلة الإقتصاد.

أما في الإتجاه الآخر فإنه ينطلق من إشكالية الطاقة نفسها لبلورة طروحات[١٧٠] تدعو الصين لبناء ديبلوماسية نشطة جديدة، تتجاوز حدودها التقليدية ضمن الهند الصينية وجنوب شرق آسيا للاهتمام بالتطورات الآخذة بالتدحرج في الشرق الأوسط، خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، وسيطرة التنظيمات المتطرفة مؤخراً على اجزاء من سوريا والعراق وليبيا ومصر وتونس، وبما يتناسب مع موقع الصين الطبيعي وقدراتها البشرية والمالية والاقتصادية والعلمية من جهة، ولتلبية احتياجاتها الأمنية والاقتصادية على المستوى العالمي من جهة أخرى.

تلجأ الصين دائماً إلى توثيق علاقاتها مع كافة الدول عبر التعاون وإقامة الشراكات، وهذا ما تفعله مع دول منطقة الشرق الأوسط ودول وسط آسيا ومنطقة الخليج كالسعودية، وإيران وقطر والإمارات بالإضافة الى مصر في شمال أفريقيا، وذلك للحفاظ على بيئة آمنة إقتصاديا وسياسياً في المنطقة بالتعاون مع القوى الغربية المتواجدة، تمهيداً للمشاركة في الاستثمارات الضخمة التي تشهدها المنكقة على صعيد غقامة البنى التحتية لاستخراج ونقل ثروات الغاز والبترول الموجودة والمكتشفة حديثاً في هذه الدول، ويعود ذلك لكون الصين مستورد صافٍ للنفط على الرغم من محاولاتها للاعتماد على مصادر الطاقة البديلة كالفحم والطاقة النووية، وكذلك تنويع مصادر إمدادات النفط بعيداً عن الشرق الأوسط عبر تكثيف الاستثمارات الصينية في القارة الأفريقية، إلا ان احتياجاتها المتزايدة للنفط تضاعف من اعتمادها على نفط الشرق الأوسط على الأقل لعقودٍ مقبلة.

[١٧٠] : Aspects of the "Evolution of China's Middle East Policy": Institute of Far Eastern Studies, 2014, Zhang Xiaodong, Kanstantin Antipov.

لذلك فإن القيادة الصينية الحالية في إعلانها لمبادرة " الحزام والطريق" في ربيع عام ٢٠١٣ كانت أقرب إلى تبنّي التوجه الثاني، حاسمةً بذلك الخيارات بالاتجاه غرباً. حيث باتت هذه المبادرة تطبع مختلف توجّهات السياسة الخارجية للصين، لا بل تعتبر في الواقع إيذاناً بدور صيني أكبر على الصعيد العالمي وبعلاقات استراتيجية من نوع آخر مع دول منطقة الشرق الأوسط، تقوم على اتفاقيات ثنائية تخدم استراتيجية أوسع، بدلاً من أشكال التعاون التقليدية بدون أفق استراتيجي التي ثبت عدم جدواها للصين بحسب العديد من الخبراء المؤثرين في السياسات الاستراتيجية الصينية.[١٧١]

فقد بات الصينيون ينظرون إلى غرب آسيا بوصفها المنفذ ومنصّة الانطلاق الضرورية لتحوّل الصين إلى قوّة عالميّة. وبهذا الشأن يعلق أحد الخبراء الصينيين بالقول: "إن إعادة انبعاث الصين الكبرى يعتمد إلى حد بعيد على منطقة غرب آسيا وأفريقيا. وفي المستقبل ستكون هذه المنطقة بالتأكيد أكثر أهميّة كشريك ضروري في عملية تنمية الصين".[١٧٢]

لذلك نجد أن وزير الخارجية نفسه لا يرى أية إمكانية للتراجع في المنطقة حيث " الصين ناشطة ليس في الاطار الاقتصادي وحسب، لكنّها مستعدّة أيضاً لتطوير التعاون في الحقول العسكرية والسياسية والأمنية، وخصوصاً مع العالم العربي".[١٧٣]

تحرص الصين دائما على طمأنة الولايات المتحدة الأميركية وغيرها من الدول النافذة في المنطقة بالتأكيد أن وجودها واندفاعها في المنطقة العربية ليس على حساب أية دول أخرى، فالصين تعلم جيّدا أن خطوط إمدادها البنفط الحيوي لاقتصادها من منطقة الشرق الأوسط تقع بالإجمال تحت نظر وتأثير الأسطول الأميركي المنتشر في المحيط الهندي وبحر العرب. ولكنها لا تستطيع أيضاً التراجع للاعتبارات التي ذكرناها سابقاً.

ونظراً لأهميّة منطقة الشرق الأوسط في الاستراتيجية الصينية بوصفها مصدراً للطاقة وعنصراً مؤثراً في أمن التجارة الخارجية، نجد أن الصين كدولة نامية كبرى تتصرّف ببراغماتية عالية لتعزيز حضورها في المنطقة. فهي تسعى لبناء علاقات وديّة مع مختلف الأطراف، بما في ذلك الكيان الصهيوني – ونذكر في هذا المجال أن ثاني أكبر شركة صينية في مجال القانون "ينغي" أطلقت عملياتها في الكيان الصهيوني عبر الاندماج مع الشركة الاسرائيلية (Eyal Khayat Zolty) المتخصصة بتقديم الاستشارات القانونية للشركات التجارية، بما فيها شركات التكنولوجيا العالية Hi-Tech - في محاولة للعب دور الوسيط للحد

---

١٧١ : Kanstantin Antipov, Aspects of the Evolution of China's Middle East Policy, Institute of Far Eastern Studies,2014.

١٧٢ : المصدر نفسه.

١٧٣ : المصدر نفسه.

من التوتر وإيجاد تسويات تضمن الاستقرار الضروري لنجاح التطبيق الفعلي لمبادرة " الحزام والطريق".

وعلى أية حال، تبدو الصين راغبةً فعلاً ببناء أفضل العلاقات السياسية والاقتصادية والعلمية والعسكرية والثقافية مع جميع الدول العربية. وهو ما عكسته الوثيقة السياسية الخاصة بالعلاقات المنشودة بين الصين والدول العربية، الصادرة عن وزارة الخارجية الصينية في كانون الثاني ٢٠١٦ تحت عنوان "ورقة السياسة الخارجية الصينية – العربية"، أي قبل أيام معدودة من من زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ لبعض دول المنطقة (تحديداً السعودية وإيران ومصر). وهذه الوثيقة تستند إلى قاعدة يطلق عليها الصينيون "قاعدة ٣+٢+١" والتي تحدد مجالات التعاون بين الصين من جهة والشرق الأوسط عموماً، والدول العربية خصوصاً من جهة أخرى، على الشكل التالي:

١ – التعاون في مجال الطاقة كمحور أساسي.

٢ – البنى التحتية والتجارة، والاستثمارات.

٣ – حقول التكنولوجيا العالية كالفضاء والطاقة النظيفة.

بالإجمال تتألف هذه الوثيقة من خمسة أجزاء تتضمّن مبادئ عامة حول تعزيز التعاون الشامل والتنمية المشتركة وإقامة علاقات مبنية على الاحترم المتبادل ودعم إقامة دولة فلسكينية مستقلة ضمن حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وبالطبع الاستفادة من مزايا وامكانيات الطرفين في بناء "مبادرة الحزام والطريق"، إلى جانب تأكيد التواصل والتشاور أيضاً على مستوى الحكومات والأحزاب والتنسيق في القضايا الدولية وصيانة السلم الامن الدوليين. وكذلك تعزيز التعاون في مجالات الطاقة والاستثمار والتبادل التجاري والزراعة والسياحة ومشاريع البنية التحتية والقضايا المالية والتعليم والعلوم وحماية البيئة، وبين المراكز الفكرية والثقافية والإعلامية.

غير أن اهتمام الصين بتعزيز العلاقات مع دول الشرق الأوسط عموما، والدول العربي خصوصاً، يتعدّى الشان الاقتصادي ليطال الموضوعين السياسي والثقافي.

وإلى جانب بناء التوافق حول مبادرة " الحزام والطريق" وحماية مصادر الإمدادات النفطية للصين، لا بد من الالتفات إلى معطى مستجد على الساحة الدولية، يضفي على منطقة الشرق الأوسط أهميّة خاصة كهدف من أهداف السياسة الصينية الخارجية. وهو يتمثّل في الهندسة المالية الجديدة الآخذة بالتشكيل بعد عولمة العملة الصينية (اليوان) وتبنيها من قبل صندوق النقد

كعملة احتياط دولية. ولذلك فإن دول المنطقة الشرق الأوسط مرشّحة للعب دور اساسي في عملية تسعير سلع رئيسية متبادلة دولياً باليوان (خصوصا النفط والغاز).

وفي هذا الإطار، ومع تقاعس لبنان الرسمي المنشغل بمشاكله السياسية عن الاستفادة من المزايا التي يتمتع بها كمركز مالي مناسب جغرافيا، للانفتاح على المبادرة الصينية، باتت الصين تنظر إلى دول الخليج عموماً بوصفها مركزاً مالياً تقليدياً للساحل الافريقي، حيث تملك الصين مصالح هائلة ومعقّدة. وبالتالي فهذه المنطقة ولا سيما الامارات العربية المتحدة بما لديها من سوق مالية متقدّمة، يمكن أن تشكل للصين قاعدة انطلاق في التوسّع باستخدام اليوان كوسيلة لتسوية المدفوعات بين دول آسيوية وأفريقية..

تسعى الصين بكل جهودها الدبلوماسية للابقاء على شبكة علاقاتها الدولية وديّة سلمية مع جميع الأطراف وذلك حفاظاً على مصالحها المتعاظمة يوما بعد يوم، فتقوم سياستها الخارجية اتجاه الدول العربية على معايير واضحة ومحددة وهي التوظيف والاستفادة من كل الامكانيات الاقتصادية والسياسية في إطار ما تتطلّبه مصلحة الطرفين.

المبحث الثاني: التحديات والظروف الدولية

على الرغم من الانطلاق في تنفيذ مشروع " الحزام والطريق " منذ الإعلان عنه، وتوظيف الامكانيات على كافة الصعد لإنجاحه، إلا أن هناك الكثير من التحديات والعوائق التي قد تعرقل سير ومسار تنفيذ هذا المشروع. سنتناول خلال هذا المبحث بعض الظروف التي تشكل عائقاً امام تنفيذ خطوات المشروع الصيني الاقتصادي العالمي، ففي الفقرة الأولى سنحاول الإضاءة

على الظروف أو الاحداث العربية البينية والداخلية والأزمات الحاصلة خلال هذا العقد وتأثيرها على سير تنفيذ المشاريع الاقتصادية في المنطقة في إطار مبادرة "الحزام والطريق". أما في الفقرة الثانية لا بد من الالتفات الى الظروف الدولة الأخيرة والتي أيضا كان لها الاثر في عرقلة بعض خطوات المشروع الصيني المذكور.

الفقرة الأولى : الظروف والتحديات العربية.

لك تكن يوما المنطقة العربية مستقرة سياسيا وأمنيا، بل هي في حالة ازمات وصراعات دائمة تختلف حدّتها بين فترة والثانية. وخلال العقد الاخير شهدت الدول العربية سلسلة احداث داخلية عنيفة على شكل احتجاجات وثورات وتحركات شعبية رفضاً للأنظمة السياسية القائمة والتي تسببت بظروف إقتصادية ومعيشية خانقة لغالبية الشعوب العربية. كما شهدت الكثير من المشاكل البينية كالحرب على سوريا واليمن وتحالف دول عربية مع قوى اقليمية وعالمية ضد دول عربية اخرى....

أن لهذه الأزمات الأثر الكبير على التقدم والنمو الاقتصادي للدول العربية وعلى المشاريع والاقتصادية والتنموية الاجنبية المقامة فيها، فمن المسلّم به أن الظروف الأمنية الغير مستقرة هي من أهم الاسباب لهروب الرساميل والمشاريع الاقتصادية.

وفي الحديث عن مشروع مبادرة "الحزام والطريق"، فإن الاضطرابات السياسية والأمنية الملتهبة في المنطقة تربك هذه المبادرة ، التي يتطلّب تنفيذها قدراً من الاستقرار السياسي والأمني والتزامات ديبلوماسية وسياسية مستقرة أيضاً. وبالتالي فإن النزاعات العسكرية في المنطقة لها تأثيرات سلبية وتشكّل عائقاً وتحدّيا كبيراً قد يعيق تنفيذ مبادرة " الحزام والطريق"، نظراً لموقع ودور دول المنطقة في قلب هذه المبادرة.

لذلك اتخذت الصين العديد من المواقف السياسية من القضايا العربية والتي تدعو فيها دائماً إلى بناء التوافق عبر الحوار وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المشتركة الطويلة الأمد، وبما يمنحها منفذاً مستقلاً إلى السلام والرفاهية بعيداً عن العنف والارهاب والإيديولجيات المتطرفة.

إن الصين والعالم العربي على حدّ سواء عانوا خلال قرون من الاستعمار وفقر وغير ذلك ، إلا أن الصين استطاعت خلال عقود قليلة من التحوّل من دولة فقيرة إلى مصاف القوى الاقتصادية العالمية، مستغلّةً كل طاقاتها ومستفيدة من التجارب والتاريخ والدروس للنهوض، وهذا ما لم تستطع الدول العربية القيام به حتى الآن، ومنها الأنظمة السياسية الاستبدادية والتي

ترتبط غالبا بالاشخاص وتعمل اولا للمصالح الخاصة والشخصية أكثر مما تعمل للمصلحة العامة، كما أن الدول العربي، يمكن القول أنه تحرّر من الاحتلال والاستعمار صوريّاً فقط، أما فعليا فما زال يرزح تحت نير التبعية السياسية والاقتصادية ، فأغلب الانظمة العربية تطبّق أجندات خارجية وبالتالي مصلحة القوى الدولية على حساب المصالح الوطنية.

فالوطن العربي لا تنقصه الموارد المادية ولا حتى البشرية فلديه عدد لا يستهان به من العلماء والأدمغة التي تُستغل في الخارج نظراً لعدم وجود مراكز أبحاث، والميزانية التي تّخصص للبحث العلمي في الدول العربية ضئيلة جدا بالمقارنة مع الدول الأجنبية وخصوصا المتطورة منها.

وبالعودة إلى الأزمات الأمنية والسياسية الممتدة على غالبية مساحة دول العالم العربي، والتي تُعدّ السبب الأبرز والتحدي الاكبر الذي يواجه سير تنفيذ "مبادرة الحزام والطريق"،

فإن الصين لم تتردد في المباشرة في تنفيذ مشاريع اقتصادية هامّة وعقد وتوقيع اتفاقيات التعاون والتبادل التجاري والاقتصادي في شتّى المجالات على الرغم من كلّ الظروف التي تمر بلا المنطقة. وذلك يعود لعدّة أسباب منها أن الصين لا يمكنها تجاهل المنطقة العربية نظراً لأهميتها في قلب المشروع الصيني والتي تمّ الإشارة اليها سابقاً، فمن غير الممكن التخلي عن مورد مهم للنفط والغاز الطبيعي مثل خزانات الدول العربي وبالأخص الخليجية منها.

فالصين، وإنطلاقا من تجربتها النموذجية في التنمية الاقتصادية والتطور، لديها من المناعة والتجربة ما يكفي لمعرفة كيفية التعامل مع الأزمات الدولية، والحفاظ على مصالحها رغم كل الظروف، لذلك فهي لا يهمها من يحكم بقدر ما يهمها أن لا يتقاطع ذلك مع مصالحها ، فهي براغماتية بإمتياز فيما يتعلق بعلاقاتها الدولية الدبلوماسية، تقف على مسافة واحدة من جميع الأفرقاء محاولة التوفيق بينهم وتقريب وجهات النظر وتسوية الامور بالطرق السلمية داعيةً لحل النزاعات والخلافات عن طريق الحوار.

لكن ذلك لا يعني أن سير تنفيذ المباردة على ما يرام في المنطقة العربية، والتي تعتبر جزءا بالغ الاهمية منها لا يمكن اغفاله او تجاوزه, فالأراضي العربية وممراتها المائية هي ممرات الزامية لطريق الحرير الجديد والتجارة العالمية ككل.

تعتبر الصين أن الأزمات البينية والداخلية العربية مؤقتة، وبجهودها الديبلوماسية وجهود القوى الدولية الفاعلية في المنطقة قد تصل الأمور إلى تسويات خلال السنوات القادمة، أما مشروع مبادرة " الحزام والطريق" فهو مشروع إقتصادي عابر للقارات طويل الأمد ولا يمكن تأجيل تنفيذه لأي سبب..

لذلك نرى التطور في العلاقات الصينية - العربية مستمر ومتقدّم دائماً، على كافة الصعد أبرزها الصعيد الاقتصادي، وايضا السياسي والثقافي وغيره.

الفقرة الثانية : الظروف والتحديات الدولية.

تواجه مبادرة "الحزام والطريق" الصينية الكثير من العقبات الدولية منها: قلّة ثقة الدول الغربية في هذه المبادرة واعتبارها مشروع ضعيف، بسبب ضعف الثقة في جودة السلع والصناعات الصينية ، نظراً لاعتمادها على المواد الرخيصة قليلة الكلفة وبالتالي أسعارها المتدنية من أجل زيادة قدرتها التنافسية في الاسواق العالمية وزيادة الربح منها، ولاعتبارات اخرى مثل قصور النفوذ الصيني في المنطقة، بالمقارنة مع نفوذ باقي الفاعلين الدوليين أبرزهم الولايات المتحدة الأميركية.

بالإضافة إلى كون الدبلوماسية الصينية وحدها - كأداة قوة وتأثير- غير كافية بنظر الغرب، للتأثير بمجريات الاقتصاد السياسة الدولية، فلا يوجد دولة عربية تابعة للصين، التبعية لا تصف العلاقات القائمة بين العرب والصين، بل هي علاقة ودية تعاونية. لذلك لم تأخذ الدول الغربية هذه المبادرة على محمل الجد اعتقادا أنها مجرد طموح تنموي صيني سوف يتداعى مع الوقت بسبب عدم وجود الركائز القوية لدعمه وتثبيته.

وفي الوقع، لا يكفي للصين أن تمتلك الإمكانيات والموارد المالية والمادية والتقنية والبشرية، لا بل والنوايا الحسنة حتى تصبح قادرة على تنفيذ مبادرة "الحزام والطريق". فهناك الكثير من التحديات الداخلية والخارجية التي يمكن أن تعيق هذه العملية. مما يفرض على القيادة الصينية بذل جهود مكثفة على قدر عال من المرونة والديبلوماسية والكفاءة في استخدام وسائط العولمة والتواصل، في حركة لا تقل نشاطاً عن ديناميكية الاقتصاد الصيني ذاته. وصولاً إلى تحقيق فهم مشترك أفضل للتطلعات والقيم ليس على المستوى المحلي فقط وإنما بين مختلف الشعوب المعنية على الأقل بمبادرة " الحزام والطريق". وهو ما يتطلب بالطبع الاستعداد لاتخاذ قرارت ربما تكون صعبة في العديد من القضايا الشائكة لمصلحة تنفيذ المبادرة.

وحيث أن التحديات على قدر من الأهمية، نُبرزُ بعضاً منها في ما يلي:

١- مخاطر ارتفاع مستويات البطالة ونشوء أحزمة بؤس حول المدن وتوسيع قطاعات اقتصادية هامشية، مع ما يترتب على ذلك من ضغوط متزايدة على الحكومة لإيجاد المزيد من فرص العمل وتحسين المستويات المعيشية، نتيجة تداعيات الإصلاحات الهيكلية التي تفرضها المبادرة بحد ذاتها، وتوجه الاعتماد المتزايد على الاقتصاد ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع .

٢- التوفيق بين الشفافية وتبادل المعلومات ومنع احتكارها من جهة، وحقوق الملكية الفكرية لحماية الإبداع ومبادرات الأعمال وجذب الاستثمارات من جهة أخرى.

٣- السطوة الحزبية الشديدة، مما أدى إلى ضعف سياسات الحوكمة (أي ارتخاء المعايير القانونية وانتشار الفساد.

٤- عجز النظام المالي عن مواكبة احتياجات النمو الاقتصادي المتسارع، وعدم مرونته.

٥- تنازع المصالح القائم في مراكز القرار الصيني بين أصحاب التوجهات الليبرالية والمحافظين من أصحاب التوجه الاشتراكي. (أو ما يسمّى الحرس القديم).

وعلى صعيد آخر، إذا كانت الصين تطمح عبر الشبكة الواسعة من طريق الحرير إلى تنمية مواردها التجارية وتعزيز نفوذها وصداقاتها في الإقليم، فإنه لا يمكن بأي حال التغاضي عن الهواجس والمخاوف التي يمكن أن تثيرها هذه الطموحات، تبعا لما يترتب عليها من تمدد وسط وجنوب آسيا والتواجد في المحيط الهادئ وبحر العرب، لدى العديد من دول المنطقة ممن لديها أيضاً طموحات مماثلة، كالهند فضلاً عن دول عظمى كالولايات المتحدة الأميركية وروسيا. وذلك بالإضافة إلى احتمال اصطدام المبادرة بالكثير من النزاعات الحدودية في مناطق حساسة كبحر الصين الجنوبي ومنطقتي التيبت والهيملايا.

ولعلّ من المفيد الإشارة إلى بعض هذه التحديات الخارجية على الشكل التالي:

التحدّي الهندي: تبدو الهند مهتمّة بالانضمام الى مباردة "الحزام والطريق" ، وهي تشارك بالفعل في مؤسسات التمويل الدولية المعنية بالمبادرة مثل البنك ألآسيوي العالمي للبنية التحتية، وبنك التنمية الجديدة، إنطلاقا من إدراكها بأهمية هذه المبادرة في إنعاش إقتصاديات دول المنطقة. إلا أنها لا تخفي في الوقت نفسه حذرها الشديد في مقاربة الموضوع لإعتبارات استراتيجية معينة، تتعلق تحديدا بمخاطر تعزيز حضور الأسطول الصيني في مناطق كالمحيط الهندي وخليج البنغال وبحر العرب تحيط بالهند من ثلاث جهات. دون أن ننسى بطبيعة الحال النزاع الحدودي بين الطرفين حول منطقتي الهيملايا والتيبت الذي ما زال معلّقا حتى تاريخه.

طموحات الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة: المساعي الأميركية والغربية عموماً ليس لتطويق التمدد الإقتصادي والعسكري والسياسي الصيني في منطقة المحيط الهادئ وبحر الصين الجنوبي وحسب، بل لزعزعة الاستقرار غربي الصين على الحدود مع دول آسيا الوسطى. فهذه المساعي التي تجلّت في استراتيجية " إعادة التوازن الآسيوي"، والتي من

ثمارها اتفاقية "الشراكة عبر المحيط الهادئ" تشكّل بكل تأكيد تهديداً جديّاً لمساعي الصين في تنفيذ مبادرة " الحزام والطريق" على أكمل وجه.

النزاعات الحدودية: تعاني منطقة جنوب شرق آسيا من نزاعات حدودية تاريخية بين الصين والدول المطلة على بحر الصين الجنوبي، مثل الفليبين وفييتنام وتايوان وماليزيا وكامبوديا وبورما. وتحظي الدول الأخيرة بدعم واضح من كل من الولايات المتحدة الأميركية واليابان في مواجهة الصين، التي تحاول احتواء هذه النزاعات عبر تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية لمصلحة جميع هذه الدول. بما في ذلك على وجه الخصوص تشجيع التجمعات الاقتصادية الاقليمية والاتفاقيات متعددة الاطراف.

الاضطرابات السياسة والأمنية : تدخل في هذا الإطار التطورات السياسية والأمنية المتسارعة في العديد من المناطق ضمن دائرة مبادرة "الحزام والطريق". مما قد يربك هذه المبادرة التي يتطلب تنفيذها قدراً من الاستقرار السياسي والأمني والتزامات ديبلوماسية وسياسية مستقرة أيضاً. ويتبادر إلى الذهن في هذا المجال، تعليق حزب سيريزا اليوناني فور تسلّمه السلطة في اليونان سنة ٢٠١٥ صفقة بيع ميناء "بيرابيس" لشركة محيط الصين للشحن. وهذا الميناء كان مخططاً له أن يشكل محطة أوروبية اساسية في مباردة الحزام والطريق.

ومما لا شكّ فيه أيضاً أن تأثيرات النزاعات العسكرية في منطقة الشرق الأوسط تشكّل بدورها تحدّيا كبيراً قد يعيق تنفيذ مبادرة الحزام والطريق، نظراً لموقع ودور دول المنطقة في قلب هذه المبادرة.

النقص في الخبرات والكوادر البشرية المؤهّلة: على المستويات الادارية والسياسية والديبلوماسية لإدارة استراتيجية هائلة بهذا الحجم. ومن المؤكد أن الصين تحتاج إلى وقت غير قصير لإكتساب الخبرات وتكوين هذه الكوارد.

تواجه الصين في إطار مبادرة "الحزام والطريق" الكثير من التحديات على كافة الصعد وفي اكثر من منطقة، وهو ما يتطلب منها بذل جهد كبير واسع النطاق لتخطي هذه التحديات قدر الإمكان. بالإضافة إلى تحدي مستجد طرأ على العالم كله وهو **فايروس كورونا** صيني المنشأ،

الذي اجتاح العالم كلّه وأثر بشكل كبير على إقتصادات العالم أجمع نظراً لاحتلاله الأولوية في اهتمامات الدول لخطورته على الحياة البشرية وما تطلّبه من تكثيف الجهود الطبيّة والصناعات الطبية ايضا بسبب الطلب الهائل عليها للضرورة الملحّة.

كما كان للاجراءات الوقائية المتخذة من قبل حكومات الدول للحد من انتشاء هذا الوباء الذي حصد آلاف الأرواح حول العالم، دور وأثر في تراجع الاقتصادات وحركة الاسواق العالمية بسبب اقفال الاسواق والمطارات والموانئ وتقليص حركات الملاحة البرية والجوية والبحرية للضرورة فقط..

وبما أن هذا الفايروس صيني المنشأ حاولت الكثير من الدول أبرزها الولايات المتحدة الأميركية توجيه أصابع الاتهام للصين بأن انتشار الفايروس كان مؤامرة مقصودة منها، وتقليب الرأي العام الدولي عليها.

هذا تحديّ جديد عالمي مستجد للصين، كما لباقي جول العالم، إلا أنه لا يمكن التغاضي عن كيفية تعامل الصين مع هذا التحدي بالسرعة والكفاءة اللازمة حتى استطاعت وقف انتشار الفايروس وتأمين المستلزمات والكوادر الطبية والعمل على مساعدة الدول الاخرى ايضا عبر ارسال مساعدات من كافة الأنواع.

فالصين ترى بهذا التحدي أنه أزمة عالمية مؤقتة يجب توحيد وتظافر الجهود الدولية لمواجتها وعودة سير الأمور الى ما كانت عليه، فذلك لم يوقفها عن الاستمرار في سير تنفيذ مشروع "الحزام والطريق". وهو انجاز يحسب للصين، ويؤكد قدراتها الهائلة في مواجهة التحديات والمشاكل الداخلية والدولية وحل الأزمات بكفاءة عالية....

الخاتمة :

قامت العلاقات العربية الصينية على مر العصور على اساس من الود والسلمية والتعاون التجاري، ومع التطور السريع الذي تشهده العلاقات الدولية والمتغيرات الدولية، نجد العلاقات العربية الصينية تتوطد أكثر مع مرور الوقت ومنذ انتصار الثورة الشيوعية عام ١٩٤٩ حتى الآن، لتطال كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها.

ولعلّ هذا التطور في العلاقات بين الطرفين بعود في المقام الاول إلى الإنفتاح والإصلاح الذي شهدته الصين منذ عام ١٩٧٨. بدايةً من الداخل الصيني ليطال كافة مجالات وقطاعات الدولة وإنطلاقاً إلى خارج حدود الصين ليشكّل نموذج تنموي فريد يحتذى به لتطور إقتصادات الدول بإستخدام كافة الطاقات والإمكانيات وبخاصةً البشرية منها.

إن هذا التطوّر الاقتصادي قد جعل الصين تحتل مكانة عالمية، إن لم نقل أنها أصبحت قطباً عالمياً جديداً يفرض عليها دوراً مختلفاً على الساحة الدولية. ولذلك وبعد عقود طويلة من الانكفاء نحو الداخل، تحت وطأة الانشغالات بالإصلاحات السياسية والاقتصادية، باتت الصين تطمح فعلاً لدور عالمي مؤثر وفاعل، وقد باتت تملك القدرات الاقتصادية التي تخوّلها لذلك.

فإن دراسة التطور الاقتصادي للصين تجعلنا أمام تجربة تنموية فريدة من نوعها. فهناك نظام شيوعي استطاع خلال فترة وجيزة نسبيا نقل مجتمع يسوده الفقر والعوز الى مراتب القوى الاقتصادية الكبرى، مستخدما في ذلك أدوات رأسمالية لا صلة لها بالعقيدة الشيوعية.

وعلى أية حال، فإن التوجّه الصيني غرباً قد ترجم مؤخراً بمبادرة طموحة جداً، جرى إطلاقها على أعلى المستويات الصينية تحت عنوان "مبادرة الحزام والطريق". ويتطلب تنفيذ المبادرة المذكورة ديبلوماسية مالية وفنية هائلة يبدو أن الصين عازمة على توفيرها.

وفي سياق التطلعات الصينية نحو دور حيوي يمكن أن تلعبه دول وسط وغرب آسيا والخليج وشبه الجزيرة العربية وشرق وشمال أفريقيا ضمن مبادرة الحزام والطريق، كان على المسؤولين الصينيين التأكيد دوماً على حيادية المبادرة وسلمية التوجهات الصينية، فضلاً عن المكاسب التي يمكن ان تجنيها جميع الدول على قاعدة رابح - رابح.

يبقى على الدول العربية شعوباً ومسؤولين، إدراك مدى أهمية وحساسية هذه المرحلة المفصلية، والعمل على التقاط هذه الفرصة التاريخية التي توفرها المبادرة الصينية من اجل بناء اقتصاد قوي، عبر ترميم وتطوير بناها التحتية ومرافقها الحيوية تمهيدا لتنويع إقتصاداتها المتخلّفة القائمة حالياً على الريوع النفطية والخدماتية. وذلك بدون أية شروط مسبقة يمكن ان تنال من سيادة واستقلال، لا بل واستقرار هذه الدول المكبلة بشروط والتزامات مؤسسات الإقراض الدولية التقليدية المهيمن عليها من قبل واشنطن، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي تحديدا ومانحي نادي باريس عموماً.

ولبنان بطبيعة الحال معني قبل غيره بعدم التردد والمبادرة إلى تنويع خياراته الاقتصادية والتنموية، واستغلال الفرصة الاقتصادية التي تتيحها المبادرة الصينية لتحقيق هذه الغاية،

مستفيداً من عناصر القوة لديه، أي : الموقع الجغرافي المميز على الحوض الشرقي للبحر الابيض المتوسط، والثروة النفطية المكتشفة حديثاً مقابل سواحله.

فلا يبقى رهينة مصالح قلّة إحتكارية محلية مدعومة بمراكز قوى سياسية ومالية خارجية.

كما ينبغى على العالم العربي ان لا يبقى ضحية "النرجسية السياسية " من قبل الحكام والقوى الخارجية لتنفيذ سياسيات تصب في مصلحة غيره أولاً.

ولكن يبقى السؤال ، هل سيبقى العالم العربي مجرّد ممر جغرافي لعبور واردات وصادرات ذهاباً وإياباً بين أوروبا وشرق أسيا؟

فإما أن يستمر في لعب هذا الدور, أو أن يبذل الجهد الذي يتطلّبه الأمر لأخذ دور اللاعب الجيوإقتصادي المشارك بفعالية على نحوٍ متسارع خلال العقود القادمة، بدلاً من دور الممر الجيواستراتيجي.

إن مشروع " الحزام والطريق"، يشكّل إنطلاقة فريدة نحو نوع جديد من العلاقات الدولية، وفي رأيي الشخصي أرى أنه ليس من السهل تنفيذ هذا المشروع كما هو مخطط له منذ البداية بسبب الكثير من الضغوط والعوامل الدولية المؤثرة وكذلك بسبب وجود أطراف دوليين فاعلين كالولايات المتحدة الأميركية التي تتعارض مصالحها مع المصالح الصينية وخاصة في المنطقة العربية التي تتمتع بها الولايات المتحدة بسيطرة شبه كاملة. إلا أن الإرادة الصينية وديبلوماسيتها لا يمكن الاستهانة بها وقد أثبتت نجاحها على مدى العقود الماضية، لذا قد يأخذ تنفيذ المشروع وقتاً أطول وقد تضطر الجمهورية الصينية لتعديل خططها كلما دعت الظروف الدولية إلى ذلك، إلى أن تحقق الهدف المنشود، أما فيما يتعلق بالجانب العربي سيبقى في إطار اللاتكافؤ لفترة طويلة، وذلك يعود للكثير من الاسباب التي تم ذكرها في سياق البحث، ابرزها أنه بحاجة لتغيير جذري داخلي ثقافي بالدرجة الأولى، ليبدأ رحلة النهوض والتقدم على كافة الصعد، وقد لا يحصل ذلك في المستقبل القريب.

ملحق:

وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية عام ٢٠١٦

مقدمة

تضرب جذور الصداقة بين الصين والدول العربية في أعماق التاريخ. وتظل الأمتان الصينية والعربية مرتبطتين بطريق الحرير برا وبحرا على مدى أكثر من الـ٢٠٠٠ سنة المنصرمة التي يبقى فيها السلام والتعاون والانفتاح والتسامح والتدارس والتنافع والترابح قيما سائدة في التواصل بين الجانبين.

وكان تأسيس الصين الجديدة واستقلالات الدول العربية قد بشر بعهد جديد للتبادل الودي الصيني العربي، فتمت إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وجميع الدول العربية البالغ عددها ٢٢ دولة خلال الفترة ما بين عامي ١٩٥٦ و١٩٩٠، وكانت الصين تدعم بحزم الحركات التحررية الوطنية العربية، وتدعم بحزم نضال الدول العربية في سبيل الدفاع عن السيادة الوطنية والوحدة الترابية واستعادة وصيانة الحقوق والمصالح القومية والتصدي للتدخل والاعتداء الخارجيين، وتدعم بحزم القضايا العربية في تطوير الاقتصاد القومي وبناء الوطن. وفي المقابل، قدمت الدول العربية دعما قويا للصين في استعادة مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة وفي قضية تايوان وغيرها.

بعد انتهاء الحرب الباردة، وتماشيا مع التيار العالمي المتمثل في السلام والتنمية والتعاون، كان الجانبان الصيني والعربي يتعاملان مع بعضهما البعض باحترام ومساواة وعملا على تعميق الصداقة التقليدية وتطوير العلاقات الثنائية، وحققا نتائج ملحوظة في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والعلمية والتكنولوجية والثقافية والتعليمية والعسكرية والصحية والرياضية والإعلامية وغيرها، وأقاما علاقات الصداقة والتعاون الموجهة للقرن الجديد.

وفي عام ٢٠٠٤، تأسس منتدى التعاون الصيني العربي الذي صار إطارا للتعاون الجماعي يشمل مجالات عديدة وتنبثق عنه أكثر من ١٠ آليات. وفي عام ٢٠١٠، تمت إقامة علاقات التعاون الاستراتيجي القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة بين الصين والدول العربية، الأمر الذي أدخل التعاون الجماعي الصيني العربي إلى مرحلة جديدة من التطور والتقدم النوعي على نحو شامل. وعلى هذا الأساس، أوضح الرئيس الصيني شي جينبينغ المجالات والاتجاهات ذات الأولوية للتعاون الجماعي الصيني العربي في الخطاب المهم الذي ألقاه خلال افتتاح الاجتماع الوزاري السادس لمنتدى التعاون الصيني العربي في عام ٢٠١٤، الأمر الذي حدد دليل عمل لتطوير العلاقات الصينية العربية وبناء المنتدى.

وخلال الـ٦٠ سنة التي مضت على بدء العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول العربية، تعمّق التعاون بينهما في مختلف المجالات بشكل مستمر، حيث تمت إقامة علاقات الشراكة الاستراتيجية الشاملة أو علاقات الشراكة الاستراتيجية أو علاقات التعاون الاستراتيجي بين الصين و٨ دول عربية وآلية للحوار الاستراتيجي بين الصين ومجلس التعاون لدول الخليج العربية. هذا وصارت الدول العربية أكبر مورد النفط الخام للصين وسابع أكبر شريك تجاري لها، وتجاوبت إيجابيا وفاعلا مع المبادرات الصينية التي تدعو إلى تشارك الجانبين الصيني العربي في بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الـ٢١ وتشكيل معادلة التعاون "١+٢+٣" المتمثلة في اتخاذ مجال الطاقة كالمحور الرئيسي ومجالي البنية التحتية وتسهيل التجارة والاستثمار كجناحين و٣ مجالات ذات تقنية متقدمة وحديثة تشمل الطاقة النووية والفضاء والأقمار الاصطناعية والطاقات الجديدة كنقاط اختراق في التعاون، وتعزيز التعاون في الطاقة الإنتاجية. كما لدى الجانبين توافق واسع النطاق فيما يتعلق الحفاظ على السيادة الوطنية والوحدة الترابية والدفاع عن كرامة الأمة واتباع الحلول السياسية للقضايا الساخنة وتعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، ويتحليان بمواقف متشابهة من القضايا مثل إصلاح مجلس الأمن الدولي وتغير المناخ ومفاوضات جولة الدوحة، ويحافظان على التنسيق والتعاون المتميز في هذا

الصدد. كما أن التواصل الثقافي والإنساني يتكثف مع مرور الزمان ويزداد التبادل الشعبي، الأمر الذي عزز الفهم المتبادل والصداقة بين شعوب الجانبين.

على مدى الـ٦٠ سنة المنصرمة، حقق التعاون الودي الصيني العربي قفزة تاريخية اتساعا وعمقا، وأصبح نموذجا يحتذى به في تعاون الجنوب - الجنوب واكتسب خبرة وتجارب ناجحة، إذ أن الجانبين يلتزمان بالاحترام المتبادل والتعامل على قدم المساواة وظلا أخوين وصديقين وشريكين مهما كانت تقلبات الأوضاع على الساحة الدولية؛ ويتمسكان بالمنفعة المتبادلة والكسب المشترك والتنمية المشتركة وظلا يسعيان إلى المصلحة المشتركة والتنمية المستدامة مهما كانت التغيرات التي مرت بها الأوضاع الداخلية؛ ويعملان على تعزيز الحوار والتواصل والتبادل الحضاري وظلا يحترمان النظم السياسية والطرق التنموية لدى الجانب الآخر مهما كانت الاختلافات من الزاوية الأيديولوجية.

حرصا من الحكومة الصينية على توضيح المبادئ الإرشادية التي تلتزم بها لتطوير العلاقات الصينية العربية ورسم خطط المستقبل المشرف للتعاون الصيني العربي المتبادل المنفعة على أساس استعراض واستخلاص الخبرة في تطوير العلاقات الصينية العربية، وتأكيدا من جديد على مساعيها السياسية في تدعيم السلام والاستقرار في الشرق الأوسط والارتقاء بالعلاقات الصينية العربية إلى مستويات أعلى، تضع الحكومة الصينية أول وثيقة خاصة بسياستها تجاه الدول العربية كما هو الآتي: الجزء الأول، تعميق علاقات التعاون الاستراتيجي الصينية العربية القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة

تعيش الأوضاع الدولية حاليا تغيرات متواصلة معمقة ومعقدة في ظل الزخم المتزايد للتعددية القطبية والعولمة الاقتصادية والتطور المستمر للتنوع الثقافي والمعلوماتية الاجتماعية وما يترتب على ذلك من التعديلات والتحولات المتسارعة للمعادلة الدولية والنظام الدولي. تعمل دول العالم على تسريع وتيرتها في تغيير استراتيجياتها التنموية وتحريك الإصلاح والإبداع وتعجيل التحول الاقتصادي وإيجاد مجالات جديدة للتنمية. وفي الوقت نفسه، ما زال العالم يمر بفترة تعديلات عميقة للاقتصاد في حين تكون العناصر الجيوسياسية أكثر حضورا وتتوالى وتتعاقب التوترات المحلية وتزداد التحديات الأمنية غير التقليدية والتحديات العالمية بشكل مستمر، وما زالت الفجوة كبيرة بين الجنوب والشمال من حيث مستوى التنمية. فما زال هناك مشوار شاق وطويل لتدعيم القضية السامية للسلام والتنمية للبشرية.

إن الصين التي تعتبر أكبر بلد نام في العالم، تعمل بكل طاقتها على تحقيق "الهدفين المئويين" وبناء دولة اشتراكية حديثة غنية وقوية وديمقراطية ومتحضرة ومتناغمة وتحقيق الحلم الصيني للنهضة العظيمة للأمة الصينية. ستواصل الصين رفع راية السلام والتنمية والتعاون والكسب المشترك، وتسلك طريق التنمية السلمية بلا تغيير، وتلتزم باستراتيجية الانفتاح القائمة على المنفعة المتبادلة والكسب المشترك بلا تزعزع، سعيا إلى إقامة علاقات دولية من نوع جديد تتمركز على التعاون والكسب المشترك.

إن الدول العربية التي تقع في منطقة الالتقاء بين قارتي آسيا وإفريقيا تتميز بطابع تعددي تنوعي ديني وحضاري بارز، وتعرف بعراقة ثقافتها وتاريخها وخصوصيتها في الموارد وإمكانياتها الهائلة في التنمية. وفي ظل الظروف الحالية، تعمل الدول العربية على استكشاف طرق تنموية تتناسب مع ظروفها الوطنية بإرادتها المستقلة، من خلال الدفع بالعملية الصناعية وزيادة التوظيف

وتحسين معيشة الشعب وتدعيم السلام والاستقرار في المنطقة، بما يقوم بدور مهم في الشؤون الإقليمية والدولية.

ينتمي كل من الصين والدول العربية إلى العالم النامي، وتمتلك الاثنتان كمجموعة سُدس مساحة اليابسة وما يقرب من رُبع سكان العالم وثُمن حجم الاقتصاد العالمي. ورغم أن الجانبين الصيني والعربي يتباينان من حيث الموارد والإمكانيات ومستوى التنمية، غير أن كلاهما يمر بمرحلة مهمة في المسيرة التنموية، ويضطلعان بمهمة مشتركة لتحقيق نهضة الأمة وتقوية وإثراء الوطن، الأمر الذي يتطلب تضامنا وتنسيقا أوثق بين الجانبين، والتواصل والاستفادة المتبادلة في استكشاف الطرق التنموية، وتعزيز التعاون في السعي وراء التنمية المشتركة، والعمل يدا بيد على تدعيم أمن المنطقة، والتفاعل والتآزر في إقامة نوع جديد من العلاقات الدولية، بما يساهم في الحفاظ على السيادة والاستقلال ووحدة الأراضي للصين والدول العربية وتعزيز الاستقرار والاقتصاد وتحسين معيشة الشعب وزيادة الرفاهية للشعب الصيني والشعوب العربية.

تستمر الصين في الالتزام بالصداقة التقليدية الصينية العربية وتطويرها، وتعمل باطراد على إثراء وتعميق المعادلة الشاملة الأبعاد والمتعددة المستويات والواسعة النطاق للتعاون الصيني العربي، والدفع بالتطور السليم والمستمر لعلاقات التعاون الاستراتيجي القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة، بما يقدم مساهمة إيجابية في صيانة السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة والعالم بأسره.الجزء الثاني، سياسة الصين تجاه الدول العربية

يعتبر العالم العربي شريكا مهما للصين التي تسلك بخطوات ثابتة طريق التنمية السلمية في مساعيها لتعزيز التضامن والتعاون مع الدول النامية وإقامة علاقة دولية من نوع جديد تتمحور على التعاون والكسب المشترك. وينظر الجانب الصيني دائما إلى العلاقات الصينية العربية من الزاوية الاستراتيجية، ويلتزم بتوطيد وتعميق الصداقة التقليدية بين الصين والدول العربية كسياسته الخارجية الطويلة الأمد. ستلتزم الصين بالفهم الصحيح للمسؤولية الأخلاقية والمصلحة للربط الوثيق بين الجهود الهادفة إلى تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في الدول العربية والجهود الرامية إلى تحقيق تنمية أفضل في الصين، وذلك من أجل الكسب المشترك والتنمية المشتركة من خلال التعاون وبالتالي استشراف آفاق أكثر إشراقا لعلاقات التعاون الاستراتيجي بين الصين والدول العربية.

-- تلتزم الصين بتطوير علاقاتها مع الدول العربية على أساس المبادئ الخمسة المتمثلة في الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي، وعدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمساواة والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي. وتقف إلى جانب عملية السلام في الشرق الأوسط وتدعم إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وتدعم الجهود المبذولة من جامعة الدول العربية ودولها الأعضاء في هذا السبيل. تتمسك بحل القضايا الساخنة في المنطقة بطرق سياسية وتدعم إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، كما تؤيد الجهود الحثيثة التي تبذلها الدول العربية من أجل تعزيز التضامن ووضع حد لانتشار الأفكار المتطرفة ومكافحة الإرهاب وغيرها. وتحترم الصين خيار شعوب الدول العربية، وتدعم جهود الدول العربية في استكشاف الطرق التنموية التي تتناسب مع خصوصياتها الوطنية بإرادتها المستقلة، مع الأمل في زيادة تبادل الخبرة مع الدول العربية بشأن حكم وإدارة البلاد.

-- يحرص الجانب الصيني على إجراء التعاون العملي مع الدول العربية وفقا لمبدأ المنفعة المتبادلة والكسب المشترك، وخاصة من خلال التشارك في بناء "الحزام والطريق"، الذي سيتم في عملية تناسق استراتيجيات الجانبين للتنمية وتوظيف ما لديهما من المزايا والإمكانيات الكامنة والدفع بالتعاون الدولي في مجال الطاقة الإنتاجية وتوسيع دائرة التعاون في البنية التحتية ومجال تسهيل التجارة والاستثمار، إضافة إلى الطاقة النووية والفضاء والأقمار الاصطناعية والطاقة الجديدة والزراعة والمالية وغيرها، بما يحقق التقدم المشترك والتنمية المشتركة، ويعود بمزيد من فوائد على أبناء شعوب الجانبين. يحرص الجانب الصيني على التعاون مع الدول العربية للدفع بآلية تعاون من نوع جديد تقوم على الانفتاح والمنفعة المتبادلة والكسب المشترك، كما سيواصل تقديم ما في مقدوره من المساعدة للدول العربية عبر قنوات ثنائية ومتعددة الأطراف وفقا لاحتياجات الأخيرة، بما يساعد على الارتقاء بمستواها المعيشي وقدرتها على تنمية نفسها.

-- تحرص الصين على مشاركة الدول العربية في المساعي لتكريس التنوع الحضاري في العالم، وتعزيز التواصل والاستفادة المتبادلة بين مختلف الحضارات، وزيادة توثيق التواصل الإنساني والثقافي بين الصين والدول العربية، وتعزيز التعاون بين الجانبين في مجالات العلوم والتربية والتعليم والثقافة والصحة والإذاعة والسينما والتلفزيون، وذلك في سبيل زيادة التفاهم والصداقة بين شعوب الجانبين، والتكامل والتمازج بين الثقافتين الصينية والعربية، وبالتالي بناء جسور للتفاهم والتواصل تساهم في توحيد جهود الأمتين الصينية والعربية في الدفع بالتقدم والازدهار للحضارة البشرية.

-- يحرص الجانب الصيني على تعزيز التشاور والتنسيق مع الجانب العربي للعمل سويا على صيانة المقاصد والمبادئ لـ"ميثاق الأمم المتحدة"، مع تطبيق أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، بما يحافظ على العدل والعدالة في المجتمع الدولي ويدفع بالنظام الدولي نحو اتجاه أكثر عدلا وإنصافا، واحترام المصالح الحيوية والهموم الكبرى للجانب الآخر في إصلاح الأمم المتحدة وتغير المناخ والأمن الغذائي وأمن الطاقة وغيرها من القضايا الدولية الهامة، ودعم المطالب المشروعة والمواقف الصائبة للجانب الآخر، والعمل بحزم على حماية المصلحة المشتركة للدول النامية الغفيرة.الجزء الثالث، تعزيز التعاون الصيني العربي على نحو شامل

(١) المجال السياسي

١. التبادل الرفيع المستوى

الحفاظ على زخم التبادل والحوار على المستوى الرفيع بين الجانبين الصيني والعربي، والتوظيف الكامل لدور اللقاءات بين قيادات الجانبين في إرشاد العلاقات الصينية العربية، وزيادة التواصل بشأن العلاقات الثنائية والقضايا الهامة ذات الاهتمام المشترك، وتكثيف تبادل الخبرة والتجارب في حكم وإدارة البلاد ومجال التنمية، وتوطيد الثقة السياسية المتبادلة وتوسيع دائرة المصلحة المشتركة وتعزيز التعاون العملي.

٢. آليات التشاور والتعاون بين الحكومات

مواصلة تعزيز بناء آليات التشاور والتحاور بين الحكومات الصينية والعربية، والتوظيف الكامل للدور الإرشادي والتنسيقي للآليات الثنائية والمتعددة الأطراف كالحوارات الاستراتيجية والمشاورات السياسية، وتعزيز التواصل والتبادل وتدعيم التنمية المشتركة.

٣. التواصل بين الأجهزة التشريعية والأحزاب السياسية والحكومات المحلية

يحرص المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني على مواصلة تعزيز التواصل والتعاون مع الأجهزة التشريعية في الدول العربية على مستويات مختلفة وعبر قنوات متعددة على أساس تبادل الاحترام وتعميق التفاهم وتطوير التعاون.

ويحرص الحزب الشيوعي الصيني على مواصلة تعزيز التبادل مع الأحزاب والمنظمات السياسية الصديقة في الدول العربية بغية توطيد الأسس السياسية لتطوير العلاقات الصينية العربية وذلك على أساس مبادئ الاستقلالية والمساواة الكاملة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

مواصلة تعزيز التواصل بين الحكومات المحلية الصينية والعربية. تثبيت آلية منتدى المدن الصينية والعربية ودعم إقامة علاقات توأمة بين مزيد من المقاطعات والولايات والمدن لأجل تدعيم التواصل والتعاون الثنائي في مجال التنمية والحوكمة المحليتين.

٤. التعاون في الشؤون الدولية

تعزيز التشاور حول الشؤون الدولية والبقاء على التواصل والتنسيق في القضايا الدولية والإقليمية الهامة وتبادل الدعم والتأييد فيما يتعلق بالمصالح الجوهرية والهموم الكبرى لدى الجانب الآخر وتكثيف التنسيق والتعاون في المنظمات الدولية وحماية المصالح المشتركة للجانبين والدول النامية الغفيرة.

التشارك في صيانة مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وما يتمحور عليه من النظام الدولي والمنظومة الدولية، والعمل على إقامة علاقات دولية من نوع جديد تتمركز على التعاون والكسب المشترك، وبذل جهود مشتركة لتدعيم السلام والتنمية في العالم. دعم الدور الرئيسي للأمم المتحدة في صيانة سلام العالم وتعزيز التنمية المشتركة والتعاون الدولي، ودعم الإصلاحات اللازمة والمشروعة للأمم المتحدة بغية زيادة التمثيلية وحق الكلام للدول العربية وغيرها من الدول النامية في مجلس الأمن الدولي.

٥. القضايا المتعلقة بتايوان

إن قضية تايوان تخص المصلحة الجوهرية للصين. إن مبدأ الصين الواحدة أساس هام لإقامة وتطوير العلاقات بين الصين والدول العربية والمنظمات الإقليمية. يثمن الجانب الصيني الالتزام المستمر من الدول العربية والمنظمات الإقليمية بمبدأ الصين الواحدة، وعدم قيامها بتطوير علاقات رسمية أو إجراء تواصل رسمي مع تايوان، ودعمها للتنمية السلمية للعلاقات بين جانبي المضيق وقضية إعادة توحيد الصين.

(٢) مجال الاستثمار والتجارة

١. "الحزام والطريق"

التمسك بمبدأ التشاور والتشارك والتنافع لتعزيز البناء المشترك من الجانبين الصيني والعربي لـ"الحزام والطريق"، وتشكيل معادلة تعاون "١+٢+٣" تتخذ مجال الطاقة كالمحور الرئيسي ومجالي البنية التحتية وتسهيل التجارة والاستثمار كجناحين و٣ مجالات ذات تقنية متقدمة وحديثة تشمل الطاقة النووية والفضاء والأقمار الاصطناعية والطاقات الجديدة كنقاط اختراق، بما يطور ويجدد من التعاون العملي.

٢. التعاون في الطاقة الإنتاجية

الالتزام بالدور الرئيسي للشركة والدور القيادي للسوق والدور التحفيزي للحكومة والتشغيل التجاري كالمبدأ وارتباط مزايا الصين في الطاقة الإنتاجية باحتياجات الدول العربية، لإجراء تعاون متقدم ومناسب وكفيل يساهم في زيادة التوظيف ويحافظ على البيئة مع الدول العربية في مجال الطاقة الإنتاجية، ودعم العملية الصناعية في الدول العربية.

٣. التعاون الاستثماري

تشجيع ودعم شركات الجانبين على توسيع وتحسين الاستثمارات المتبادلة على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة والتعاون والكسب المشترك، وتوسيع مجالات التعاون وتنويع سبله، وتوسيع القنوات الاستثمارية والتمويلية وتعزيز التعاون الاستثماري والتمويلي المتبادل من خلال توزيع حقوق المساهمين والدائنين وبأساليب مختلفة تشمل القروض والتمويلات من نوع الميزنين والاستثمارات المباشرة والصناديق وغيرها. إن الجانب الصيني على استعداد لمواصلة تقديم القروض الميسرة وائتمانات التصدير وغيرها للدول العربية مع تقديم دعم تأميني لائتمانات التصدير والاستثمارات في الخارج. والدفع بالتشاور والتوقيع على اتفاق عدم ازدواجية الضرائب ومنع التهرب من الضرائب بين الجانبين الصيني والعربي، بما يهيئ بيئة مواتية للاستثمار، ويوفر ظروفا ميسرة لمستثمري الجانبين، ويحمي حقوقهم ومصالحهم المشروعة.

٤. التجارة

دعم دخول مزيد من المنتجات العربية غير النفطية إلى السوق الصينية، ومواصلة تحسين الهيكلة التجارية، والعمل على الدفع بالتطور المستمر والمستقر للتجارة الثنائية. وتعزيز التواصل والتشاور بين الجهات الاقتصادية والتجارية المختصة لدى الجانبين الصيني والعربي بغية سرعة إتمام المفاوضات بين الصين ومجلس التعاون لدول الخليج العربية بشأن إنشاء منطقة التجارة الحرة والتوقيع على اتفاق التجارة الحرة. معارضة الحمائية التجارية، والعمل على إزالة الحواجز

التجارية غير الجمركية، مع إيجاد تسويات ملائمة للنزاعات والاحتكاكات التجارية من خلال مشاورات ودية، وصولا إلى آليات ثنائية ومتعددة الأطراف للإنذار المبكر للمنازعات التجارية وللتعاون في المعالجة التجارية. تعزيز التعاون في مجال الحجر الصحي، والإسراع بوتيرة تناسق المعايير وتبادل وتدريب الأفراد، مع العمل سويا على مكافحة استيراد وتصدير البضائع المقلدة والمغشوشة.

٥. التعاون في مجال الطاقة

إجراء التعاون على أساس المنفعة المتبادلة، ودفع ودعم التعاون الاستثماري بين الصين والدول العربية في مجال النفط والغاز الطبيعي وخاصة في مجالات تنقيب النفط واستخراجه ونقله وتكريره، والدفع بالترابط والتناسق من حيث الخدمات الهندسية والتقنية في الحقول النفطية وتجارة المعدات والمعايير القطاعية. وتعزيز التعاون في مجال الطاقة المتجددة وفي مقدمتها الطاقات الشمسية والريحية والكهرومائية. والتشارك في بناء مركز التدريب الصيني العربي للطاقة النظيفة، بما يدفع التعاون بين الجانبين في المجالات ذات الصلة على نحو شامل.

٦. بناء البنية التحتية والأساسية

تشجيع ودعم الشركات الصينية والمؤسسات المالية الصينية لتوسيع دائرة مشاركتها في التعاون مع الدول العربية في مجالات السكك الحديدية والطرق العامة والموانئ والطيران والكهرباء والاتصالات ومنظومة "بيدو" للملاحة عبر الأقمار الاصطناعية والمحطات الأرضية للأقمار الاصطناعية وغيرها من البنية التحتية والأساسية، وتوسيع التعاون في تشغيل المشاريع بخطوات تدريجية. والعمل على إجراء التعاون في المشاريع الكبرى في الدول العربية وفقا لمجالاتها واحتياجاتها ذات الأولوية للتنمية، بما يرتقي بمستوى البنية التحتية والأساسية في الدول العربية بشكل مستمر.

٧. التعاون في مجال الفضاء

زيادة تعزيز التعاون الصيني العربي في مجال الفضاء، والعمل على البحث في إقامة مشاريع مشتركة في مجالات تكنولوجيا الفضاء والأقمار الاصطناعية وتطبيقاتها والتعليم والتدريب الخاص بالفضاء وغير ذلك، مع الإسراع بتشغيل منظومة "بيدو" للملاحة عبر الأقمار الاصطناعية في الدول العربية، والعمل على تعزيز التواصل والتعاون بين الصين والدول العربية في مجال رحلات الفضاء المأهولة، بما يرتقي بمستوى التعاون بين الجانبين في مجال الفضاء.

٨. التعاون في مجال الطاقة النووية للأغراض المدنية

تعزيز التعاون بين الجانبين في مجالات تصميم وبناء المحطات لتوليد الكهرباء والتدريبات للتقنيات الكهرونووية وغيرها. والعمل على إجراء التعاون الصيني العربي في جميع حلقات الصناعة النووية، ولا سيما الدفع بالتعاون في الأبحاث العلمية الأساسية في المجال النووي والتعاون في الوقود النووي والمفاعل البحثي والتطبيقات للتقنيات النووية والتأمين النووي ومعالجة النفايات المشعة ومواجهة الطوارئ النووية والأمن النووي وغير ذلك، مع الإسراع بالتشارك في بناء مركز التدريب العربي للاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بما يرتقي بمستوى التعاون بين الجانبين في المجال النووي.

٩. التعاون المالي

دعم تبادل فتح فروع والتعاون المهني المتعدد المجالات بين المؤسسات المالية الصينية والعربية التي تفي بالشروط المطلوبة، ومواصلة تعزيز التواصل والتعاون بين الجهات المختصة بالرقابة والإشراف. تعزيز التعاون النقدي بين البنوك المركزية لدى الجانبين، وبحث توسيع دائرة التسوية العابرة للحدود باستخدام العملات المحلية والترتيبات الخاصة بتبادلها، وزيادة الدعم التمويلي والتأميني. تعزيز التنسيق والتعاون في المنظمات والآليات المالية الدولية واستكمال وإصلاح المنظومة المالية الدولية بغية تعزيز حق الكلام والتمثيلية للدول النامية. يرحب الجانب الصيني بانضمام الدول العربية إلى البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية والقيام بدور فعال.

١٠. بناء آليات وأطر التعاون الاقتصادي والتجاري

التوظيف الفعال لأدوار الآليات الثنائية والمتعددة الأطراف مثل اللجان الاقتصادية والتجارية المشتركة بين الحكومات والغرف التجارية الصينية العربية المشتركة والاستغلال الكامل لمعرض إكسبو الصيني العربي ومعارض أخرى كأطر تعزز الزيارات المتبادلة والتواصل بين حكومات الجانبين الصيني والعربي وشركاتهما.

(٣) مجال التنمية الاجتماعية

١. الرعاية الطبية والصحة

تعزيز التواصل والتعاون في مجال الطب التقليدي والحديث، والاهتمام بالأعمال المتعلقة بعلاج الأمراض المعدية والوقاية منها والوقاية والحد من الأمراض غير المعدية، وخاصة التعاون في الإخطار بالأمراض الوبائية المنتشرة ومراقبتها، والدفع بتبادل الزيارات بين خبراء الجانبين. تعزيز التعاون بين الأجهزة الطبية وزيادة التبادل فيما يتعلق بالمهارات السريرية. مواصلة إرسال البعثات الطبية والارتقاء بمستوى خدماتها بشكل مستمر.

٢. التعليم وتنمية الموارد البشرية

تعزيز التعاون في مجال التعليم وتنمية الموارد البشرية مع توسيع حجمه وإيجاد أساليب مبتكرة له. تشجيع الجامعات والمعاهد العليا لدى الجانبين على إجراء بحوث علمية مشتركة في مجالات

التاريخ والثقافة والتطبيقات العلمية والدراسات الإقليمية والقطرية المتخصصة وغيرها. الدفع بإنشاء الجامعة الصينية الأردنية ودعم التأهيل المشترك للكفاءات الصينية والعربية، من خلال توسيع حجم تبادل الطلبة بين الجانبين، وزيادة عدد المنح الدراسية الحكومية المتبادلة بخطوات تدريجية، مع رفع نسبة الطلبة للدراسات العليا وتوسيع نطاق التخصصات. إقامة المزيد من أجهزة تعليمية باللغة الصينية في الدول العربية، ودعم برامج تكوين معلمي اللغة الصينية من الدول العربية. العمل على إجراء التواصل والتعاون في مجال التعليم والتأهيل المهني والاستفادة المتبادلة من الخبرات المفيدة.

٣. التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا

تسريع وتيرة إقامة آليات حكومية صينية وعربية للتعاون في الابتكار والإبداع العلمي والتكنولوجي. تنفيذ برنامج الشراكة العلمية والتكنولوجية الصينية العربية لمواصلة الارتقاء بالإمكانية العلمية والتقنية للدول العربية. استغلال "المركز الصيني العربي لنقل التكنولوجيا" لإنشاء شبكة متكاملة تغطي الصين وجميع الدول العربية للتنسيق والتعاون في نقل التكنولوجيا. تنفيذ برنامج استضافة العالمين الشباب المتفوقين في الصين ليشمل الدول العربية، وتشجيع التواصل بين المواهب العلمية الشابة لدى الجانبين. التشارك في إقامة مجموعة من المختبرات الوطنية المشتركة ومراكز الأبحاث المشتركة والحدائق العلمية والتكنولوجية المتميزة، وبناء أطر تتجه خلالها الشركات نحو الخارج، وتشجيع الشركات العلمية والتكنولوجية على القيام بالأعمال الريادية المبدعة وإقامة مراكز البحث والتطوير في الدول العربية. دعوة الفنيين من الدول العربية للمشاركة في الدورة التدريبية الفنية الموجهة للدول النامية التي تقيمها وزارة العلوم والتكنولوجيا الصينية. العمل على زيادة تطبيق وتعميم ما لدى الجانبين من الإنجازات العلمية والتقنية والتكنولوجيا المناسبة الحديثة في الجانب الآخر.

٤. التعاون الزراعي

تعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بين الصين والدول العربية في المجالات الزراعية، وفي مقدمتها الزراعة البعلية والري الموفر للمياه والأطعمة الحلال والأمن الغذائي وتربية المواشي والطب البيطري، وتشجيع العلميين الزراعيين من الجانبين على تعزيز التواصل. مواصلة إقامة مشاريع نموذجية للتكنولوجيا الزراعية في الدول العربية وتوسيع دائرة التدريب للإدارة والتكنولوجيا الزراعية، مع زيادة متابعة وتقييم المشاريع.

٥. مواجهة التغير المناخي والتعاون في حماية البيئة والغابات

العمل بقوة على التواصل والتنسيق بين الصين والدول العربية في إطار "اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ" و"اتفاقية التنوع البيولوجي" و"اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر" وغيرها من الآليات، وبذل جهود حثيثة لإجراء التواصل والتعاون عبر قنوات ثنائية ومتعددة الأطراف في مجالات الحوار حول السياسات البيئية وتبادل المعلومات البيئية، والتشريعات البيئية، ومكافحة تلوث المياه والهواء والتربة وتعزيز الوعي بالحفاظ على البيئة بين عامة الناس وتقييم الأثر البيئي ورصد البيئة وصناعة وتكنولوجيا حماية البيئة وحماية التنوع البيولوجي ومكافحة

التصحر وزراعة الغابات في المناطق الجافة والعمليات الحرجية وتدريب وتأهيل الأفراد العاملين في حماية البيئة وعقد الندوات، بما يعزز القدرة على مواجهة التغير المناخي وحماية البيئة بشكل مشترك.

(٤) مجال التواصل الإنساني والثقافي

١. التواصل الحضاري والديني

تعزيز الحوار بين الحضارات ودفع التواصل بين مختلف الأديان. إنشاء أطر ثنائية ومتعددة الأطراف للتواصل الديني والدعوة إلى التناغم والتسامح الديني، وبحث التعاون في مجال نزع التطرف، وبذل جهود مشتركة للحد من نشأة وانتشار التطرف.

٢. التعاون في مجالات الثقافة والإذاعة والسينما والتلفزيون والإعلام والنشر ومراكز الفكر

تشجيع تبادل زيارات منتظمة بين المسؤولين الثقافيين من الجانبين الصيني والعربي وإقامة علاقات التعاون التخصصي الودي بين المؤسسات الثقافية لدى الجانبين من أجل الاستفادة من التجارب المفيدة من بعضهما البعض. وتشجيع تبادل فتح مراكز ثقافية بين الجانبين، ودعم تبادل إقامة فعاليات سنة ثقافية والمشاركة في مهرجانات الفنون المقامة في الجانب الآخر، وإنجاز "برنامج تبادل الزيارات بين عشرة آلاف فنان صيني وعربي". وتعزيز التعاون في تكوين الكفاءات الثقافية والقطاع الثقافي.

دفع وسائل الإعلام لدى الجانبين لتعزيز الحوار والتعاون، وتعميق التواصل المهني وتبادل المخطوطات وتدريب الأفراد، ودعم التغطية المشتركة والتعاون في تصوير الأفلام والتشارك في إنشاء وسائل الإعلام. سيقوم الجانبان بتعزيز التواصل والتعاون في الإذاعة والسينما والتلفزيون ومواصلة إنجاح ملتقى التعاون الصيني العربي للإذاعة والتلفزيون، ودبلجة الأفلام والبرامج التلفزيونية وإعطاء التفويض لبثها، وإجراء التعاون الفني والقطاعي في مجالات الإذاعة والسينما والتلفزيون. وتشجيع الجانبين على تبادل إقامة أسابيع الأفلام وتبادل إرسال وفود سينمائية والمشاركة النشطة في المهرجانات الدولية للأفلام التي تقام في الجانب الآخر. القيام بترجمة بعض الأعمال الفنية من اللغة الصينية إلى اللغة العربية أو من اللغة العربية إلى اللغة الصينية ودبلجتها. تشجيع التعاون بين اتحاد إذاعات الدول العربية من جهة وإذاعة الصين الدولية والقناة العربية لمحطة تلفزيون الصين المركزي من جهة أخرى.

تشجيع مؤسسات الإعلام والنشر لدى الجانبين على إجراء التواصل والتعاون، والعمل على تنفيذ "مذكرة التفاهم حول الترجمة والنشر للكتب الصينية والعربية والأعمال الأدبية"، وتشجيع ودعم مشاركة مؤسسات النشر لدى الجانبين في معارض الكتب الدولية المقامة في الجانب الآخر.

تكثيف التواصل بين الخبراء والباحثين من الجانبين والعمل على بحث إقامة آلية طويلة الأمد للتواصل بين مراكز الفكر الصينية والعربية.

٣. التبادل الشعبي والتواصل بين الشباب والنساء

مواصلة تعزيز التبادل الشعبي واستكمال آلية مؤتمر الصداقة الصينية العربية وتقديم مزيد من الدعم لجمعيات الصداقة الصينية العربية في الجانبين. تشجيع ودعم المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية لإجراء تبادل ودي ومتنوع الأشكال بصورة منتظمة.

العمل على دفع التواصل بين الشباب الصينيين والعرب. وتعزيز التبادل بين الجهات المختصة بالشؤون الشبابية لدى الجانبين، وتعزيز الاتصال والتواصل بين الأكفاء الشباب الممتازين من مختلفة الأوساط لدى الجانبين.

مواصلة تعزيز التواصل والتعاون بين الصين والدول العربية في مجال المساواة بين الجنسين، وتشجيع ودعم إجراء نشاطات للمؤسسات والمنظمات النسائية لدى الجانبين تشمل الحوار الرفيع المستوى والندوات التخصصية والتواصل الثقافي وبناء القدرات وغيرها.

٤. التعاون في مجال السياحة

تشجيع الجهات المختصة للشؤون السياحية وشركات السياحة الصينية والعربية على تبادل ترويج الموارد والمنتجات السياحية وإجراء التعاون السياحي. يرحب الجانب الصيني بطلب الدول العربية لإدراجها في لائحة المقاصد السياحية للمواطنين الصينيين.

(٥)، مجال السلام والأمن

١. الأمن في المنطقة

الدعوة إلى تطبيق مفهوم الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام في الشرق الأوسط، ودعم قيام الدول العربية وسائر دول المنطقة ببناء آلية الأمن الإقليمية التي تقوم على التعاون الجماعي وتتسم بالتشارك والتقاسم، بما يحقق الأمن والأمان الدائمين والازدهار والتنمية في الشرق الأوسط.

٢. التعاون العسكري

تعميق التواصل والتعاون في المجال العسكري بين الصين والدول العربية. تعزيز الزيارات المتبادلة بين القياديين العسكريين لدى الجانبين، وتوسيع دائرة التواصل بين العسكريين، وتعميق التعاون في الأسلحة والأعتدة ومختلف التقنيات المتخصصة، وإجراء تدريبات مشتركة بين القوات المسلحة. مواصلة دعم بناء الدفاع الوطني والجيوش للدول العربية من أجل صيانة السلم والأمن في المنطقة.

٣. التعاون في مجال مكافحة الإرهاب

الرفض القاطع والإدانة للإرهاب بكافة أشكاله، ورفض ربط الإرهاب بعرق أو دين بعينه، ورفض المعايير المزدوجة. دعم جهود الدول العربية في مكافحة الإرهاب، وتعزيز قدرتها على مكافحة الإرهاب. يعتقد الجانب الصيني أن مكافحة الإرهاب تتطلب إجراءات شاملة واستئصال الإرهاب من ظواهره وبواطنه في آن واحد، وأنه يجب الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي واحترام سيادة الدول واستقلالها ووحدة أراضيها في عمليات مكافحة الإرهاب المعنية.

يحرص الجانب الصيني على تعزيز التواصل والتعاون مع الدول العربية في مكافحة الإرهاب وإقامة آلية طويلة الأمد للتعاون الأمني وتعزيز الحوار بشأن السياسات وتبادل المعلومات الاستخباراتية وإجراء التعاون الفني وتدريب الأفراد، بما يواجه التهديدات الإرهابية الدولية والإقليمية بشكل مشترك.

٤. التعاون في مجالات الشؤون القنصلية والهجرة والقضاء والشرطة

اتخاذ إجراءات ملموسة لحماية السلامة والحقوق والمصالح المشروعة للشركات الصينية والعربية والمواطنين الصينيين والعرب لدى الجانب الآخر، والعمل على وضع الترتيبات المؤسسية مناسبة تسهل تبادل الأفراد بين الصين والدول العربية. تعزيز نتائج تعاون الجانبين في مجالات المساعدة القضائية والتسليم والإعادة وغيرها، وتعزيز التواصل والتعاون في مجالات توقيع المعاهدات الخاصة بالمساعدة القضائية وملاحقة الهاربين واسترجاع الأموال المختلسة ومكافحة الجرائم المنظمة العابرة للحدود ومكافحة الفساد وغيرها.

٥. الأمن غير التقليدي

بذل جهود مشتركة لتعزيز القدرة على مواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية. دعم جهود المجتمع الدولي في مكافحة القرصنة البحرية، ومواصلة إرسال السفن العسكرية للمشاركة في مهام الحفاظ على سلامة الملاحة البحرية الدولية قبالة خليج عدن والسواحل الصومالية. إجراء التعاون لأمن الإنترنت.

الجزء الرابع، منتدى التعاون الصيني العربي وأعمال المتابعة

على مدى الـ١١ عاما التي مضت على تأسيس منتدى التعاون الصيني العربي، تستكمل آليات المنتدى وتتوسع دائرة مجالاته بخطوات متزنة في ضوء مقاصده المتمثلة في التحاور والتعاون والسلام والتنمية، وأصبح إطارا مهما للحوار الجماعي والتعاون العملي بين الجانبين الصيني والعربي على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة. وتمت إقامة في إطاره علاقات التعاون الاستراتيجي الصينية العربية القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة، الأمر الذي يشكل ظهيرا قويا للتطور المستمر للعلاقات الصينية العربية على المدى البعيد.

ستواصل الصين العمل على بناء وتطوير أعمال المنتدى وبذل جهود مشتركة مع الدول العربية لمواصلة إثراء مقومات التعاون الصيني العربي وإيجاد سبل مبدعة للتعاون والارتقاء بمستواه وتوظيف الدور الريادي لآلية الاجتماع الوزاري مع مواصلة إثراء واستكمال آليات التعاون في مجالات الاقتصاد والتجارة والثقافة ووسائل الإعلام والتبادل الشعبي، بما يعزز التبادل والتعاون الشامل الأبعاد بين الجانبين الصيني والعربي.

الجزء الخامس، العلاقات بين الصين والمنظمات الإقليمية العربية

تهتم الصين بالعلاقات مع جامعة الدول العربية وتحترم جهود الأخيرة في حماية السلام والاستقرار ودفع التنمية في المنطقة، وتدعم دورا أكبر لها في الشؤون الدولية والإقليمية. إن الصين على استعداد لمواصلة تعزيز التشاور والتعاون مع الجامعة العربية في كافة المجالات.

تعرب الصين عن تقديرها بالدور الإيجابي الذي يقوم به مجلس التعاون لدول الخليج العربية وغيره من المنظمات العربية شبه الإقليمية في حفظ سلام المنطقة ودفع التنمية، وهي على استعداد لتعزيز التواصل الودي والتعاون مع هذه المنظمات.

لائحة المصادر والمراجع:

الكتب باللغة العربية:

١- الأقداحي هشام محمود، **السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية**، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، ٢٠١٢.
٢- أبو الحوش عمار، **النظريات والأنظمة السياسية**، (د.ن.)، الجزائر، ١٩٧٧.
٣- الجابري محمد، **موسوعة دول العالم حقائق وأرقام**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٠.
٤- الحمش منير، **الصين الشعبية عملاق قادم من الشرق (دراسة للتجربة الصينية في الإنفتاح والإصلاح الإقتصادي في عمقها الثقافي والسياسي)**، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٢.
٥- الرفاعي منتصر عمران ناجي، **تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الأميركية**، بيسان للنشر والتوزيع، ط١، بيروت، ٢٠١٧.
٦- السامر فيصل، **الأصول التاريخية للحضارة العربية الإسلامية في الشرق الأقصى**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٧٧.
٧- السامر فيصل، **العرب والحضارة العربية**، (د.ن.)، بغداد، ١٩٧٧.
٨- السامرائي باسم فاروق، **السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الاوسط " فلسطين أنموذجاً"**، دار الرافدين، بغداد، ٢٠١٥.
٩- السمّاك محمد أزهر، **الجغرافية السياسية الحديثة**، دار الكتاب للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٣.
١٠- السيد محمد سليم، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة،٢٠٠٢.
١١- السيد محمد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مركز البحوث والدراسات السياسة، ط١، القاهرة، ١٩٨٩.
١٢- الشامي علي، **الدبلوماسية؛ نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية**، رشاد برس، ط٣، بيروت، ٢٠٠٧.
١٣- الصواني يوسف، **العلاقات العربية - الصينية "بحوث ومناقشات الندوة الفكرية.."**، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١، بيروت، ٢٠١٧.
١٤- عاهد مسلم سليمان المشاقبة، **العلاقات العربية – الصينية " الواقع والطموح"، مناقشات وبحوث الندوة الفكرية بعنوان العلاقات العربية – الصينية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠١٧.
١٥- النعيمي أحمد نوري، **السياسة الخارجية**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١١.
١٦- الوادي محمد خير، **العلاقات الصينيّة – الإسرائيليّة: الحسابات الباردة**، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٢.
١٧- الوادي محمد خير، **تجارب الصين من التطرف إلى الإعتدال**، دارالفارابي، بيروت، ٢٠٠٨.
١٨- براون مايكل إي.، أوين آر. كوتي، وآخرون، **صعود الصين**، ترجمة مصطفى قاسم، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، ٢٠١٠.
١٩- بوقارة حسين، **السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل**، دار هومة، الجزائر، ٢٠١٢.

٢٠- بينغ تشنغ، **جغرافية الصين: الظروف الطبيعية، اقتصاد المناطق والمزايا الثقافية**، سلسلة أساسيات الصين، ترجمة فريدة وانغ فو، دار النشر الصينية عبر القارات، بكين، ١٩٩٩.
٢١- جموّل رضوان، **الإقتصاد السياسي للصين الحديثة (قراءة في مبادرة "الحزام والطريق" وآفاقها المستقبلية)**، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، ط١، بيروت، ٢٠١٦.
٢٢- جنس لويد، **تفسير السياسة الخارجية** ، تر: محمد بن أحمد مفتى، ومحمد السيد سليم ، عمادة شؤون المكتبات في جامعة الملك سعود ، الرياض، ١٩٨٩.
٢٣- جين تشوينغ جيه (شمس الدين)، **مبادرة "الحزام والطريق" وتعاون الصين والدول العربية**، كتاب الندوة الفكرية بعنوان العلاقات العربية – الصينية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧.
٢٤- حامد ربيع، **المضمون السياسي للحوار العربي – الأوروبي**، د.ن. القاهرة ، ١٩٧٩.
٢٥- حامد ربيع، **الصهيونية بين الواقع الاقليمي والمتغيرات الدولية** ، د.ن.، بغداد، ١٩٨٧.
٢٦- حداد معين، **الجيوبوليتيكا قضايا الهوية والانتماء بين الجغرافية والسياسة**، المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ٢٠٠٦.
٢٧- حسين خليل، **الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكان والجيوبوليتيكا**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٣.
٢٨- حسين خليل، **الجغرافيا السياسية، دراسة الأقاليم البرية والبحرية والدول وأثر النظام العالمي في متغيراتها**، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٨.
٢٩- حقي توفيق سعد، **مبادئ العلاقات الدولية**، المكتبة الوطنية القانونية،ط٥، بغداد، ٢٠١٠.
٣٠- حقي توفيق سعد، **مبادئ العلاقات الدولية**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، (بلا ت).
٣١- حقي توفيق سعد، **مبادئ العلاقات الدولية** ، دار وائل للنشر، ط٣ ،عمان، ٢٠٠٦.
٣٢- دوتيش كارل، **تحليل العلاقات الدولية**، تر. محمود نافع ونور الدين الزراري، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، ١٩٨٢.
٣٣- روبرت لاوفون، **التنمية الاقتصادية (سلسة قضايا الساعة)**، مطابع الاهرام، القاهرة ، ١٩٧٨.
٣٤- سليمان عاصم، **مدخل الى علم السياسة**، د.ن.، ط٥، بيروت، ٢٠٠١.
٣٥- سليم حسين ناصر، **العلاقات الثقافية للصين مع دول العالم**، (د.ن)، بيروت، ٢٠٠١.
٣٦- سامر خيري أحمد، **العرب ومستقبل الصين من اللانموذج التنموي إلى المصاحبة الحضارية** ، ثقافة النشر والتوزيع، الإمارات، ٢٠٠٩.
٣٧- شيوي قوانغ، **جغرافية الصين**، ترجمة محمد أبو جراد، دار النشر باللغات الأجنبية، بكين، ١٩٨٧.
٣٨- شعبان عبد الحسين، خلال تعقيب على مشاركة الباحث جعفر كرار أحمد بعنوان العلاقات الثقافية الإعلامية " **الحزام الثقافي: تاريخ التبادل الثقافي بين الصين والعرب،**

العلاقات العربية –الصينية "، (أبحاث ومناقشات الندوة الفكرية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧.

٣٩- شيفاردنادزيه ادوارد، **السياسة الخارجية والبيروسترويكا**، دار نشر "نوفوستي"، موسكو ، ١٩٩٠.

٤٠- صبح علي، **السياسات الدولية بين الحربين العالميتين ١٩١٤-١٩٣٩**، دار المنهل اللبناني ، ط١، بيروت، ٢٠٠٣.

٤١- ظاهر حسين، **معجم المصطلحات السياسة والدولية**، مجد (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع)، ط٢، بيروت، ٢٠١٣.

٤٢- علي عبيد نايف، **السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة "بين النظرية والتطبيق"**، مجد، ط١، بيروت، ٢٠٠٤.

٤٣- عبد الحي وليد سليم، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي ١٩٧٨-٢٠١٠**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٠.

٤٤- غليون برهان، فهمي هويدي، وآخرون، **المتغيّرات الدوليّة والأدوار الإقليميّة الجديدة**، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، الأردن، ٢٠٠٥.

٤٥- فريد هاليدي، **السياسة الصينية في مجالها الخارجي**، ترجمة (د.ت.)، (د.ن)، بيروت، ٢٠٠١.

٤٦- كاظم هاشم نعمة، **العلاقات الدولية** ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر (جامعة الموصل)، الموصل، ١٩٧٢.

٤٧- كاظم هاشم نعمة، **العلاقات الدولية**، شركة أياد للطباع الفنية، بغداد، ١٩٨٧.

٤٨- كيرت ريتشارد - كراوس، **الثورة الثقافية الصّينية مقدمة قصيرة جداً**، ترجمة شيماء طه الريدي، مراجعة محمد إبراهيم الجندي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة ، ٢٠١٤.

٤٩- مارسيل ميرل، **السياسة الخارجية**، تر: خضر خضر، جريس برس، بيروت، سلسلة آفاق دولية، (د س ن).

٥٠- مهنا محمد نصر، **تطور السياسات العالمية والإستراتيجية القومية**، المكتب الجامعي الحديث، ط١ ، الإسكندرية، ٢٠٠٧.

٥١- مقلد اسماعيل صبري، **العلاقات السياسة الدولية**، مطبوعات جامعة الكويت، ط١، الكويت، ١٩٧١.

٥٢- مقلد اسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات**، منشورات ذات السلاسل، ط٥، الكويت، ١٩٨٧.

٥٣- نصرالدين إبراهيم، ماجد كيالي، محمد سعد ابوعامود، وآخرون، **حالة الأمة العربية ٢٠١٣-٢٠١٤: مراجعات ما بعد التغيير**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠١٤.

٥٤- هيرن فولفجانج، **التحدي الصيني**، ترجمة محمد رمضان حسين، وزارة الثقافة والعلوم السعودية، الرياض، ٢٠١١.

٥٥- يوسف حتى، ناصيف؛ **النظرية في العلاقات الدولية**، دار الكتاب العربي، ط١، بيروت، ١٩٨٥.

٥٦- **"الكتاب الأبيض حول التنمية السلمية في الصين"**، المؤلف وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية، مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة الصيني، أيلول ٢٠١١، وكذلك بيان "اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح".

الدوريات باللغة العربية:

١- ألأنباري أحمد عبد الأمير، **العلاقات الصينية – الإسرائيلية: دراسة في الإدراك السياسي والاستراتيجي لصانع القرار في البلدين**، المجلة السياسية والدولية، مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، ٢٠٠٦.

٢- الرمضاني مازن إسماعيل، **في عملية إتخاذ القرار السياسي**، مجلة العلوم القانونية والسياسة ، العدد الثاني ، ١٩٧٩.

٣- **:** جعفر كرار أحمد، **تقييم منتدى التعاون العربي – الصيني في عشرة أعوام**، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٩٦)، مركز الأهرام للدراسات السياسيّة والإستراتيجيّة، القاهرة، ٢٠١٤.

٤- الساكت محمد عبد الوهاب، **الموقف العربي من القضايا الصينية**، مجلة السياسة الدولية، العدد(١٤٥)، مركز الأهرام للدراسات السياسة والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠١.

٥- سعيد عكاشة، **الصين: نحو نظام دولي متعدد الأقطاب: مستقبل العلاقات الإسرائيليّة - الصينيّة**، مجلة السياسة الدوليّة، العدد(١٤٧)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٢.

٦- جلال محمد نعمان، **الصين والعرب دعم متبادل ووجهات نظر غير متطابقة** ، مجلة افاق المستقبل، العدد ٨، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٠.

٧- وو سي كه، **مسيرة منتدى التعاون الصيني-العربي: عشر سنوات من الإنجازات والتطلع إلى المستقبل**، مجلة الصين اليوم، دار مجلة الصين اليوم التابعة للمجموعة الصينية للنشر الدولي، بكين، حزيران/ ٢٠١٤.

٨- **الصين والسعودية من الصداقة إلى الشراكة الإستراتيجية**، مجلة الصين اليوم، دار مجلة الصين اليوم التابعة للمجموعة الصينية للنشر الدولي، بكين، أيار\٢٠١٤.

٩- : محمد نعمان جلال، **الصعود الصيني: التطور السياسي الصيني في ظل ماو تسي تونغ**، مجلة مركز الدراسات الأسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦.

١٠- محمد خواجه، **الصين ... تحديات كبرى وآمال واعدة**، مجلة شؤون الأوسط، العدد ١٥٠، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠١٣.

١١- محمد حمشي، **العالم العربي ومشروع الحزام والطريق الصيني**، مجلّة دراسات الشرق الأوسط الصادرة عن مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، عمان، صيف ٢٠١٧.

أبحاث ودراسات:

١- ترفاس نائلة، **البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا** ، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية والاستراتيجية، جامعة محمد خضير، الجزائر، ٢٠١٧.

٢- عمّار جفّال، **العلاقات الصينية العربية: توظيف القوة الناعمة لإقامة شراكات واعدة،** دراسة مقدّمة إلى مؤتمر: العلاقات العربية الإقليمية والدولية: الواقع والآفاق، نظّمها مركز دراسات الشرق الأوسط، عمّان (الأردن)، ١٣-١٥\١١\٢٠١٦.
٣- عبد الحسين شعبان، **" الفلسفة التاوية وصنوها الفلسفة الصوفية: وحدة الوجود والحضور بالغياب"**، ورقة قدمت إلى: المؤتمر الرابع للحوار العربي – الصيني، المعهد الصيني للدراسات الدولية ، بكين، ٢٠-٢٤ أيلول ٢٠١٠.

المؤلفات باللغة الأجنبيّة:

1- Daniel S. Papp, **Contemporary International Relations Frameworks for Understanding**, New York, Macmillan College Publishing Company, 1994.

2- James N. Rosenau **, Comparing Foreign Policies: Theories, Findings and Methods**, New York, sage publications, 1974.

3- Christopher Hill, **Foreign Policy in the Twenty-First Century,** TheUnited Kingdom, Second Edition, Palgrave, 2016.

4-Vernon Van Dyke, **International Politics,** Appleton-Century-Crofts, New York, 2nd edition, 1966.

5- Struggle for Power and Peace, Alfred A. Knopf, New York, 1960

6- Ernest Petric, **Foreign Policy: from Conception To Diplomatic Practice**, Leiden, Boston, Martinus Nijhoff Publishers, 2013.

7- Daniel Collard, "**Les relations internationals"**, Masson. Paris 1977

تعريب د. خضر خضر، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٠،

8- Evans Medeiros**, China's International Behavior: Activism, Opportunism, and Diversification** (Palo Alto, CA: RAND Corporation, .2009

9- Andrew B. Kennedy, **"China's New Energy-Security Debate"** : **Survival**, vol. 52, no. 3 (June-July 2010).

10- Zha Daojiong, "**China's Energy Security: Domestic and International .Issues" Survival**, vol.48, no. 1 (Spring 2006).

11- Avery Goldstein, "**The Diplomatic Face of China's Grand Strategy:** : .**A Rising Power's Emerging Choice," The China Quarterly,** vol. 168, 2001

12- Medeiros, China's International Behavior: Activism, Opportunism, …and Diversification

13- Robert D. Kaplan, **The Geography of Chinese Power: How Far Can Bejing Reach on Land and at Sea**? Foreign Affairs, Volume (89), Number .(3), May/June 2010.

14- Ken Miller **, Coping With China's Financial Power**, Foreign Affairs, Volume(89), Number(4), Council on Foreign Relations, Washington, .July/August, 2010.

15- Business Review XX: **In 2015, Foreign Trade Was Stable and Made** 2015 Progress, With Development Quality and Benefit Further Improved, (MOFCOM)

16- World Invest Report 2015, UNCTAD

17- **China & Africa: Expanding Economic Ties in an Evolving Global Context,** Miria Pigato & Wenxia Tang, Investing in Africa Forum, March .2015

18- Xi Jinping, **"Promote Friendship between Our People and Work Together to Build a Bright Future**," a speech given at Nazarbayev University, Astana, 7.9.2013; "President Xi Gives Speech to Indonesia's .Parliament," China Daily, 2.10.2013

19- Sun Degang and Yahia Zoubir, **"China-Arab States Strategic Partnership: Muth or Reality**?" Journal of Middle Eastern and Islamic .Studies 8(3):2014.

20- Wang Jin, "**Selective Engagement: China's Middle East Policy .after the Arab Spring**. "Strategic Assessment, 19(2): 2016

21- Degang and Zoubir, p:89. See also Qian Xuewen, **"Sino-Arab Economic and Trade Cooperation**, " Journal of Middle Eastern and .Islamic Studies, 5(4): 2011.

22- **Aspects of the "Evolution of China's Middle East Policy**": Institute of .Far Eastern Studies, 2014, Zhang Xiaodong, Kanstantin Antipov

23- Kanstantin Antipov, **Aspects of the Evolution of China's Middle East Policy**, Institute of Far Eastern Studies,2014.

المواقع الاكترونية:

١- لادمي محمد عربي، السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والوحدات، المركز الديمقراطي العربي، الجزائر، ٢٠١٦ . http://democraticac.de

٢- فضل عثمان، العرب والصين .. علاقات راسخة على مبادئ "باندونغ"، البيان، ٢٠١٥ www.albayan.ae

٣- دبور أمين، السياسة الخارجية ، ٢٠١٥، http://site.iugaza.edu.ps

٤- مصالح الصين وأهدافها في الشرق الأوسط www.moqatel.com

٥- حاتم عزالدين، "روسيا والصين... أسباب الفيتو وثمن التراجع عنه"، جريدة المنورة الالكترونية، الرياض، العدد ١٨٤٩٠، ٢٠١٣، www.al-madina.com

٦- عبير عبدالحليم، " التنين الصيني: التحدي الاستراتيجي الجديد القديم للغرب" ، معهد الأمام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن، ٢٠١٥، www.silronline.org

٧- أنس الزليطني شبّح، أهم مراحل تطور العلاقات التجارية بين الدول العربية والصين خلال سبعين عاماً، موقع كنوز سياحية صينية الالكتروني، ٢٠١٩\٧\١٩، www.arabic.china.org.cn

٨- احمد سلام، العلاقات العربية-الصينية في إطار "الحزام والطريق"، موقع الصين اليوم الالكتروني، ٢٨-١٢-٢٠١٨، www.chinatoday.com.cn

٩- بسّام شوي تشينغ قوه، عبور من طريق الأدب العربي، موقع العربي الجديد الإلكتروني،بكين، ٢٠١٧\١١\١٣. www.alaraby.co.uk

١٠- وليد عبدالله، جورج حاتم، العربي الذي رافق ماو تسي تونغ في الثورة وساهم في بناء الصين الجديدة، صحيفة الشعب اليومية اونلاين، بكين، ٢٠١٢\٤\٢٨، www.arabic.people.com.cn

١١- لارا عبيات، ما هو طريق الحرير، موقع موضوع، ١٠ يوليو ٢٠١٧ www.mawdoo3.com

١٢- لمحة عن طريق الحرير، موقع الأونيسكو الاكتروني silkroads@unesco.org

١٣- وكالة الأنباء الصينية، " ماذا ينتظر العالم من منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي؟ ٢٠١٧\٥\١. http://goo.gl/gZiSCr

١٤- عزّت شحرور، "طريق الحرير الجديد: آمال وأشواك"، ٢٠١٦\٥\١٦. http://www.aljazeera.net

١٥- شوي تشينغ قوه، " ماذا تريد مبادرة الحزام والطريق الصينية بالنسبة للعرب؟ ٢٠١٧\٥\١٢، http://arabic.china.org.cn

١٦- "من منتدى الحزام والطريق إلى قمة البريكس" ٢٠١٧\٥\٢٢ http://arabic.china.org.cn

١٧- سمير سعيفان، "الصين، مشروع الحزام والطريق ودور العرب" ٢٠١٦\٥\٢٠. http://alaraby.co.uk

١٨- دينغ لونغ: "الصين والعالم العربي، نحو علاقات اقتصادية وتجارية أوثق"، ٢٠١٦\٥\١٤ www.alhayat.com

١٩- ويكيبيديا الموسوعة الحرة، العالم العربي www.ar.wikipedia.org

٢٠- وو بينغ بينغ، "مبادرة الحزام والطريق وعلاقات الصداقة والتعاون بين الصين والدول العربية"، ٢٠١٦\٥\١٠ http://www.fmprc.gov.cn

٢١- لي تشن، "الصين والدول العربية: التشارك في بناء الحزام والطريق"، ٢٠١٦ http://www.al-sharq.com

٢٢- وو سى كه، العلاقات الصينية-العربية في عام ٢٠١٩، موقع الصين اليوم الالكتروني ٢٠١٩\١١\٢٨ www.chinatoday.com.cn

الفهرس:

المقدمة..... ٧

الفصل الأول: الإطارالنظري للسياسة الخارجية، وتاريخ العلاقات العربية – الصينية منذ ١٩٤٩..... ١٠

المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة الخارجية..... ١١

الفقرة الأولى: مفهوم السياسة الخارجية وعلاقتها ببعض المفاهيم المتعلقة بها..... ١٢

الفقرة الثانية: أهداف وأدوات السياسة الخارجية وعلاقتها ببعض المفاهيم المتعلقة بها..... ٢١

المبحث الثاني: تاريخ العلاقات العربية – الصينية منذ إنتصار الثورة الشيوعية ١٩٤٩... ٣٠
١- الفقرة الأولى: الإطار السياسي للعلاقات العربية - الصينية منذ ١٩٤٩..... ٣١
٢- الفقرة الثانية: الإطار الإقتصادي للعلاقات العربية – الصينية منذ ١٩٤٩..... ٣٨
٣- الفقرة الثالثة: الإطار الثقافي للعلاقات العربية – الصينية منذ ١٩٤٩..... ٤٣
الفصل الثاني: الإقتصاد الصيني ومبادرة "الحزام والطريق"..... ٤٩
المبحث الأول: التطور الإقتصادي الصيني منذ ١٩٧٨..... ٥٠
١- الفقرة الأولى: الإطار الجغرافي للصين..... ٥٠
٢- الفقرة الثانية: مراحل صعود الصين وتطوّر إقتصادها منذ ١٩٧٨..... ٥٤
المبحث الثاني: مبادرة الحزام والطريق..... ٦٥
١- الفقرة الأولى: طريق الحرير بين الماضي والحاضر..... ٦٥
٢- الفقرة الثانية: أهداف مبادرة "الحزام والطريق" وآليات تنفيذها..... ٧٠

الفصل الثالث: العالم العربي في المشروع الصيني (الحزام والطريق)..... ٧٩
المبحث الأول: التعاون العربي – الصيني في ظل مشروع " الحزام والطريق" وسياسة الصين الإقتصادية اتجاه العالم العربي..... ٨٠
١- الفقرة الأولى: التعاون الصيني- العربي في ظل مبادرة " الحزام والطريق"..... ٨١
٢- الفقرة الثانية: سياسة الصين الإقتصادية اتجاه العالم العربي..... ٨٥
المبحث الثاني: التحديات والظروف الدولية..... ٩٠
١- الفقرة الأولى: الظروف والتحديات العربية..... ٩٠
٢- الفقرة الثانية: الظروف والتحديات الدولية..... ٩٢
الخاتمة..... ٩٦
الملحق..... ٩٨
لائحة المصادر والمراجع..... ١١١